الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة عبـاس لغرور-خنـــشلة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قـــسم العلوم الاجتماعية
الشعبة: علم الاجتماع.
التخصص: علم الاجتماع الحضري.

الرقم التسلسلي: ...../ ك. ع. إج. إن/ ق. ع. إج/2025.

دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة

-ديوان الترقية و التسيير العقاري خنشلة نموذجا-

The Role of Digitizing Local Institutions in City Management

-The Khenchela Real Estate Development and Management Office as a Model-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع،
تخصص علم الاجتماع الحضري.

من إعـداد الطـــالب: ختال ربيع.
الأستاذة المشرفة: د/رحامنية سعيدة.

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفـــة	الرتبة العلمية
شيحـاوي سمية	رئيسا للـجنة	أستاذ مساعد أ
رحـامنية سعيدة	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ
طبـاع ريمـة	عضوا منـاقشا	أستاذ محاضر ب

-السنة الجامعية 2025/2024-

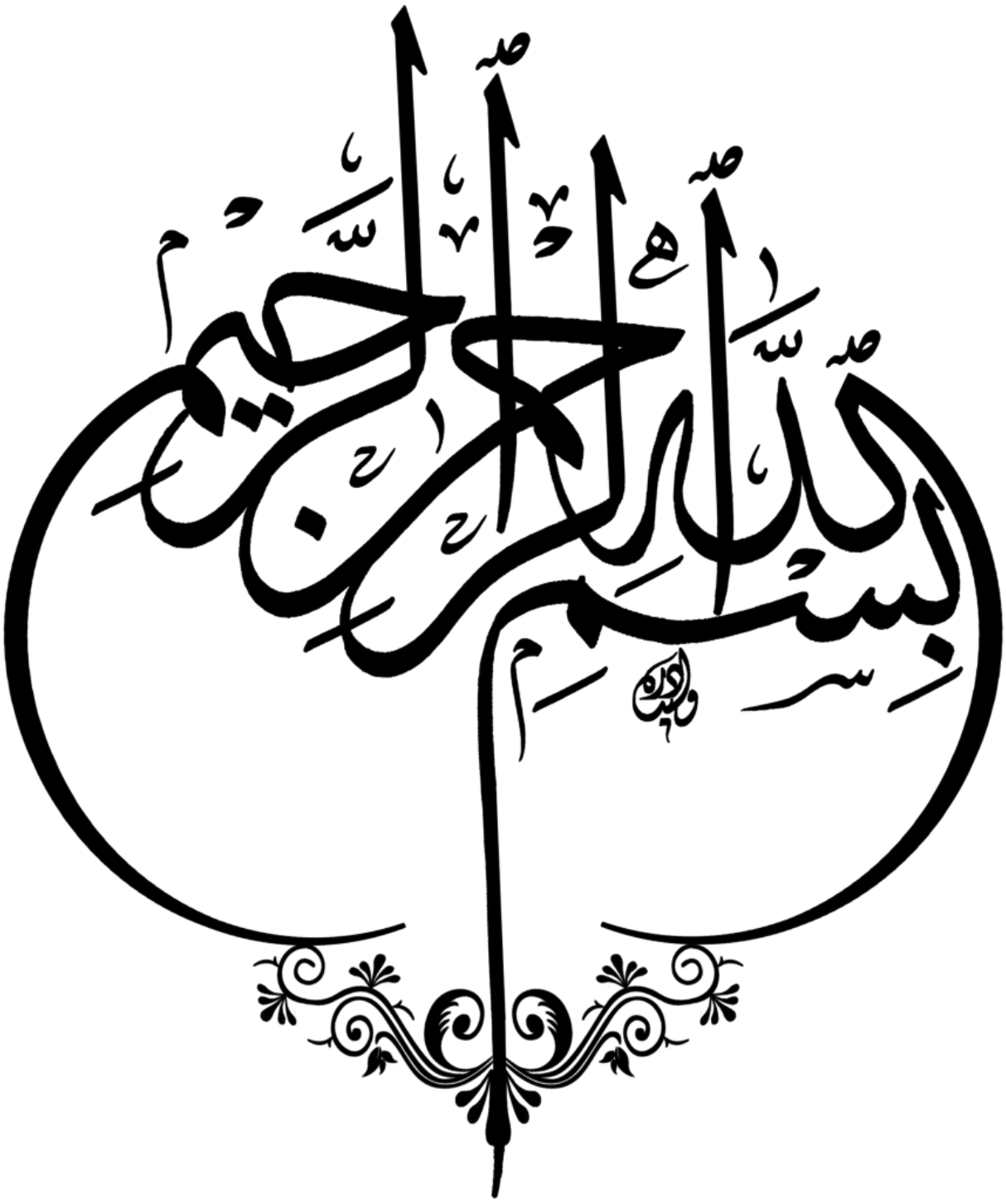
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

بسم الله الرحمن الرحيم. وترى الملائكة حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم وقضي بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين" -سورة غافر الآية 74-

أشكر الله عز وجل على ما منحني من صبر وتوفيق وتيسير، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذة المشرفة **"د.رحامنية سعيدة"** على نصائحها وإرشاداتها العلمية القيمة، وعلى دعمها لهذا البحث المتواضع والمساهمة في نجاحه، كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة بقسم العلوم الاجتماعية، وكما أشكر كل من ساهم في هذا العمل بشكل مباشر

أوغير مباشر من قريب أوبعيد
وإخراجه في شكله النهائي.
والشكر كذلك موصول لكل من
الأساتذة الذين تكونا على
أيديهم وزملاء الدراسة.

ختـــــــــــــــال ربيـــــع

إهـــــداء

إلى رفيقة الدرب، ونبض قلبي، إلى من كانت السند والملجأ في كل لحظة.

إلى زوجتي الغالية **"م"** التي تحملت الغياب والانشغال وصبرت معي حتى النهاية...

كل كلمات الشكر والعرفان لا تفيك حقك، فلك مني هذا الإنجاز، عربون حب وامتنان لا ينتهي.

وإلى زهرة عمري وابنتي الحبيبة **"زينـــب"**.

إلى من منحت لحياتي طعم آخر، ودفعتني لأن أكون أفضل كل يوم...

أهديك هذا التخرج، وأعدك بأن أكون دائما قدوة تفتخرين بها...

إلى والدي العزيزين، أهدي هذا الإنجاز عرفانا وامتنانا.

إلى إخوتي وأخواتي، وأصدقائي الأوفياء، وزملاء العمل.

إلى كل من دعمني بكلمة أو ابتسامة أو دعاء صادق...

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد.

ختـــال ربيـــع

فهرس المحتويـــات

شكـــر وعرفـــان
إهـــــداء
فهرس المحتويـــات
فهرس الجداول
فهـــرس الأشكـــال
مقدمة ..... أ-ب
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراســـة
تمهيد 5
1* الإشكـالية 6
2* صياغـــة الفرضية 7
3* تحديد أهمية الدراسة 9
4* أسباب اختيار الموضوع 9
5* أهداف الدراسة 9
6* تحديد مفاهيم الدراسة 9
1.6. المدينة: 9
2.6. الرقمنة: 9
3.6. الدور: 10
4.6. المؤسسة: 10
5.6. المحلية: 11
6.6. المؤسسات المحلية: 11
7.6. التسيير: 11
7* الدراسات السابقة 12
8* المقاربة النظرية للدراسة 14
خـــلاصة 16
الفصل الثـــاني: المدينة ورقمنة المؤسسات المحلية
تمهـــيد 19
1* المدينة 20
1.1. تعريف المدينـــة 20
2.1. المـــدن في العـــالم 23
3.1. المـــدن الجـــزائرية 30
2* الرقمنة في المؤسسات المحلية 33
1.2. أنـــواع المؤسسات المحلية 34
2.2. الرقمنة في المؤسسات المحلية 35
خـــلاصة 37
الفصل الثالـــث: الإجراءات الميدانية للدراسة
تمهـــيد 40
1* تعريف مجالات الدراسة 40
1.1.المجال المكاني 40

2.1. المجال الزماني 46
3.1. المجال البشري 47
2* منهج الدراسة 47
3* مجتمع البحث وعينة الدراسة 48
1.3. مجتمع البحث 48
2.3. عينة الدراسة 48
4* أدوات جمع البيانات 49
1.4. الملاحظة 49
2.4. المقابلة 51
3.4. الاستبيان 52
4.4. السجلات والوثائق 52
5* الأساليب الإحصائية المستخدمة 53
6* تحليل الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة 53
خلاصة 54
الفصل الرابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية
تمهيد 57
1* عرض البيانات إحصائيا وتحليلها وتفسيرها 58
1.1. عرض وتحليل وتفسير بيانات أداة الاستبيان 58
2* مناقشة نتائج الدراسة 72
1.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات 72
2.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة: 73
2.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية 74
3* النتائج العامة للدراسة 74
خلاصة 75
الخاتمة 76
قائمة المصادر والمراجع 76
الملاحق 76
ملخص الدراسة 76

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
1	يوضح المقابلات المنجزة مع المبحوثين	80
2	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	88
3	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	89
4	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	90
5	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	91
6	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية	92
7	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	93
8	يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي	94
9	يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (البنية التحتية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظفين لتبني الرقمنة)	95
10	يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة)	97
11	يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث (تأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين)	99
12	يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع (تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية)	100

فهـــرس الأشكـــال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
1	نموذج توضيحي لمتغيرات الدراســة	19
2	دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	88
3	دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	89
4	دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	90
5	دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	91
6	أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية	92
7	أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	93
8	أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي	94

فهـــرس الصـــور

رقم الصورة	العنـــــوان	الصفحة
1	مدخل لديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة خنشلـــة	68
2	موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة خنشلـــة	69
3	موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة خنشلـــة	69
4	اللوحة التوجيهية داخل ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة	70

مقدمة

لقد أضحت الرقمنة في العقود الأخيرة ركيزة أساسية في تطوير أساليب التسيير والإدارة على جميع الأصعدة، خاصة في ظل التحولات السريعة نحو المجتمعات المعرفية والمعلوماتية، وقد تبنت المؤسسات المحلية كغيرها من المؤسسات العمومية التوجه نحو الرقمنة بهدف تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية في التعامل مع المواطن.

وتبرز أهمية رقمنة المؤسسات المحلية كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات المتزايدة المرتبطة بتسيير المدينة، سواء من حيث النمو الحضري المتسارع أو تنوع حاجيات السكان، ويعد ديوان الترقية والتسيير العقاري من أبرز الفاعلين في المجال السكني والعمراني، ما يجعل رقمنته ضرورة حتمية لضمان تسيير عقلاني وشفاف للموارد والخدمات.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلـــة، من خلال تحليل واقع الرقمنة بالمؤسسة وأثرها على جودة الخدمات وفعالية التسيير، وعلاقتها بالمواطن، وإبراز التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق رقمنة شاملة وفعالة.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة المتواضعة للوقوف على دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلـــة، و للالمام بهذه الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة تم التطرق فيها لمسار الدراسة، تناولنا فيه كل من الإشكالية والفرضيات، ثم التطرق إلى أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهدافها، ثم تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وصولا إلى الدراسات السابقة وكذا المقاربة النظرية.
- **الفصل الثاني:** المدينة ورقمنة المؤسسات المحلية، تناولنا فيها الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تطرقنا إلى تعريف المدينة وتحديد خصائصها ووظائفها، والمدن في العالم وكذا المدن في الجزائر، كذلك التأطير النظري للرقمنة في المؤسسات المحلية من خلال تعريفها وبيان أنواعها وتبني الرقمنة فيها.
- **الفصل الثالث:** الإجراءات الميدانية للدراسة، تم عرض فيه مختلف المراحل المنهجية التي تم الاعتماد عليها خلال الرحلة البحثية، بداية بتحديد مجالات الدراسة (المكاني، الزماني، والبشري)، منهج الدراسة، مجتمع البحث وعينة الدراسة، أدوات جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، والاستبيان، السجلات والوثائق)، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة.
- **الفصل الرابع:** تحليل وتفسير البيانات الميدانية، خصص هذا الفصل لعرض البيانات إحصائيا وتحليلها وتفسيرها، عرض وتحليل وتفسير بيانات أداة الاستبيان، مناقشة نتائج الدراسة في ضوء (الفرضية العامة، والدراسات السابقة، وكذا المقاربة النظرية)، النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراســـة

تمهـــيد.

1* صياغة الإشكالية.

2* صياغـــة الفرضيـــة.

3* تحديد أهمية الدراســـة.

4* أسباب اختيار الموضوع.

5* أهداف الدراســـة.

6* تحديد مفاهيم الدراســـة.

7* الدراسات السابقة.

8* المقاربة النظرية للدراســـة.

خـــلاصة.

تمهيد

يعتبر هذا الفصل من أهم فصول الدراسة ومن أهم مراحل البحث العلمي، وهذا الفصل يستعرض الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، بداية بتحديد الإشكالية إلى فرضيات الدراسة وبعدها الانتقال إلى تحديد أهمية البحث وأسباب اختيار هذا الموضوع وأهداف الدراسة، ثم تحديد مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في هذا الموضوع والتي تناولته، وفي الأخير تحديد المقاربة النظرية التي تخدم هذه الدراسة وتناسبها.

1* الإشكـالية

لقد شهد العالم العديد من التغيرات في مختلف جوانب الحياة، ولعلى أهم وأبرز هذه التغيرات التقدم والتطور التكنولوجي الهائل الذي مس كل المجالات الحياتية للإنسان، وتعتبر الرقمنة من بين أبرز هذه التحولات التكنولوجية في جميع بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها، والتي تسعى لتقديم تسهيلات للإنسان في جميع المجالات، وقد اتخذت دول العالم الثالث نفس المنهج اقتداءا بالدول المتطورة ومواكبة لها، فالجزائر على غرار كل البلدان سعت إلى تبني وإصدار قانوني التوقيع والتصديق الإلكترونين عام 2015(مسديري، دون تاريخ)، فسعت إلى رقمنة جميع القطاعات العمومية والخاصة منها وذلك لتسهيل وتسيير حياة المواطن الجزائري في أحسن الظروف والانتقال إلى إدارة بدون ورق عن طريق رقمنة نشاطات وأعمال الإدارة، وبالتالي انتقالها من مرحلة المعالجة اليدوية إلى مرحلة المعالجة الآلية، حيث جندت كل الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، وولاية خنشلة أضحت من بين الولايات الجزائرية التي اعتمدت على الرقمنة داخل مؤسساتها المحلية، سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في الجزائر والعالم ككل، بغية تقريب المواطن من الإدارة.

ومن بين هذه المؤسسات نجد المؤسسة العقارية لولاية خنشلة، أوما تعرف باسم ديوان الترقية والتسيير العقاري كمؤسسة محلية ومرفق عمومي سعت إلى تبني الرقمنة من خلال تقديم خدمات إلكترونية في أي وقت وفي أي مكان، تبسيطا وتسهيلا للإجراءات الإدارية، وبكل شفافية، ذلك لما تعانيه الجزائر عموما وولاية خنشلة خصوصا من أزمة السكن وكذا توفير الأوعية العقارية لتشييد المشاريع السكنية بشتى الصيغ المتوفرة والمعتمدة في الجزائر ليستفيد منها المواطن الجزائري وفقا لما تمليه القوانين والتشريعات المعمول بها، وكذلك ترميم السكن وبيع وشراء وكراء العقارات والمحلات بكل أنواعها.

وفي بحثنا هذا سوف نتعرف على دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلة، وعليه في ضوء مشكلة الدراسة نطرح التساؤل التالي:

ما هو دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة؟

أو بصيغة أخرى:

ما هو دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلة؟

2* صياغـــة الفرضية

تعتبر كإجابات أولية للدراسة، فنضع الفرضية التالية:

.رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري له دور في تسيير مدينة خنشلــة.

متغيرات الــدراسة:

الشكل رقم (1): نموذج توضيحي لمتغيرات الدراســة

المتغير المستقل

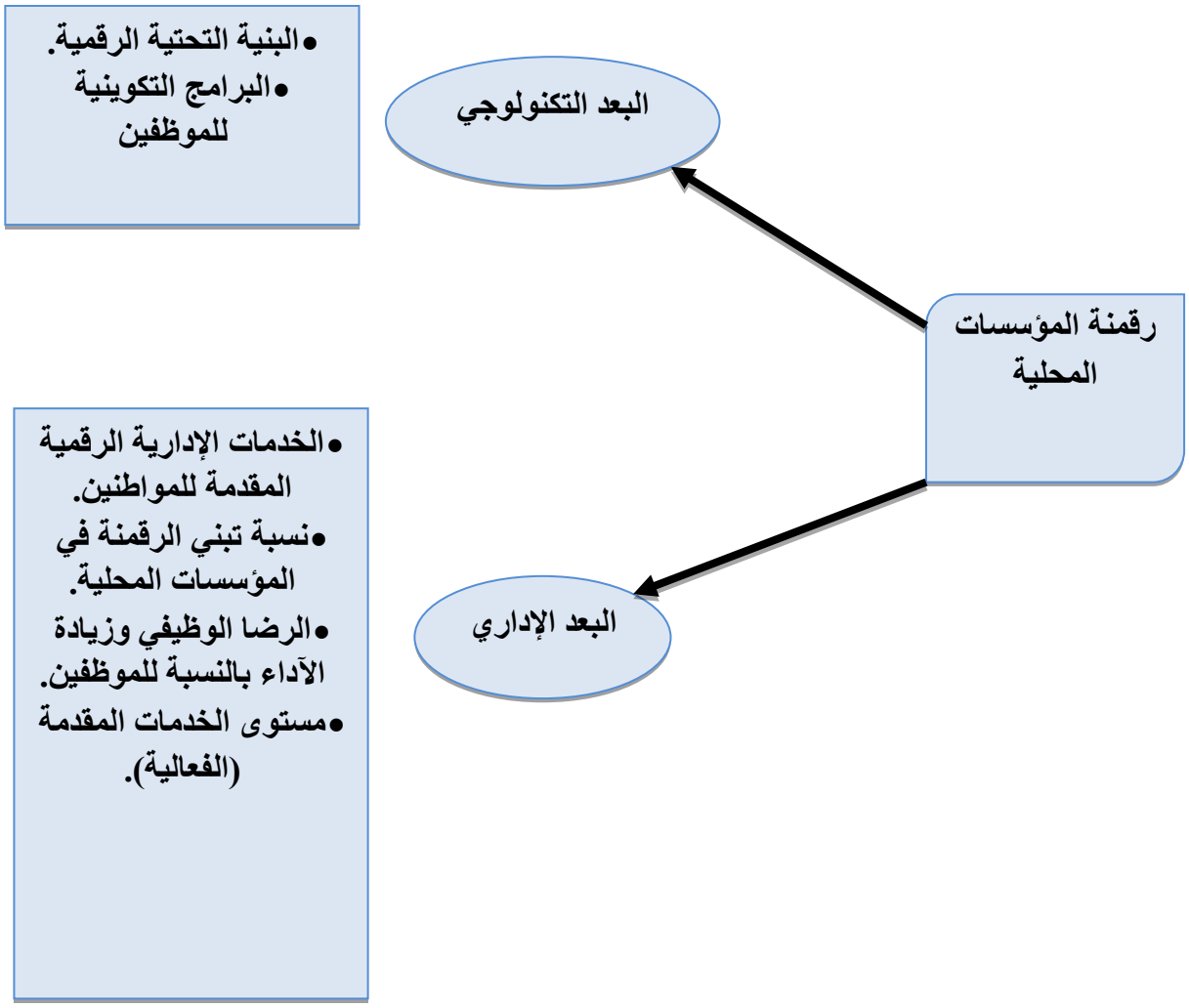

المتغير التابع

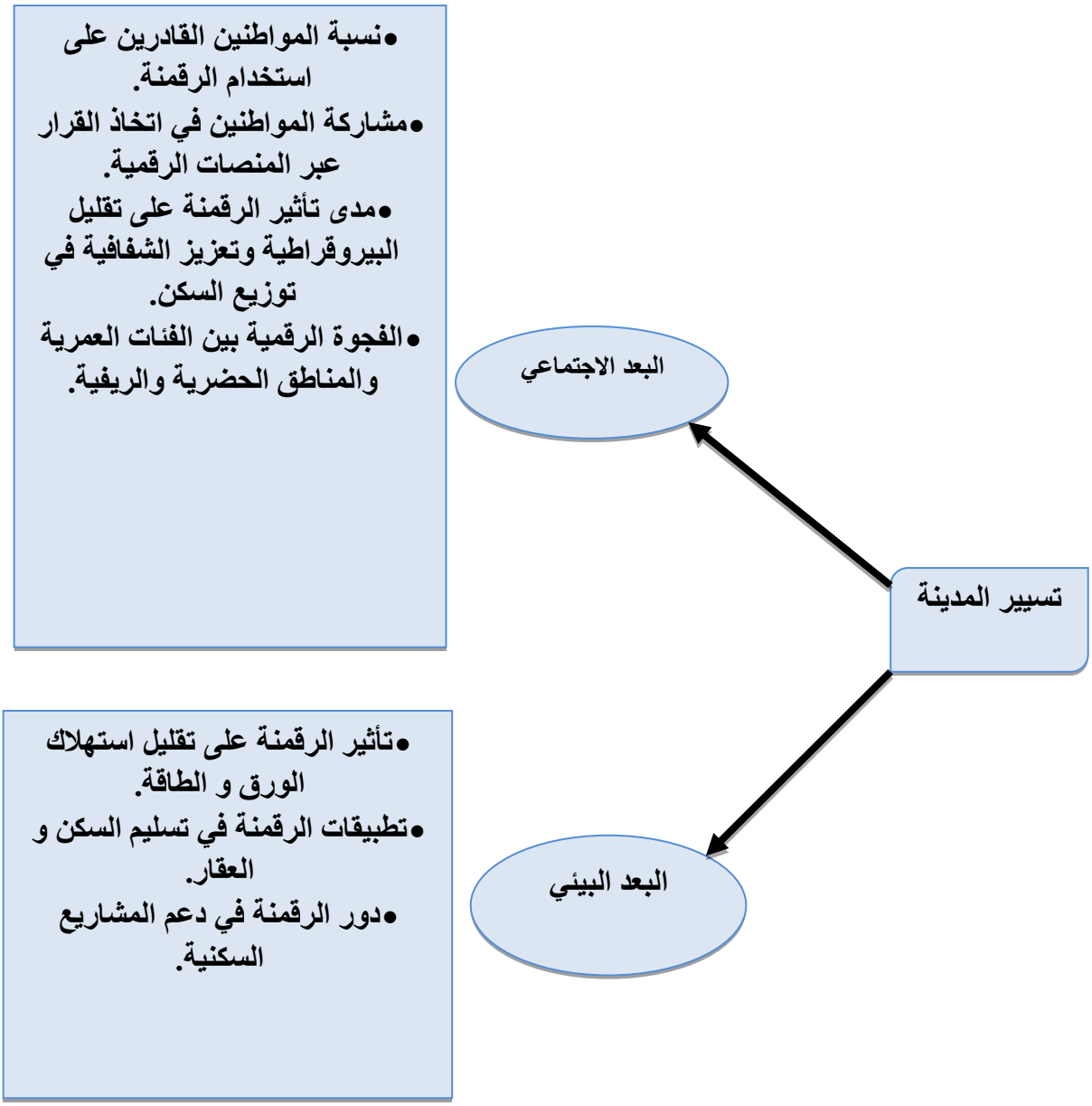

المصدر: من إعداد الباحث.

3*تحديد أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أحد أهم مواضيع الساعة، الذي أصبح له أهمية ومكانة كبيرة في زمننا هذا نظرا للتطور التكنولوجي الهائل والسريع، حيث أن الرقمنة لمست كل الجوانب والمجالات الحياتية، والانتقال إلى أساليب حديثة وسريعة وأكثر فعالية لغرض تقريب المواطن من الإدارة وتعزيز الشفافية وربح الوقت والجهد.

4* أسباب اختيار الموضوع

1/ الأسباب الذاتية: التجربة الشخصية للباحث مع المؤسسة العقارية في إطار السعي للاستفادة من سكن بصيغة الترقوي المدعم، وكذا الفضول لمعرفة مدى تطور المؤسسة العقارية وتطبيقها للرقمنة.

-الميول والرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع.

2/ الأسباب الموضوعية: تعتبر الرقمنة حديثة النشأة في الجزائر وخاصة في تسيير المؤسسات المحلية ومن هذه المؤسسات المؤسسة العقارية، وذلك لعصرنة هذا القطاع وتقريب الإدارة من المواطن.

-إثراء المكتبة الجامعية، نظرا لقلة الدراسات حول رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

5* أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور رقمنة المؤسسة العقارية في تسيير مدينة خنشلة، وكذا مدى استخدام الرقمنة في هذه المؤسسة.

6* تحديد مفاهيم الدراسة

1.6. المدينة:

أ/ لغة: هي مكان الإقامة والاستقرار، ومدن بالمكان أي أقام به، وهي مشتقة من دان يدين، أي يحكم ويقصد بها القاضي.(فرحان حسين، دون تاريخ، ص01)

وحسب معجم اللغة العربية المعاصر فالمدينة وجمعها مدائن ومدن: تجمع سكاني متحضر يزيد على تجمع القرية.

ب/ اصطلاحا: يعرف **"روبرت بارك"** المدينة على أنها: "منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها".(السيد، 2003، ص315)

ويعرفها **"لويس ويرث"** على أنها: "موقع دائم يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانها".(حافظ.م، 1987، ص29)

ويرى **"مصطفى الخشاب"** أن المدينة من الناحية السوسيولوجية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، لكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة، البناءات الداخلية، ووسائل المواصلات عبارة عن موجودات لها طابع مختلف، مما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي في عناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.(الخشاب.م، 1986، ص124)

كما يعرفها علماء الاقتصاد على أنها: "جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام من المناطق القريبة منها، وكثيرا ما تتطور القرية إلى مدينة في خطوات لا يكاد يشعر بها أحد".(لانتون.ر، 2007، ص241-242)

ج/ إجرائيا: المدينة هي كل تجمع سكاني كثيف، على أرض واسعة، تتميز بالتعقيد والتنظيم، تحتوي على مكونات مادية مثل العمران، ومكونات لامادية ثقافية واجتماعية، وتتجمع فيها كل النشاطات الاقتصادية ومرافق الخدمات.

2.6. الرقمنة:

أ/ لغة: يقصد بالرقمنة في المعاجم اللغوية العربية على عدة معاني، أهمها التعجيم والكتابة والتبيان والخط والقلم، ويقول ابن منظور: "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، وكتاب مرقوم، أي بينت حروفه بعلاماتها في التنقيط وقوله "كتاب مرقوم" أي كتاب مكتوب، والقلم والرقم الكتابة والختم والرقم: ضرب مخطط من الرشي ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه وخططه".(بضياف زهير، 2021، ص69)

ب/ اصطلاحا: يعرفها **"تيري كاني"** متخصص في المعلومات ووات من كندا عرف بمساهماته في مجال المكتبات الرقمية وحفظ المعلومات على أنها: عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات)، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها مصطلح الرقمنة، ويتم هذا بفضل الإستناد إلى من التقنيات والأجهزة المتخصصة.(مركز هاردو، 2016)

وتعرف كذلك على أنها مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع آدائه، وهي تجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من حواسيب، برامج ومعدات حفظ، استرجاع ونقل إلكتروني سلكي ولاسلكي عبر رسائل وبكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها المكتوبة، المسموعة والمرئية، والتي تمكننا من التواصل الثنائي والجماعي وتؤمن انتقال الرسائل من المرسل إلى المتلقي عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة. ويمكن القول ان الرقمنة هي عبارة عن عملية يتم من خلالها تحويل البيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب الآلي.(سمير شلغوم، 2020، ص150)

ج/ إجرائيا: هي عملية تحويل البيانات والمعلومات من الطريقة التقليدية إلى عمليات رقمية، باستخدام الأجهزة الإلكترونية من مدخلات ومخرجات.

3.6. الدور:

أ/ لغة: من الفعل دار يدور دورا ودورانا، يعرفه قاموس (وبيستر) على أنه: الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد، وكذلك هو المنصب أو المركز الذي يحتله الفرد ويحدد واجباته وحقوقه، أي أن الدور هو مجموعة طرق الحركة في مجتمع ما التي تسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة خاصة.

ب/ اصطلاحا: يعرف المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنه: موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة،(أعياد عبد الرضا آل عبدال، 2006، ص01) إذ يتصل مفهوم الدور غالبا بالدراسات السيكولوجية -الاجتماعية الحديثة ويستفاد منها في دراسة تغيير السلوك السياسي الخارجي للدولة، لذلك فإن الدور يمكن التعبير عنه بوظيفة الدولة كأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية.(هاني الياس خضر الحديثي، 1999، ص57)

وكما يعرفه **"تالكوت بارسونز"** : يمثل الدور قطعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد ومكانته، فهو منظم حول توقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة.(السيد علي الشتا، 2003، ص42)

ج/ إجرائيا: هو مجموعة محددة من السلوكيات والمهام والتوقعات التي يجب على الفرد أو النظام تنفيذها ضمن سياق معين، وفقا لمعايير محددة قابلة للقياس والتقييم.

4.6. المؤسسة:

أ/ لغة: تشتق كلمة مؤسسة من الفعل أسس، أي أنشأ أقام، وضع الأساس لشيء ما ليكون مستقرا ودائما،(ابن منظور، 2008) والمؤسسة إنما تدل على معنى التأسيس والبناء والتشييد.(راضية بوزيان، 2015، ص20)

هي الهيئة أو المنظمة التي تنشأ لغرض معين، كالتعليم أو الصناعة أو الأعمال الخيرية.(المعجم الوسيط، 2004، ص894)

ب/ اصطلاحا: كما عرفها عالم الاجتماع **"مارسيل موس"**: حاول دراسة المؤسسات من خلال كتابه (علم الاجتماع موضوع ومنهج)، حيث أكد أن المؤسسة هي مجموع الأنشطة المحددة التي يجدها الفرد أمامه ويرى أن علم المجتمع هو علم المؤسسات.mauss.1901

وتعرف المؤسسة في علم الاقتصاد على أنها: التي تعتمد على الربح المادي، وهي هيكل تنظيمي مستقل ماليا، يخضع في تنظيمه للإطار القانوني الذي يحميه ويحمي الأفراد المنتمين والعاملين معه، كما هناك إطار اجتماعي يتفاعل من خلاله. تهدف لنشاط اقتصادي مالي يقوم على الإنتاج وتبادل السلع أو الخدمات، وبصفتها كتنظيم تعتبر هيكلا اجتماعيا واقعيا ومتعاملا اقتصاديا، حيث تتبع خصائص تنظيمية.(عبد الرزاق بن حبيب، 2000، ص25)

ج/ إجرائيا: هي نشاط إنساني أو وظيفة اجتماعية تتم كوحدة اجتماعية من خلال التفاعل بين الأفراد وفق علاقات اجتماعية منظمة. تضبطها القوانين السارية المفعول لتحديد الأدوار المتمثلة في المسؤوليات والواجبات قصد تحقيق هدف معين.

5.6. المحلية:

أ/ لغة: اسم مؤنث منسوب إلى محل، أي أنها تشير إلى الأشياء المرتبطة بمكان معين ومنطقة معينة قد تتعلق بالثقافة، اللغة، العادات، أو أي سمة أخرى تميز مجتمعا أو بيئة محلية عن غيرها ضمن حدود معينة من الناحية الجغرافية والإدارية.

ب/ اصطلاحا: هي صفة تشير إلى كل ما يختص بمنطقة معينة أو نطاق جغرافي معين، سواء كان ذلك في السياسة، الاقتصاد، الثقافة، أو غيرها من المجالات. يمكن أن تعني المحلية التركيز على القضايا والموارد والهوية المحلية، مقابل التأثيرات الخارجية أو العالمية. وتعرف كذلك على أنها الإقليمية وتعتبر عكس العالمية.ontology.birweit.edu

في السياسة يشير مصطلح "المحلية" إلى الحكم المحلي أو الإدارة الذاتية لمناطق معينة.

وفي الاقتصاد يتعلق بالمنتجات أو الأسواق المحلية التي تعتمد على الموارد والإنتاج الداخلي.

أما في الثقافة فيعبر مصطلح "المحلية" عن العادات والتقاليد الفريدة لمجتمع معين.

ج/ إجرائيا: وتعني مجموعة الإجراءات والأنظمة التي تتيح للسلطات أو الهيئات داخل نطاق جغرافي معين (المدينة أو المحافظة) إدارة شؤونها الذاتية من خلال التشريعات المحلية والتنظيمات الإدارية. ويمكن قياسها من خلال عدد القرارات المتخذة محليا، ومستوى الإستقلالية عن الحكومة المركزية.

6.6. المؤسسات المحلية:

وهي المؤسسات العمومية التي يقتصر مجال نشاطها على دائرة إقليمية معينة ومحددة، وقد أقر القانون للمجالس الشعبية الولائية والبلدية صلاحية إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع إداري أو صناعي وتجاري تتولى تسيير المرافق العمومية المحلية،(المادة 48 من القانون رقم 88-01) والتي يتحدد مجال اختصاصها في حدود إقليم الولاية أو البلدية التي أنشأتها.

7.6. التسيير:

أ/ لغة: من المصدر سير ، ويعرف في معجم المعاني الجامع على أنه أصبح قادرا على تسيير أموره بنفسه، أي تدبيرها وتحريكها وإدارتها.

ب/ اصطلاحا: تعرفه الموسوعة الاجتماعية على أنه: العملية التي يمكننا بواسطتها تنفيذ غرض معين والإشراف عليه كما يعرف التسيير أيضا بأنه الناتج المشترك لأنواع ودرجات مختلفة من الجهد الإنساني

الذي يبذل في هذه العملية ومرة أخرى فإن تجمع هؤلاء الأشخاص الذين يبذلون معا هذا الجهد في أي منشأة يعرف بإدارة المنشأة.

وهو الطريقة العقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية والمادية والمالية قصد تحقيق الأهداف المسطرة، وتتم هذه الطريقة حسب سيرورة التخطيط، التنظيم، الإدارة والرقابة للعمليات.(زواغي محمد، 2018/2017، ص163)

كما عرفه **"تايلور"** بأنه علم مبني على قوانين وقواعد وأصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف النشاطات الإنسانية.

ج/ إجرائيا: هو مجموعة العمليات والأنشطة التي تقوم بها السلطات والإدارات المختصة من تخطيط وتوجيه ومراقبة الموارد البشرية والمادية والمالية وتنظيم للخدمات داخل المدينة أو المؤسسة، ويشمل ذلك اتخاذ القرارات، توزيع المهام، متابعة الآداء، وضبط العمليات وضمان الأمن والنظام العام لضمان تحقيق النتائج المرجوة، مع مراعاة مبادئ الحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية.

7* الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: قامت بها **فوزية صادقي** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم الاعلام، فرع الاعلام، تخصص إعلام واتصال، جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنديرر، الجزائر، 2021/2020، بعنوان **"دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر-دراسة تحليلية للجماعات المحلية-"**

تمحورت إشكالية الدراسة حول: كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية الجزائرية؟ ويندرج تحته أسئلة فرعية:

1. ما هو واقع الرقمنة في الجماعات المحلية الجزائرية؟
2. كيف أثر استخدام الرقمنة على مستوى الخدمات العمومية في الجزائر؟
3. هل توجد استراتيجية إتصالية رقمية في الجماعات المحلية الجزائرية؟
4. كيف يتم تفعيل البنية التحتية الرقمية في الجماعات المحلية؟

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي واستعمال الأدوات البحثية (الملاحظة والمقابلة والاستبيان) وتم اختيار عينتين عشوائيتين، وتم تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول.

وتوصلت نتائج الأطروحة إلى أن:

- غياب الرقمنة يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة العمومية.
- توجد علاقة ارتباطية بين كفاءة العنصر البشري ومستوى الخدمات العمومية.
- تفعيل البنية التحتية الرقمية يساهم في مواجهة عراقيل تحسين الخدمة العمومية.

نقاط التقاطع مع الدراسة:

تتقاطع الأطروحة مع موضوع الدراسة في أنها تتناول متغير مشترك ألا وهو"الرقمنة" واستخدام المنهج الوصفي في تحليله للدراسة.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

تتمثل جوانب الاستفادة في تشكيل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وبناء الإشكالية وتطبيق أدوات البحث العلمي.

الدراسة الثانية: قام بها **مشنف أحمد،** مقال تحت عنوان **" رقمنة إدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري: أي دور في تشجيع الإستثمار"** ، مخبر التشريعات الدولية للبحار وأثرها على المنظومة القانونية البحرية في الجزائر- جامعة غليزان، الجزائر.

مقال بمجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد التاسع، العدد الثاني، نشرت بتاريخ: 2024/04/28، الصفحة 194-212.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدى فعالية تجسيد نظام الرقمنة على مستوى إدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري على تشجيع وترقية الاستثمار؟

تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تقسيم المقال إلى مبحثين:

تناول الباحث في المبحث الأول تجسيد الرقمنة بإدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري، ثم تطرق في المبحث الثاني إلى آثار رقمنة مسح الأراضي والحفظ العقاري في مجال الإستثمار.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

.تعمل الرقمنة بهذا المرفق على تحقيق مبدأ الشفافية والمساواة بين المستثمرين.

.تعمل الرقمنة على تخفيف الضغط على المصلحة واستخراج النسخ عبر شبكة الأنترنت.

.تجسيد الرقمنة على مستوى إدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري كان تنفيذا لتعليمات الوزارة الوصية، ولم يتم بعد تعديل التشريعات العقارية أو وضع قوانين خاصة برقمنة هذه الإدارة.

نقاط التقاطع مع الدراسة:

يتقاطع هذا المقال مع دراستنا كونه تناول متغير من الدراسة وهو الرقمنة، كما استعمل المنهج الوصفي في تحليله للدراسة.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

يمكن استخلاص جوانب الاستفادة من هذا المقال كونه أفادنا في فهم وبناء الإشكالية الخاصة بدراستنا، وتوضيح أكثر لمفاهيم الدراسة وتزويدنا بمعلومات خاصة في الإطار النظري.

الدراسة الثالثة: من إعداد الطالبتين: **كحلي فاطمة وإغيل غيطون نورة**، بعنوان **"دور الرقمنة في تحسين آداء الخدمة العمومية -دراسة حالة المحافظة العقارية فرع دلس"**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، سنة 2023/2022، جامعة بومرداس.

حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول: كيف يساهم تطبيق الرقمنة في تحسين آداء الخدمة العمومية في المحافظة العقارية دلس؟ وقصد الإجابة عن هذا التساؤل اعتمد الباحث على ثلاثة فرضيات:

1. إن مستوى الآداء لعينة الدراسة جاء بدرجة محقق جدا.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الآداء وإمكانيات الرقمنة تعود لمتغير الجنس ومتغير العمر.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إمكانيات الرقمنة ومستوى الآداء في المحافظة العقارية.
4. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة والمنهج الإحصائي في دراسته للمحافظة العقارية لفرع دلس.

وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة حيث ساهم العمل اليدوي في تحسن مستوى الآداء في المحافظة العقارية بشكل كبير، وتبقى مساهمة الرقمنة على مستوى ضعيف جدا.

نقاط التقاطع مع الدراسة:

تقاطعت هذه الدراسة مع دراستنا كونها تناولت كلا المتغيرين من الدراسة، المتغير الأول وهو الرقمنة والمتغير الثاني المحافظة العقارية، واستعمل المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة في دراسته.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

تمثلت الاستفادة في الإطار النظري وكذا التطبيقي كونها دراسة مطابقة لدراستنا.

الدراسة الرابعة: من إعداد الطلبة **عينة نعيم، عروسي محمد وقزيم عبد الحق**، بعنوان **"دور الرقمنة في تعزيز والداخلي، دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري بالجلفة"**، مذكرة ماستر في قسم علم المكتبات والإعلام، تخصص اتصال وعلاقات عامة، سنة 2024/2023، جامعة زيان عاشور الجلفة.

أين تمحورت إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي تمثل في: هل للرقمنة دور في تعزيز والداخلي في المؤسسة الخدماتية؟ وقصد الإجابة عن هذا التساؤل طرح الفرضية الرئيسي: الرقمنة لها دور في تعزيز والداخلي في المؤسسات الخدماتية.

وتحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف يتم اعتماد الرقمنة في تعزيز والداخلي داخل المؤسسات؟
- هل يساهم والداخلي داخل المؤسسة الخدماتية في تحديث الرقمنة؟

وكذا الفرضيات الفرعية:

- يتم الاعتماد على الرقمنة بكثرة في تعزيز والداخلي داخل المؤسسة.
- يساهم والداخلي داخل المؤسسة الخدماتية في تحديث الرقمنة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وشملت عينة الدراسة 84 إطار من مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بكل فروعها، وتم الاعتماد على العينة القصدية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المؤسسة تمتلك رأس مال بشري يمتاز بالمعرفة والخبرة اللازمين للتكيف مع الرقمنة، وتوفر مبالغ مالية لنجاح الرقمنة على الرغم من وجود معاملات ورقية.
- الرقمنة لها دور في تعزيز والداخلي في المؤسسة، وأن أساليب والداخلي لها دور لتمكين الموظفين من التواصل المباشر.
- المؤسسة تمتلك وسائل وتقنيات وخطط وتكتيكات تساعد في تواصل إلكتروني بين الموظفين والإدارة.

نقاط التقاطع مع الدراسة:

تناولت المتغير الأول وهو المتغير المستقل "دور الرقمنة" كما جاء في دراستنا، واختارت نفس المجال الخاص للبحث ألا وهو "ديوان الترقية والتسيير العقاري"، كما أن الباحث استخدم المنهج الوصفي الذي سنعتمد عليه في دراستنا.

جــوانب الاستفادة من الدراسة:

تتمثل هذه الجوانب في ميدان البحث كونه قمنا باختيار ديوان الترقية والتسيير العقاري لدراسة موضوع الرقمنة، وكذا الإطار النظري لتحديد إشكالية الدراسة.

ثامنا: المقاربة النظرية للدراسة

لا بد أنه لكل دراسة أو بحث علمي مرجعية نظرية يرتكز عليها ويقوم عليها ويتقدم في مسارها البحثي، وفي دراستنا هذه المتعلقة بدور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة -دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشــلة- فقد ارتأينا أن المقاربة السوسيولوجية التي تناسب هذا الموضوع هي نظرية **"المجتمع الشبكي"** لصاحبها **مانويل كاستلز** عام 1988م من وتعد من أبرز إسهاماته في دراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، وقد تناولها بشكل موسع من خلال سلسلته الشهيرة **"ثلاثية عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة"** الصادرة بين 1996م و1998م، الذي واجه فيه الكثير من الإشكالات بشأن مفاهيم المجتمع الشبكي والهوية والسلطة،

والتي تعد من صميم الانتقال إلى نظام التقنيات الدقيقة والعالية في مجتمع المعرفة، وذلك لتوافقها مع متغيرات الدراسة الحالية تحت عنوان دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة.

إن مجتمع الشبكات هو ذلك المجتمع الذي تقوم فيه "الشبكات" بتشكيل بناء المجتمع، حيث ترتكز هذه الشبكات على تقنيات التواصل، فمن خلال طبيعة البنية الاجتماعية يمكن فهم التراتبات التنظيمية للكائنات البشرية المتجلية في الخبرات والتجارب والمعارف والفنون واللغة والمسكن والملبس والغذاء والدواء والمعايير والإنتاج والتوزيع والعلاقة بالآخرين والقوة التي أعربت عنها في التواصل المجدي عن طريق الثقافة.

ويعتبر كاستلز أن العالم قد انتقل إلى مجتمع شبكي يعتمد على التدفقات المعلوماتية ووات الرقمية في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفقا له، فالتحول الرقمي يعيد تشكيل المدن من خلال:

- تحويل الحوكمة الحضرية إلى نموذج قائم على البيانات والشبكات الرقمية.
- إعادة هيكلة الفضاء الحضري حيث تصبح العلاقات داخل المدينة غير مقيدة بالموقع الجغرافي بفضل الرقمنة.
- إعادة توزيع السلطة بين الدولة، المؤسسات، والمواطنين عبر التكنولوجيا الرقمية.

ويرى كذلك **كاستلز** أن المجتمع الحديث تحول إلى مجتمع شبكي بفعل تطور تكنولوجيا المعلومات ووات، خاصة الأنترنت، مما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أسس جديدة، حيث أصبحت الشبكات هي البنية الأساسية التي تقوم عليها مختلف مجالات الحياة، ومن أهم ركائز هذه النظرية نجد:

1. **سيادة منطق الشبكة:** أصبحت العلاقات تدور داخل شبكات مترابطة تعتمد على تدفق المعلومات والمعرفة، بدل العلاقات التقليدية.
2. **المكان والزمان في المجتمع الشبكي:** حيث لم يعد المكان جغرافيا فقط، بل أصبح مرتبطا بتدفق المعلومات والبيانات عبر الشبكات، والزمن تحول إلى الزمن الفوري، حيث تنجز الأنشطة والقرارات بسرعة فائقة دون اعتبار للحدود الزمنية والمكانية.
3. **الاقتصاد الشبكي:** أصبح يعتمد على المعرفة والمعلومات أكثر من اعتماده على الإنتاج المادي، مما أدى إلى بروز ما يعرف ب **"اقتصاد المعرفة".**
4. **السلطة:** السلطة في المجتمع الشبكي تمارس أساسا من خلال السيطرة على تدفق المعلومات داخل الشبكات، لذلك أصبحت وسائل الإعلام والرقمي أدوات رئيسية للتأثير والهيمنة.(كاستلز، 1996)

فنظرية **كاستلز** حول المجتمع الشبكي تبرز كيف غيرت الرقمنة وطغيان الشبكات نمط عيش الإنسان، وعلاقاته بالاقتصاد والسياسة والثقافة، إنها دعوة لفهم عالمنا اليوم حيث أنه من يمتلك المعلومة يمتلك القوة.

خـــلاصة

يعد الإطار المفاهيمي والنظري حجر الأساس لأي دراسة علمية، إذ تم في هذا الفصل تحديد المفاهيم المحورية وضبط دلالاتها ضمن السياق المعتمد، كما يسهم في بناء رؤية تحليلية متماسكة، كما تم عرض ومناقشة أبرز النظريات والمقاربات التي تفسر دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة، ويساعد هذا الإطار في توجيه التحليل نحو استنتاجات علمية دقيقة ومنهجية حول دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة.

الفصل الثــاني: المدينة ورقمنة المؤسسات المحلية

تمهـــيد.

1* المدينـــة.

1.1. تعريف، خصائص، ووظائف المدينة.

2.1. المدن في العالم.

3.1. المدن الجزائرية.

2* الرقمنة في المؤسسات المحلية.

1.2. أنواع المؤسسات المحلية.

2.2. الرقمنة في المؤسسات المحلية.

خـــلاصة.

تمهـــيد

أصبحت الرقمنة اليوم ضرورة حتمية في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، ولم تعد المؤسسات المحلية باعتبارها النواة الأساسية للإدارة العمومية والقريبة من المواطن، بمنأى عن هذا التغيير، فأضحت رقمن المؤسسات المحلية خيارا استراتيجيا لتحسين الآداء الإداري وتعزيز الشفافية، وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية، فنتعرف في هذا الفصل على تعريف المدينة ودورها وخصائصها ووظائفها، وكذا المدن في العالم عامة والمدن الجزائرية خاصة ومدى اعتماد الرقمنة في المدينة الجزائرية، وكذا رقمنة المؤسسات المحلية.

1*المدينة

1.1. تعريف المدينـــة

تعتبر من بين المفاهيم التي عرفت إسهامات عديدة من طرف الباحثين والعلماء الذين حاولوا إعطاء تصور نظري لها، مما جعل كل تخصص ينفرد بتعريف خاص بالمدينة وهذا حسب طبيعة كل تخصص بما يحتويه من معارف، وهذا بسبب أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، ولأنها عرفت باختصاصات متنوعة. فالمدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفه **"لوكوربزيه"**، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.(عذراء صليوا رفو، 1963، ص01)

لقد حاول **"ايدالو"** تلخيص آراء بعض المتخصصين الذين ناقشوا أمر المدينة فيقول: "المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تمارس فيه الوظيفة الاجتماعية (الثقافة ، القيم، حماية الأفراد) وهي العنصر الوظيفي للنظام الاقتصادي والإطار الذي تمارس فيه البرجوازية المنسجمة سلطتها وهي كيان يستمد وحدته من الممارسة اليومية لسوق العمل".(بوجو قاريني، 1989)

عرف **"ماكيفر"** المدينة كمجتمع محلي بأنها: "وحدة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد تسود بينهم مصالح مشتركة، ويتعاملون مع بعضهم البعض بقيم عامة، فيشعرون بالانتماء ويتشاركون ظروفا أساسية تمكنهم من العيش بحياة مشتركة.

ويعرفها **"أحمد كمال" و" كرم حبيب"** على أنها: "المدينة كظاهرة اجتماعية يعمل أغلب سكانها في مهن غير زراعية تنعكس آثارها في شؤون حياتهم، فتتنوع مهنهم وتتعدد مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية وتتباين تبعا لذلك علاقاتهم وأنظمتهم وأنماط اتصالاتهم ووسائل معيشتهم".(أحمد كمال، كرم حبيب، 1987، ص76)

وعرفها **"جمال حمدان":** "إنها مكان كبير لدرجة أن الناس لم يعودوا يعرفون بعضهم البعض، وتمتاز بعدم التجانس بين السكان وبين الطبقات الاجتماعية أو الحركة الاجتماعية".(جمال حمدان، دون تاريخ، ص05)

ويرى **"عبد الحليم ديلمي"** أن المدينة هي: "إطار حياتي وإنتاج اجتماعي تاريخي وعمل فني تحمل جمالا وأدبا، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات".(عبد الحليم ديلمي، دون تاريخ، ص34)

- **تعريف المدينة من الناحية التاريخية:** هي ظاهرة تاريخية فالرجوع إلى التاريخ أمر ضروري لكي يخلصنا من استبداد الأرقام، فكثير من المدن كانت تدين للتاريخ لكونها معدودة في مصاف المدن بالرغم من صغر حجمها في الوقت الحالي، ولكن هذه النظرة التاريخية للمدينة تقدم لنا سجل للتاريخ الماضي فقط، وكما أنه لا يستقيم الآن مع المدن الصناعية الضخمة لأنها حديثة النشأة.
- **تعريف المدينة من الناحية الإدارية:** للمدن امتيازاتها الخاصة، ومن أهم خصائص تلك الامتيازات أنها تنفرد بتركيز الإدارة فيها ولكنها مركز للحكم، ولكن تعريف المدينة إداريا ليس كاملا لأن هناك بعض المدن ليس عواصم بالرغم من ذلك فهي مدن.(محمد السيد غلاب، 1997، ص392-393)
- **تعريف المدينة على أساس الوظيفة وأسلوب الحياة:** القرية هي التي يشتغل سكانها بالزراعة، أما المدينة فتتميز عن القرية بعدد العمال غير الزراعيين الموجودين فيها، فهي توفر الكثير من الخدمات المتنوعة والنشاطات التي لا توجد في القرية، فالمدينة متنوعة الوظائف كالصناعة والتجارة والمواصلات والترفيه...(فؤاد محمد الصفار، محمد رشيد الفيل، 1984، ص257)

خصائـــص المدينـــة:

تتميز المدينة بخصائص تميزها عن الريف، ومن هذه الخصائص نجد:

أ. **الكثافــة السكانيــة:**

- تحتوي على عدد كبير من السكان مقارنة بالمناطق الريفية مما يؤدي إلى تفاعلات اجتماعية كثيرة ومعقدة.(لويس ويرث، 1938، ص01-24)
- نمط العيش فيها غالبا ما يكون سريعا ومتغيرا.

ب. **الوظــائف:**

- تؤدي المدينة وظائف متعددة: إدارية، اقتصادية، تجارية، ثقافية، سياحية، وخدماتية.
- تعتبر مركزا لذب السكان بسبب توفر فرص العمل والخدمات.

ج. **البنية التحتية:** تشمل الطرق وشبكات المياه والكهرباء، الصرف الصحي، المستشفيات، المدارس، الجامعات، المطارات.

د. **التنظيم الإداري:** تدار المدن من خلال بلديات ومجالس محلية، غالبا لها تقسيم إداري خاص بها.

ه. **التنوع الاجتماعي:**

- يقطن المدن أفراد من خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة.
- تنتشر فيها ظواهر، مثل: التعايش، وكذلك التباينات الطبقية.(عبد علي الخفاف، 2001، ص25)

و. **التنوع السكاني والثقافي:** المدينة تجذب الأفراد من خلفيات مختلفة دينيا وثقافيا واجتماعيا، مما يخلق بيئة متعددة.(جورج زيمل، 1903، ص11-19)

ز. **التخصص الوظيفي:** تسود في المدينة وظائف متعددة ومتخصصة وهو ما يشير إليه دوركهايم في التضامن العضوي.(إميل دوركهايم، 1893)

ح. **العلاقات الاجتماعية السطحية والمؤقتة:** العلاقات في المدينة تميل لأن تكون رسمية وغير شخصية نتيجة لعدد السكان الكبير والمتنوع.(لويس ويرث، مرجع سابق)

ط. **النزعة الفردية:** سكان المدينة يطورون نمطا من التفكير قائم على الاستقلال والعقلانية نتيجة الضغوط الحضرية.(جورج زيمل، مرجع سابق)

ي. **التحول الاجتماعي والثقافي السريع:** المدن تشهد تغيرات دائمة في الثقافة ونمط الحياة والتكنولوجيا.(مانويل كاستلز، دون تاريخ)

ك. **التنظيم الإداري والتخطيطي:** تحتاج المدن إلى بنية إدارية وتنظيمية معقدة تتسم بالبيروقراطية.(ماكس فيبر، 1978)

ل. **الطبقية الاجتماعية:** تظهر في المدن فروقات واضحة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي نتيجة التفاوت في الموارد والخدمات.(ويليام فلاناغان، 1993)

وظائــف المدينــة:

يعرف كل من **"مالينوفسكي" و"رالف لنتون" و"راد كليف براون" وكذلك "اميل دوركهايم"** الوظيفة بأنها ذلك الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل الذي يتضمن مجتمع أو ثقافة أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للمجتمعات الصغيرة التي يضمها.(نيكولا تماشيف، 1983، ص31)

وتعتبر المدينة مكان حضري هام، يسعى إليه الأفراد لسد احتياجاتهم المعيشية، فهي ليست مجرد تجمعات سكنية وخليط من الأنشطة، بل على العكس من ذلك، فالمدينة تقوم على أساس وظائف دقيقة تتصل أولا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت من حيث اتساعه حسب طبيعة تلك الوظائف وأهميتها ويتعلق الأمر بالنسبة لهذه الوظائف بأنشطة تدعى قاعدية تندرج ضمنها أنشطة إنتاجية حضرية تتصل بالنسيج الصناعي وغيره من الأنشطة المتنوعة، فبالإضافة إلى السكن والشغل تلبي المدينة حاجات أخرى متنوعة لسكانها، وذلك بتوفير المرافق والأنشطة المتولدة كالتجارة والأنشطة الترفيهية والتعليمية

والصحية والإدارية والخدمات العمومية، وتقوم كل هذه الوظائف من أجل سكان المدينة لسد احتياجاتهم المعيشية، ولهذا أصبحت المدينة تقوم بعدة خدمات متنوعة من هنا تنوعت وظائفها.
والوظيفة الاجتماعية ما هي إلا ذلك الدور الذي يلعبه النظام في البناء الاجتماعي.
ويقسم **"ميرتون"** الوظائف إلى:

- **الوظيفة الكامنة أو الخفية:** وهي الممارسات والاستخدامات الاجتماعية غير واضحة الأهداف بالنسبة لأولئك الذين يمارسون نشاط معين.
- **الوظيفة الظاهرة:** وهي الأنشطة والممارسات التي تلعب أدوار معروفة تستهدف أهدافا واضحة وتخدم أغراض اجتماعية جلية.(محمد عودة، 1996، ص94)

وهناك الوظيفة العامة التي تعتبر ذلك النشاط الذي تؤديه السلطات والمرافق العامة في الدولة وهي وعاء السلطة العامة، ولقد غلب عليها حديثا وبدرجات متفاوتة طابع الخدمات الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والخير العام.
ومن هنا يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية تعتبر وظيفة تتعاون مع غيرها من الوظائف وهي في نفس الوقت عملية مساعدة بين الأفراد والجماعات في ضوء احتياجاتهم وقدراتهم وتسعى دائما إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان.
إن وظائف المدينة هي التي تبرز وجودها وتطورها والتي تهيئ لها الموارد الضرورية لوجودها وتطورها وكثيرا من هذه الموارد يتم الحصول عليها من الريف المحيط بها، كما أن وظائف المدينة هي تطبيق للأغراض التي من أجلها نشأت.(منشورات قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، دون تاريخ، ص78)

ولهذا تعددت الدراسات حول أنواع الوظائف التي تؤديها المدينة لسكانها ومن اهم هذه الدراسات:

1. **دراسة أورنسو (1921):** قسم وظائف المدينة إلى المدينة إلى ستة وظائف وهي:
   - الوظيفة الإدارية-الوظيفة الدفاعية (الحصون، قواعد بحرية، ثكنات).
   - الوظيفة الثقافية (مدن الجامعات، مدن المعابد والمراكز الدينية والفنية).
   - الوظيفة الإنتاجية (الصناعة)-الوظيفة الترفيهية (مراكز الاستجمام والسياحة والتسلية والمنتزهات ومدن العطل)-وظيفة المواصلات.(وحيد حلمي حبيب، 1991، ص60-60)

2. دراسة شفارتز (1953):

قسم وظائف المدينة إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

- الوظيفة السياسية-الوظيفة الاقتصادية (التجارة، الصناعة، المواصلات).
- الوظيفة الثقافية-الوظيفة الإدارية (العواصم).

وقد قدم **"بوجوجارنيه"** نفس هذه الأنواع من الوظائف مع إضافة وظيفة خامسة وهي الوظيفة الحربية.(عبد الفتاح محمد وهيبة، دون تاريخ، ص518)

3. دراسة جورج شابو (1963):

ميز بين ستة مجموعات كبرى من الوظائف وهي:

- الوظيفة العسكرية-الوظيفة التجارية (الموانئ البحرية والمطارات ومراكز التجارة)-الوظيفة الصناعية (المناجم، الصناعات المختلفة والتحويلية).
- الوظيفة الثقافية (الجامعات والمراكز الدينية والفنية والمتاحف ومراكز الحفلات والمؤتمرات)-وظيفة الاستقبال (مراكز الترفيه والتسلية والسياحة)-الوظيفة الإدارية والسياسية (الدور الإداري والعواصم).(جاكلين بوجو قارين، دون تاريخ، ص65)

بالإضافة إلى هذه الدراسات، هناك من يرى بأن الوظائف الحضرية تنقسم إلى ثلاث أنواع كبرى وهي:

أ. **وظائف الإثراء:** وتضم الوظيفة الصناعية والوظيفة التجارية، والوظيفة السياحية.

ب. **وظائف المسؤولية:** وتتضمن الصحة والتعليم، والإدارة.

ج. **وظائف الإبداع والإيصال:** وهي التي تحتوي على المواصلات والاتصال والإعلام...(جاكلين بوجو قارين، مرجع سابق، ص50-56)

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج بأن وظائف المدينة متعددة وتتمثل في:

1. **الوظيفة التجارية:** ولها أهمية معتبرة في المدينة خاصة في عصرنا الحالي وتنقسم إلى:

أ. **مدن القاعدة التجارية:** التي تؤدي نشاطها التجاري خارج حدود المدينة وداخلها.

ب. **مدن المستودع التجاري:** التي تكون كهمزة وصل بين الأقاليم المختلفة.

ج. **الموانئ التجارية:** تقوم بدور التجميع وتسهيل عملية التصدير والاستيراد.

2. **الوظيفة الإدارية والسياسية:** تعتبر الإدارة ضرورة أولية، تمارس من نقطة مركزية، وتسند إلى المدينة الأولى، وهناك العواصم المحلية والإقليمية والوطنية.
3. **الوظيفة الصناعية:** وهي الوظيفة الأساسية للنمو الحضري الحديث، فبعد قيام الثورة الصناعية أصبحت المدن تتميز بالوظيفة الصناعية كقاعدة إنتاجية أساسية سواء كانت صناعة استخراجية أو تحويلية. وتتماشى مع الوظيفة الصناعية والوظيفة التجارية ووظيفة المواصلات التي تسهل عملية النقل للتجارة والصناعة وللسكان أيضا.
4. **الوظيفة الثقافية:** تضم هذه الوظيفة مراكز التعليم، والمراكز الدينية والفنية ومراكز الحفلات والمؤتمرات، ولهذه الوظيفة دور فعال في ترقية المدينة من الناحية العلمية والثقافية.
5. **الوظيفة الترويجية (الترفيهية) والصحية:** تعتبر من أهم وظائف المدينة، بحيث توفر الأولى مراكز للمرضى، مثل: المستشفيات والعيادات بالإضافة إلى الصيدليات، وكما تعمل الوظيفة الترفيهية على توفير الراحة للسكان من خلال المراكز الإستجمامية والسياحية والحدائق العامة والآثار...(فتحي محمد أبو عيانة، 1995، ص255)

2.1. المـــدن في العـــالم

المدن في العالم هي مراكز حضارية تجمع بين السكان، الاقتصاد، والثقافة، وتتنوع بشكل كبير من حيث الحجم، التاريخ، الطابع المعماري، ومستوى التطور. بعضها قديم جدا يعود لآلاف السنين، وبعضها حديث بني خلال العقود الأخيرة.

وتختلف المدن في العالم من نوع إلى آخر منها:

- **المدن الكبرى (المتروبوليس):** تتميز بكثافة سكانية عالية ومراكز اقتصادية عالمية وتنوع ثقافي واسع ونظام نقل متطور، ومثال عن ذلك نذكر:
  - **طوكيو،اليابان:** تعتبر أكبر مدينة في العالم من حيث عدد سكانها حوالي 37 مليون نسمة.
  - **دلهي،الهند:** تأتي في المرتبة الثانية بعدد سكان يبلغ حوالي 34.6 مليون نسمة.
  - **شنغهاي،الصين:** تحتل المرتبة الثالثة بعدد سكان يبلغ حوالي 30.4 مليون نسمة.
- **المدن التاريخية:** هذه المدن تمتاز بتاريخها العريق ومعالمها الأثرية التي تعكس حضارات قديمة، ومثال ذلك:
  - **روما،إيطاليا:** عاصمة الإمبراطورية الرومانية، وتضم معالم مثل الكولوسيوم والمنتدى الروماني.
  - **أثينا،اليونان:** مهد الديمقراطية والفلسفة الغربية، وتحتوي على معالم مثل الأكروبوليس.
  - **بابل،العراق:** كانت مركزا حضاريا هاما في العصور القديمة.
- **المدن الساحلية:** تقع على السواحل وتتميز بجمالها الطبيعي وأهميتها الاقتصادية، ونذكر منها:

- **برشلونة،إسبانيا:** تجمع بين الشواطئ الجميلة والهندسة المعمارية الفريدة.
- **سيدني،أستراليا:** تشتهر بمينائها الرائع وأوبرا سيدني الشهيرة.
- **الدار البيضاء،المغرب:** تعد مركزا اقتصاديا هاما على الساحل الأطلسي.

➢ المدن الذكية:

تختلف تعريفات ولا يوجد تعريف توافقي وهذا التنوع يرجع بشكل خاص إلى حقيقة أن المدينة الذكية وبسبب تنوع المجالات التي تمسها هي موضوع بحث متعدد التخصصات كما تعددت المصطلحات التي تطلق عليها مدن المستقبل، أو المدينة الصديقة للبيئة، أو المدن الذكية أو المدن المدمجة أو المدن المبتكرة، أو المدن الخضراء وتستخدم بطريقة مستقرة لتوصيف مدن تعبير المدن الذكية والأكثر شيوعا(عباس زهرة، 2021، ص148)، لهذا فهناك العديد من التعريفات لمفهوم المدينة الذكية نظرا لعديد الاتجاهات التقنيات والخلفيات الاجتماعية والحقبة الزمنية التي ظهرت فيها هذه التعريفات منذ عام 1997م ومن تلك التعريفات(قاضي أحمد نجيب عبد الحكيم، 2018، ص01) مايلي:

- **تعريف "دروغ" 1997م:** يرتبط مفهوم المدينة الذكية بالمدن الافتراضية ومنها ظهر مصطلح **digital cities** وأهم نتائجها الفراغ الافتراضي.
- **تعريف منتدى المجتمعات الذكية (2006):** هي الأقاليم التي تقدم أنظمة الابتكار وتقنيات الاتصالات والمعلومات للمجتمع المحلي، أي تجمع بين ذكاء الأفراد والمؤسسات التي تعزز التعلم والابتكارات ما يتيح الإبداع وإدارة المعرفة، وقد حدد هذا المنتدى الخصائص الواجب توفرها في المدينة لتكون ذكية والتي نذكر أهمها:
  - تقديم الخدمات والاتصالات ذات النطاق العريض.
  - التعليم والتدريب الفعال للأفراد.
  - تحقيق التوازن في استخدام الخدمات الرقمية بحيث تضمن استفادة جميع الأفراد من التقنيات.
  - تعزيز الإبداع في القطاعين العام والخاص وإنشاء مجموعات اقتصادية لتمويل التنمية.
  - تحقيق تنمية اقتصادية تعمل على جذب اليد العاملة الماهرة.
- **تعريف "أزماط" 2011:** المدينة الذكية هي تجمع عمراني يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية وهي:
- **الركيزة التقنية:** هي المدينة الرقمية والافتراضية حيث تزود بتقنيات المعلومات والاتصالات، والشبكات اللاسلكية شبكات أجهزة الاستشعار بحيث تشكل عناصر أساسية من البيئة العمرانية باعتبارها نظام لتشغيل المجتمع الذكي والإدارة العمرانية الذكية.
- **الركيزة البيئية:** هي المدينة التي تستخدم موارد الطاقة الجديدة والمتجددة.
- **الركيزة الاجتماعية:** هي المدينة التي ترتكز على النشاطات المعرفية وإبداعية الأفراد والمؤسسات المعرفة والتقنية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة.(قاضي أحمد نجيب عبد الحكيم، مرجع نفسه، ص02)

وتعرف أيضا **"المدن الذكية"** على أنها: نطاق عمراني متقدم للغاية من حيث البنية التحتية شاملة المباني المستدامة، والاتصالات وطرق التسوق وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أساس بنائها وتقدم الخدمات الرئيسية لسكانها.(فلاق صليحة، فوقة فاطمة، مرقوق كلثوم، 2020، ص173)

وأخذت المدينة الذكية عدة تسميات هي:

- **المدينة الرقمية: و**هي مدينة المعلومات أو المدينة الالكترونية وتشير إلى مجتمع رقمي مترابط يجمع بين لبنية التحتية والاتصالات والبنية التحتية للحوسبة الخدمية الموجهة نحو حاجات الموظفين والمواطنين والأعمال التجارية وهدفها التعاون والمشاركة في المعلومات وتنمية الخبرات داخل المدينة.(حمودي حسن حاتم، 2019، ص641)

- **المدينة الافتراضية:** تعتمد على تطبيق وظائف الفضاء الافتراضي والمدينة الافتراضية يؤدي فيها السكان والهيئات أعمالهم بشكل غير مباشر من خلال التقنيات الرقمية الافتراضية دون تواجدهم.
- **المدينة التكنولوجية:** هي التي تطبق فيها التكنولوجيا المتطورة وتنعكس طبيعتها وهيئتها وتثمينها.
- **المدينة الالكترونية:** هي المدينة التي تتوفر فيها اتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات بين مكونات المدينة.

➢ **دوافع إنشاء المدن الذكية:**

هناك جملة من الدوافع لإنشاء المدن الذكية والتي نذكر منها:

- **هجرة السكان المتزايدة من الريف إلى المدينة:** حسب الاحصائيات الصادرة عن البنك الدولي فإن نسبة 54% من سكان العالم يعيشون حاليا في المدن وبحلول عام 2045م سترتفع هذه النسبة إلى 80%، كما أن المدن التي يسكنها (10) ملايين نسمة أو أكثر ارتفعت من 10مدن عام 1990م إلى 28 مدينة في عام 2014م وترتفع هذه النسبة عام 2030م إلى 41 مدينة، وهناك توقعات بوصول هذه النسبة إلى ما بين 80% و100% في مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، يعتقد الخبراء أن المدن المستقبلية إذا لم تكن ذكية فإنها ستنهار.(حمودي حسن حاتم، مرجع نفسه، ص642)
- **ظاهرة تناقص ميزانيات البلديات في العالم:** هذا التناقصات إنما كانت بزيادة متطلبات المدن في الخدمات المجتمعية المساحية والخطية والحل الوحيد هو تسخير التكنولوجيا الذكية في نظام المدن لتقليل الجهد والمصاريف، إذ أن هناك علاقة قوية إيجابية بين الاتصالات الذكية والإنتاج فمثلا تستطيع أجهزة الاستشعار الذكية إيجاد تطابق بين العرض والطلب على المياه لتحد الهدر من ذلك.(زعيتر فاطمة، بن لباد سالم، 2019، ص281)
- **تأثر علاقات العمل بالعالم الرقمي:** لم يعد جدول الرواتب في أي شركة هو المصدر الوحيد للدفع ولكن على أن يكون الدفع في المستقبل يتطلب شبكة من الاتصالات الذكية وطرق جديدة.
- **التطور المطرد للتكنولوجيا:** إن التطور التكنولوجي وخاصة صناعة السيارات يحتاج إلى بنى تحتية متطورة في المدن الذكية.(مرجع سابق، ص643)

➢ **أهداف إنشاء المدن الذكية:** ويكمن الهدف في:

- تحويل المدن إلى بيئات معيشية أكثر استدامة وذكاء وصلابة ومقاومة للكوارث، وكذا التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحقيق ما يصطلح عليه بالبيئة الذكية التي تتعلق بتطبيقات ذكية موجهة لإدارة البيئة، ويشمل ذلك الطاقة الذكية بما فيها المتجددة، وشبكات الطاقة الذكية ومراقبة التلوث والتحكم فيه، والمباني الخضراء والتخطيط الحضري الأخضر.(نزالي سامية، عمروش الشريف، 2019، ص77)
- زيادة الاستدامة بهدف المحافظة على البيئة للأجيال القادمة، وتحسين حياة المواطن، وزيادة النمو الاقتصادي، وزيادة الحاجة إلى استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عوامل محفزة لتوفير ركائز التنمية المستدامة الثالث، والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة.(برحماني محفوظ، 2017، ص315)

➢ **أهم التجارب والإنجازات في مجال تطبيق المدن الذكية العالمية والعربية:**

- **على المستوى العالمي:**

<u>تجربة مدينة Sondgo الكورية الجنوبية:</u> تقع في جنوب كوريا على الواجهة البحرية إقليم "Incheon"، وتم تطويرها كقطب نمو في إقليم العاصمة متعدد المراكز، ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية عام 2007م بحثت كوريا عن محرك جديد للنمو الاقتصادي، ووضعت استراتيجية لإنشاء محور رئيسي للأعمال التجارية العالمية، يشكل مركزا ماليا ومركزا للتقنيات والأبحاث، يركز على الصناعات التقنية

والصناعات القائمة على المعرفة باعتبارها أهم القوى الدافعة للنمو الاقتصادي في كوريا.(بنين بغداد، شتحوتة حسيبة، 2019، ص413)

يطلق على هذه المدينة عدة تسميات منها: المدينة الدولية أو الذكية، كما تعرف باسم بوابة شمال آسيا، اتبعت المدينة استراتيجية التنمية المستدامة للتغلب على الظروف البيئية، حيث حصلت على ترتيب 122 من أصل 146 في التصنيف البيئي المستدام لعام 2005م، وحسب وكالة الطاقة الدولية صنفت كوريا في أعلى 10 دول في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.(رياض صادق خلود، 2013، ص75)

.مراحل إنشاء المدينة ومكوناتها: يتم بناء المدينة على ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى من عام 2003-2009 وتتضمن تنمية البنية التحتية وإنهاء المخطط العام، أما المرحلة الثانية من عام 2010-2014، وتتضمن إنشاء العديد من الفعاليات بما في ذلك المجمعات الصناعية، وتتضمن المرحلة الثالثة أعمال الإنهاء وتحقيق النمو المستدام وتتراوح من 2015-2020، وتضم المدينة 450 هكتار من المساحات المخصصة للمكاتب، 270 هكتار من المساحات السكنية، 90 هكتار من المساحات التجارية، 45 هكتار من مساحات الفنادق، 90 هكتار من الفراغات العامة، وتضم حديقة مركزية، متحف، مجمع ترفيهي، مارس، مشفى، نظام نقل عام متكامل، استخدام شامل للبنى التحتية الرقمية.

التطبيقات الذكية للمدينة:

منطقة "سونغو" التقنية: تضم المنطقة خمسة أقسام رئيسية هي: مركز الإدارة الرئيس، مركز أبحاث وتطوير التجارة التقنية الحيوية، معهد كوريا للتقنية الصناعية، مركز أبحاث "جامعة إنشيون"، مركز أبحاث "جامعة إينها"، بالإضافة إلى 35 مركز أبحاث وتطوير للأعمال والمشاريع الخاصة بمساحة تقدر ب: 45 هكتار، بينما تضم التوسعة مراكز للبحث والتطوير ومراكز لدعم الأعمال.

تهدف المدينة إلى توفير بيئة مناسبة ومشجعة للشركات ولغرض نموها وتوسعها في طاقتها وانتاجها لخدمة الاقتصاد القومي في كوريا، وتعتبر جزء من منظومة توطين التقنية في كوريا، وخلق الفرص الوظيفية والرفع من مستوى البحث العلمي.

بيئة ذكية: التزمت المدينة بنظام تصنيف المباني الخضراء من خلال العديد من الاستراتيجيات منها التقليل من انبعاثات الكربون في المدينة، واستخدام أنظمة نقل صديقة للبيئة، بالإضافة إلى توفير فراغات ومساحات خضراء.(مرجع سابق، ص75)

ويمكن القول بأن هذه المدينة هي عبارة عن "مدينة للمشاة" حيث صممت المدينة بحيث ترتبط جميع المباني السكنية بمساحات مفتوحة وممرات مشاة ومناطق تجمع عامة.

توفير الخدمات عبر الشبكة: تمكن البيئة الحاسوبية القاطنين والزوار من الوصول إلى الخدمات المختلفة في أي مكان وفي أي وقت، وتغطي هذه الخدمات مختلف مجالات الحياة وتطور نوعية حياة الأفراد.

- نظام إدارة الكوارث.
- رعاية صحية عن بعد.
- منظومة الأمن والسلامة.
- تعليم الكتروني.
- التحكم الآلي بحركة المرور.

<u>تجربة مدينة "نيابوليس":</u> يقع هذا المشروع البيئة الذكية في منطقة "بافوس" جنوب غربي قبرص، تبلغ مساحة المشروع 110 هكتار، وتعتبر المدينة الأولى من نوعها في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن أكبرها في أوروبا، وفكرة المدينة وتصميمها وتنفيذها يتماشى مع الاستراتيجية الأوروبية المستقبلية 2010-2020 وذلك من خلال اقتراح برامج للاستفادة من موارد صندوق الاتحاد الأوروبي.

وتهدف قبرص من خلال استراتيجيتها لعام 2020 إلى إنشاء جزيرة ذكية مستدامة، تشكل محورا معرفيا وتضم مجتمعا مبدعا، حكومة فعالة، صناعة قائمة على المعرفة، استخداما مستداما للطاقة، سياحة بيئية عالية الجودة، خدمات مصرفية ذكية، خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات، مدن بيئية ذكية منها

مدينة "نيابوليس" كمدينة ذكية مستدامة، باعتبارها مدينة مستدامة بيئيا وذكية رقميا واجتماعيا.(مرجع سابق، ص79)

حيث حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية هي: إنشاء فراغ معرفي أوروبي للاقتصاد الرقمي، وتوفير محتوى رقمي واتصالات واسعة النطاق وخدمات رقمية، تعزيز البحث والابتكار في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، تعزيز نوعية الحياة للأفراد (نقل ذكي، رعاية صحية الكترونية).

وتلقي الاستراتيجية الضوء على الأولويات التالية: النمو الذكي: تطوير اقتصاد يعتمد على المعرفة والإبداع، النمو المستدام: زيادة كفاءة الموارد وإنشاء اقتصاد مستدام وأكثر تنافسية، النمو الشامل: توفير فرص عمل مما يعزز التماسك الاجتماعي.

ويتطلب تحويل هذه الجزيرة إلى جزيرة ذكية الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر:

- الذكاء (ذكاء الأفراد، مجتمع معرفي، ذكاء مؤسسي، ذكاء رقمي).
- التكامل (العولمة، الأنترنت، شبكات البحث والتنمية والابتكار، الشبكات واسعة النطاق السلكية واللاسلكية، تطبيقات GIS,GPS).
- تتمثل عوامل نجاح التجربة بالموقع الاستراتيجي المتميز لجزيرة قبرص، والذي يقدم عدة مؤهلات، منها:
- الانتماء للاتحاد الأوروبي.
- توفر اليد العاملة المؤهلة والمتعددة اللغات.
- الاستقرار الاقتصادي.
- البنية التحتية وشبكات الاتصالات المتقدمة.
- أهم الوجهات السياحية، حيث يصل عدد السياح سنويا إلى 2.2 مليون سائح وثلث هذا العدد يتوجه إلى منطقة "بافوس".

أهداف مشروع المدينة:

- تطوير مدينة بيئية ذكية متكاملة تكون الأولى من نوعها في الاتحاد الأوروبي.
- تقديم معايير متميزة في مجال الرعاية الصحية، التعليم، الأبحاث، مجمعات الأعمال، بالإضافة إلى الفعاليات الترفيهية والثقافية.
- دعم التعليم والأبحاث والابتكار لتكوين مجتمع يعتمد على المعرفة.
- الترويج للتراث الثقافي.
- إنشاء بيئة خضراء مستدامة.

أهم التطبيقات الذكية في المدينة: والتي تشمل على:

أنظمة المراقبة المنزلية: تضم نظاما مركزيا لإدارة المنازل، وتعمل على توفير الأمن المنزلي من خلال مراقبة المداخل، العناية الصحية عن بعد.

أنظمة التحكم بالطاقة المنزلية: تتكون من شبكات المرافق الذكية التي تستخدم مصادر الطاقة الذكية، والمرتبطة مع العدادات الذكية في كافة المباني.

حياة ذكية: تستند فكرة المدينة الذكية الصديقة للبيئة على تطوير أسلوب حياة صحي وذكي، تصمم وحداته السكنية بحيث تقدم تجربة حياة أفضل، على أن ترتبط مختلف مكوناته مع البيئة بشكل وثيق.(مرجع سابق، ص81)

حيث توفر المدينة لسكانها أسلوب حياة يجمع ما بين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والأبحاث والأعمال من جهة والسكن والفعاليات التجارية ومرافق الترفيه والثقافة من جهة أخرى، مستفيدة من أكثر التقنيات تقدما وابتكارا واستدامة.

بيئة ذكية: والتي تشمل على إعادة التدوير: تنقية المياه، معالجة مياه الصرف الصحي، إدارة المخلفات الصلبة، والطاقة المتجددة، وكذلك الأبنية الذكية الخضراء: صممت مختلف الأبنية وفقا لمعايير التنمية المستدامة.

على المستوى العربي:

مدينة "دبي الذكية" (الإمارات العربية المتحدة): تعتبر مدينة دبي في صدارة الدول العربية تحولا إلى المدينة الذكية والأمر الذي يشكل أساس المبادرات والاستراتيجيات الذكية، ويعتبر الابتكار التقنية والدافع الرئيسي الذي يوفر للمواطنين الوصول إلى مختلف الخدمات المتكاملة مما يتيح لمدينة دبي استخدام مواردها بفعالية ويشكل تحول دبي إلى مدينة ذكية وذلك نتيجة عملية التطور التي تستند إلى نجاح ونشر وتنفيذ مبادرات الحكومة الالكترونية،(بن عمر الأخضر، عقبة ريمي، 2019، ص481) و الحكومة المتنقلة وهذا الاتجاه الجديد في إدارة المدن جعل دبي في فترة وجيزة تحول أغلب منشآتها إلى منظمات ذكية، عبر استخدام تطبيقات ذكية، ولم يقتصر هذا التحول على المنشآت الحكومية فقط بل شمل كل نواحي حياة الفرد في المنزل، العبادة، الأحياء والنقل وغيرها، وإن هذا التحول سيكون له أثر على التنمية المستدامة مع المحافظة على البيئة ورفاهية الأجيال المستقبلية.(لطرش سميرة، لحماري آمنة، 2021، ص193)

استراتيجية وملامح مبادرة مدينة دبي الذكية: في مارس 2014م أطلقت استراتيجية دبي للتحول لمدينة ذكية، تتضمن الاستراتيجية ستة محاور أساسية و100 مبادرة في النقل والمواصلات والبنية التحتية والكهرباء والخدمات الاقتصادية، والتخطيط العمراني، ووفقا للاستراتيجية سيتم تحويل 1000 خدمة حكومية إلى خدمات ذكية خلال السنوات الثلاثة القادمة،(ثابت دنيا، أحمد إيمان، 2020، ص72-74) و تظهر أبرز ملامحها كالآتي:

- توفير خدمة الوايفاي المجاني في الأماكن العامة.
- حي دبي للتصميم أذكى بقعة في العالم: سيتمكن مطورو التطبيقات الذكية، ومن خلال تزويدهم بشبكة مفتوحة لنظم المعلومات في حي دبي للتصميم من الاستثمار في تطوير آليات مبدعة لتسهيل الأعمال ورفع فعالية استخدامها.
- غرفة بخمسة أبعاد للتحكم ومراقبة المدينة كلها: ستضم غرفة تحكم ومراقبة بخمسة أبعاد، تكون الأكبر عالميا، وسوف تستخدم لمتابعة تحويل دبي إلى مدينة ذكية، بالإضافة إلى متابعة المشاريع الحكومية والمؤشرات الخدمية وحالة الطرق والطقس وحالات الطوارئ وغيرها.
- إنشاء محطات الشحن الكهربائي للسيارات: وذلك لغرض تعزيز مفهوم السيارات الصديقة للبيئة والإسهام في الاستدامة.
- .مواقف السيارات الذكية: يوفر عناء البحث عن موقف شاغر، حيث يقوم بإرشاد السائق إلى أقرب مصف شاغر.
- .الرصد الحي لحركة المرور: تساعد التحديثات والمراقبة المباشرة لحركة المرور في التخطيط للرحلة، حتى قبل مغادرة المنزل.
- .العدادات الذكية وشبكة الكهرباء الذكية: سوف تساعد هذه العدادات في مراقبة استهلاك الطاقة والمياه في حينه، كما ستتيح شبكة الكهرباء الذكية من بيع الطاقة الشمسية الفائضة لدى العميل.
- .أكبر مختبر عالمي لتعزيز العلوم: هذا المختبر سيسهل على المبدعين، وللشركات المبتكرة القيام بالعلوم التجريبية والبحوث و تطبيقها فورا.
- .برنامج "نافذتي إلى دبي": يتيح هذا البرنامج التكامل بين قواعد البيانات وجعلها متاحة للجميع، حيث يبقى سكان دبي على إطلاع وتواصل مع جميع البيانات الخاصة بالجهات الحكومية، والمدارس، والمستشفيات، والطرق والمواصلات، وأنظمة الاستشعار، والمباني، والطاقة وغيرها.

- .تطبيق "آي دبي": هو تطبيق صادر عن بلدية دبي ويزود الأشخاص والشركات بالمعلومات الخاصة بخدمات البلدية.
- .الحدائق الذكية: يوفر هذا المشروع معلومات محددة عن الأحوال الجوية، والبحرية، ودرجات الحرارة، وإرشادات السلامة في دولة الإمارات.

.تجربة مدينة "مكة المكرمة" (المملكة العربية السعودية):

سعت المملكة العربية السعودية للاستفادة من الطاقة التنموية الهائلة التي ينتجها التطور التقني، من خلال تبني مبادرات تنموية معتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات، تمثلت هذه المبادرات بإنشاء مدن ذكية، تتوفر فيها خدمات الاتصال ذات النطاق العريض لجميع الأفراد في مختلف الأماكن، بالإضافة إلى تقديم كافة الخدمات الحكومية والخاصة بشكل آمن وميسر للمستخدمين عبر مواقع نسيجية وخدمات لاسلكية، وتتبع السعودية استراتيجية مزدوجة في إنشاء هذه المدن، الشق الأول من هذه الاستراتيجية هو بناء مدن ذكية جديدة بتخطيط متكامل، وهذه المدن هي **(مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية)**، أما الشق الثاني فهو تحويل المدن الحالية إلى مدن ذات تقنيات ذكية.(مرجع سابق، ص88)

ويعتبر مشروع تحويل مدينة مكة المكرمة إلى مدينة ذات تقنيات ذكية، نموذجا للشق الثاني من هذه الاستراتيجية، من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات ودعم تحولها إلى الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعرفة، مما يساعد في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية والتجارية.

.أهداف استخدام التقنية الذكية في مدينة مكة:

.توفير القدرة على زيادة أعداد الحجاج.

.تقديم خدمات عالية المستوى لسكان المدينة.

.مساعدة الزوار على آداء الحج والعمرة بأمان.

التطبيقات الذكية في مدينة مكة:

نظم المراقبة: تزويد المدينة بنظم لمراقبة الحجاج، بهدف توفير أكبر قدر من الحماية لهم، ورصد وتسجيل الوقائع، إضافة إلى نقل الأحداث الزمنية والمكانية إلى غرفة القيادة والسيطرة بمقر الأمن العام، وتضم هذه النظم العدي من نقاط المراقبة المرتبطة ببعضها بمنظومة اتصالات متطورة، وتهدف هذه النظم إلى تنظيم الحج بشكل عام، والجانب الأمني بشكل خاص.

نظام النقل الذكي: تعتمد تطبيقات هذا النظام على توجيه الحركة الكترونيا، وعلى برامج معالجة البيانات، والتي تستخدم على الطرقات العامة، الطرقات السريعة، ومختلف أنظمة النقل في المدينة، تعالج هذه الأنظمة التقيد بالسرعات، اللافتات المرورية، أنظمة إدارة إشارات المرور.

الأبنية الذكية: تضم منظومة متنوعة من التقنيات الحديثة، تمكنها من تطوير مستوى الخدمات وتقليل التكاليف والتحكم الآلي بالعمليات، ويضم التحكم الآلي بالمبنى، التحكم بالموارد وتطوير كفاءة المبنى، بالإضافة للتحكم بالتكييف، المصاعد، المداخل، أنظمة إنذار الحريق.(مرجع سابق، ص89)

تقديم المعلومات: تزويد قاطني المدينة وغيرهم بآلات تزويد المعلومات، منها ما يوضع في الأماكن العامة، وتتكون من شاشة تقدم شخصية ثلاثية الأبعاد، تقدم بدورها معلومات عن المدينة، المؤسسات ، الطقس، ومنها ما يكون على شكل هاتف نقال يقوم بوظائف محدودة، يمكن بدوره الوصول إلى هذه المعلومات.

نشاطات الحج: عند تحويل مدينة مكة إلى مدينة ذات تقنية ذكية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تلبية احتياجات الحجاج والمعتمرين، وتوفير الخدمات اللازمة لهم باستخدام أحدث التقنيات، على سبيل المثال:

- الحصول على التأشيرات وجوازات السفر.
- توزيع رحلات الطيران والتنسيق مع الخطوط الجوية.

- تقديم المعلومات الالكترونية للحجاج، من خلال موقع إلكتروني خاص بالحج، يقدم خدمات متنوعة، كالتعرف على أماكن المرافق العامة، ومراكز تقديم الخدمات من خلال القيام بجولات افتراضية. كما يقدم خريطة للمشاعر المقدسة، بالإضافة إلى متابعة معلوماتية لكافة تفاصيل موسم الحج، كما أنه يوفر خدمة التصفح عبر الحاسب الشخصي الرقمي PDA، حيث يمكن للحاج أن يتابع الموقع وهو في المشاعر المقدسة، مما يمنحه سهولة في التصفح وسرعة في عرض الأخبار.
- تسهيل التعاملات المالية بما فيها تحويل العملات الأجنبية.
- .تتبع مواقع الحجاج في مكة والمدينة لمراقبة مناطق التجمع والحد من الازدحام وتقديم هذه المعلومات على الأنترنت.

3.1. المــدن الجــزائرية

سعت الجزائر كغيرها من الدول على مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كما سعت إلى تجسيد مدن ذكية على أرض الواقع، وفيما يلي عرض لأهم ما حققته في هذا المجال:

أ.في مجال النقل: أطلقت وزارة النقل في الجزائر العاصمة مشروع "إشارات المرور الذكية" الذي سيسمح بفك الخناق والازدحام المروري، هذا النظام سيشمل أكثر من 500 مفترق طرق في العاصمة، ويهدف إلى تسهيل سيولة الحركة وتأمين السيارات والراجلين، وإعلام السائقين بوضعية الطرقات بشكل آني، قبل هذا المشروع ظهرت فكرة رخصة السياقة بالتنقيط والتي تعتمد على السحب الالكتروني لنقاط السائقين المخالفين لقواعد المرور، وتسحب النقاط بعد إرسال رجال الأمن للمعلومات الشخصية للسائق المخالف إلى قاعدة بيانات مركزية بوزارة الداخلية، كما وضعت وزارة النقل بوابة الكترونية في خدمة المهنيين وأصحاب الحافلات وسيارات الأجرة وأصحاب المقاولات ومؤسسات الإنجاز، لغرض إيداع طلبات الاعتماد والرخص الكترونيا تفاديا للطوابير أمام الإدارات العمومية وتجنبا للبيروقراطية.

ب.في مجال التجارة: أطلقت وزارة التجارة السجلات الالكترونية بهدف عصرنة القطاع، والذي سيسمح بمكافحة الغش والتزوير من خلال رمز مشفر يحتوي على كافة المعطيات الخاصة بالتاجر، ويقضي على الإجراءات المعقدة ويجنب التجار الطوابير الطويلة داخل مراكز السجل التجاري.

ج.في مجال السكن: تحكمت وزارة السكن بفضل عملية التسجيل الالكتروني لطالبي السكن، خاصة في صيغة "عدل"، في عشرات الآلاف من الطلبات، فقامت بعملية المراقبة والتحيين واختيار المواقع في وقت قصير نسبيا.

د.على الصعيد الاستثماري والاجتماعي: أنشأ الكثير من الشباب المبدع مؤسسات ناشئة وطوروا تطبيقات مفيدة للمجتمع، منها تطبيقات سيارات الأجرة والمدارس على الأنترنت، التسوق الرقمي، والمطاعم الرقمية.(نادية سليماني، 2018)

ه.على الصعيد التكنولوجي: تم إطلاق مركز تكنولوجي رسميا في جوان 2018م في الجزائر العاصمة من أجل تحويل المدينة إلى مدينة ذكية، وهو مشروع بدأته الولاية نهاية سنة 2018م، وستشارك فيه حوالي 300 شركة ناشئة.

و.الطاقات المتجددة: أطلقت الجزائر برامج طموحة لتطوير الطاقات المتجددة، وتستند رؤية الحكومة على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد المتجدد (الطاقة الشمسية مثلا). كما قامت الدولة بالمصادقة على البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة في مارس 2011، وفي فيفري 2015، أصدرت تقييم وتعديل للبرنامج السابق الذكر والذي هو البرنامج الوطني المعدل المتمم لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة. وسنت الجزائر العديد من القوانين التنظيمية للطاقات المتجددة كقانون التحكم في الطاقة، قانون الكهرباء، والتوزيع العمومي للغاز، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة...إلخ، كما أعطت الأولوية للبحث العلمي لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا لتوفير الدعامة العلمية

والتكنولوجية والصناعة لبرنامجها التنموي (إنشاء مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER مثلا).(خطاب الهروشي، دون تاريخ)

ز.تدوير النفايات في الجزائر: كشفت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2018م، أن حجم النفايات المنزلية المنتجة في الجزائر يبلغ حاليا 13مليون طن سنويا بقيمة سوقية تقدر ب: 100مليار دج (ما يعادل 01مليار دولار) لكن ما يتم استغلاله فعليا لا يتجاوز 5% من هذه القيمة، حيث أن أغلب النفايات المنزلية توجد حاليا خارج مسارات الاسترجاع والتثمين والتدوير، مما يشير إلى ضرورة تكاثف الجهود سواء من القطاع العام أو الخاص أو كليهما معا للاستفادة من تلك النفايات سواء في إنتاج الطاقة أو تصديرها...مع ضرورة تنظيم وتأطير وهيكلة سوق التدوير الذي من شأنه استحداث آلاف مناصب الشغل.(وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)

لقد تبنت الدولة الجزائرية خيار الرقمنة كسياسة محورية لتدعيم مسارها في إنشاء المدن الذكية، فانتهجت استراتيجية تنموية لعصرنة المدينة، وذلك من خلال استحداث ترسانة قانونية وأجهزة خاصة لترقيتها، إلى جانب تطوير القدرات الرقمية للمدن الجديدة، وبعث عدة وسائط للتكنولوجيا في الوسط الحضري، فبادرت الدولة الجزائرية في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته إلى الاهتمام بالمدينة ووضعها في إطار قانوني خاص بها، وهذا بسن القانون رقم: 08/02 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،(القانون رقم08/02، 2002) الذي يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.(الفقرة الأولى، المادة 03، القانون رقم08/02)

وسعت كذلك الجزائر من خلال القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة(القانون 06/06، 2006) لوضع المعالم الأساسية لسياسة المدينة.

وارتكزت سياسة المدينة في الجزائر على استقطاب معالم الرقمنة باعتبارها الدعامة المحورية لتأسيس المدن الذكية، من خلال عصرنة المدن الجديدة وتعبئة مستلزمات التكنولوجيات الحديثة في المجال الحضري، فقد استتبع صدور النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لسياسة استدامة المدن، إقرار آليات حديثة من شأنها ترقية المدينة وتطوير عناصرها على النحو الذي يجعلها فضاء رقميا يجمع مختلف الوسائل الالكترونية الحديثة التي يتداولها المجتمع المعلوماتي، وهذا حسب النماذج لتجسيد الرقمنة التي باشرتها الدولة في المدن الجديدة في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة بإنشاء المدن الذكية، فضلا عن تعميم سياسة الرقمنة وتعبئة التكنولوجيا والتخطيط الرقمي في المجال الحضري ككل ليشكل دعامة تقنية قاعدية لتأهيل المدن والمجتمعات الحضرية وتكييفها مه نموذج المدينة الذكية مستقبلا.

.رقمنة المدن الجديدة: تعتبر المدن الجديدة عنصرا حيويا في ديناميكية التنمية الحضرية، ذلك أن فشل السياسات العمرانية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمواجهة التحضر السريع، كانت العامل الدافع إلى تبني استراتيجية المدن الجديدة، وعمدت الجزائر في هذا السياق إلى تجنيد المهارات الرقمية للمدن الجديدة، حيث قامت بتنصيب أقطاب للتكنولوجيا بموجب المخطط التوجيهي الرابع الذي تضمنه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،(القانون رقم01-20، 2010)بعنوان **"تأهـيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى"**، وهذه المدن هي:

1.المدينة الجديدة "سيدي عبد الله": أفصحت الحكومة الجزائرية عن رغبتها في التوجه نحو تشييد مدينة ذكية مستدامة بصدور المرسوم التنفيذي رقم: 275/04 المعدل والمتمم،(المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم275/04، 2010) المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وذلك تطبيقا لأحكام المادة 06 من القانون 08/02.

تقع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله على بعد 25 كلم غرب الجزائر العاصمة التابعة إداريا لبلدية المعالمة، على أقاليم خمسة بلديات: المعالمة، الرحمانية، زرالدة، السويدانية والدويرة، ، تمتد على مساحة 7000 هكتار، منها 3000 هكتار للتعمير و4000 هكتار خصصت للمساحات الخضراء والغابات المحمية، احتضنت المدينة لقطبي التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وهذا ما جعلها

نموذجا رائدا لأول مدينة ذكية في الجزائر، إذ أدخلت عليها تقنيات بمعايير عالية الجودة، يعتمد نظام سيرها على التدفق الكبير للأنترنت على غرار البطاقات المغناطيسية و، الألياف البصرية، أجهزة الطب التكنولوجي النوعي، واللوجستية الإدارية، فضلا عن امتلاكها لحظيرة الكترونية، تمكنها من الاستفادة القصوى من تجهيزات الربط العالمية وتؤهلها للتحكم في التكنولوجيا المتقدمة،(القانون رقم10-02) وحددت الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله في نص إنشائها، وهي التكنولوجيات المتقدة والتكوين والبحث الجامعي وكذا مهام الدعم المتصلة بها، ومن خلال تحديد البرنامج العام للمدينة المدرج في الماد 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 275/04 تظهر جليا أبعاد الاستدامة التنموية (البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي)، التي وظفت في برنامج المدينة الجديدة سيدي عبد الله، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج العام للمدينة عدل مرتين من خلال المرسوم التنفيذي رقم: 216/16 والمرسوم التنفيذي رقم: 296/20، ووفقا لآخر تعديل حدد البرنامج العام للمدينة الجديدة سيدي عبد الله كما يلي(المادة03، المرسوم التنفيذي رقم275/04)

- فضاءات لبرنامج سكنية ضخمة الموجهة للمواطنين بعدد (50000 ساكن)، منها صيغة الترقوي المدعم بأكثر من 5000 وحدة وصيغة البيع بالإيجار بأكثر من 44 ألف وحدة سكنية.
- تجهيزات إدارية وشبكات نقل متطورة، بما في ذلك محطات قطار وخطوط طرق سريعة.
- حظيرة عمرانية تتكون من مساحات خضراء ومناطق راحة وترفيه ومركب متعدد الرياضات.
- مراكز البحث والتنمية.
- أقطاب تنافسية وجاذبية في مجال البيوتكنولوجيا يعد الرابع عالميا ضمن شراكة جزائرية-أمريكية والصيدلة والتكنولوجيا المتطورة ومنشآت أساسية عسكرية، التي تتربع على مساحة 184 هكتار يحوي على 42 مشروعا، وحظيرة تكنولوجية تمتد على مساحة 110 هكتار.
- تجهيزات ومرافق استشفائية وصحية (القطب الصحي)، حيث خصص لها 51 هكتار.
- تجهيزات تجارية، وفندقية وخدمات.
- تجهيزات دينية وثقافية.
- تجهيزات للتربية والتكوين، تتمثل في قطب جامعي الذي سيوفر 20 ألف مقعد بيداغوجي و11 ألف سرير، المتكون من خمسة كليات (كلية العلوم الطبيعة والحياة، كلية علوم الأرض، كلية الهندسة المعمارية، كلية العلوم التطبيقية، كلية الإعلام والاتصال).
- منشآت معالجة النفايات والمياه القذرة.
- فضاءات حماية حول المدينة يحدد مخطط التهيئة استخداماتها.

2.المدينة الجديدة "بوغزول": هي مشروع حضري طموح في الجزائر، يهدف إلى إنشاء نموذج لمدينة ذكية ومستدامة في منطقة الهضاب العليا، تحديدا على أرضي ولايتي المدية والجلفة، تقع على بعد حوالي 180 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائرية، وتغطي المدينة مساحة إجمالية تقدر ب: 19500 هكتار، تشمل: 6000 هكتار مخصصة للعمران والتهيئة، 12000 هكتار كمحيط حماية، و1000 هكتار للأنشطة الزراعية، و500 هكتار مخصصة لمطار مستقبلي، ويهدف المشروع إلى تخفيف الضغط السكاني عن الشريط الساحلي، من خلال إنشاء مدينة تستوعب حوالي 400ألف نسمة، وتوفر ما يقارب 122500 فرصة عمل بحلول عام 2035م، كما يتوقع أن تكون قطبا اقتصاديا جديدا يربط بين شمال البلاد وجنوبها، ويعزز التنمية في المناطق السهبية، وتضطلع أيضا مدينة "بوغزول" بمهام رئيسية في الثلاثي الأعلى والتكنولوجيا المتقدمة، مما يصنفها كمركز إشعاع للاقتصاد الرقمي يعبد الطريق إلى استغلال الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيا غير الملوثة، وتكييف التكنولوجيات مع تغير المناخ.(كتاف كريمة، 2013، ص65)

3.المدينة الجديدة "بوينان": هي إحدى المشاريع الحضرية الكبرى في الجزائر، تقع على بعد حوالي 35 كلم جنوب غرب الجزائر العاصمة، ضمن بلدية بوعينان بولاية البليدة، تبلغ مساحتها الإجمالية 2175 هكتار، منها 1675 هكتار مخصصة للعمران و500 هكتار للحماية، ويبلغ عدد سكانها المتوقع 150000 نسمة، وعدد السكنات المتوقع حوالي 150000 وحدة سكنية، منها 43569 وحدة مبرمجة و22000 وحدة سكنية جاهزة للتوزيع من صيغة البيع بالإيجار (عدل)، وتضم المدينة خمسة أقطاب رئيسية للاستثمار على مساحة إجمالية تقدر ب: 84 هكتار تشمل: الاسترخاء والترفيه، الأعمال والتجارة، صناعة التكنولوجيا العالية.

وقد احتكرت المدينة الجديدة "بوينان" للقطب البيو تكنولوجي الذي يندرج ضمن الشراكة الجزائرية-الأمريكية الممتدة إلى غاية 2020، وتبرز فيه مجموعة من المقاطعات التكنولوجية المتمثلة في: التكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الحيوية-الغذائية، وما يفعل تلك المقاطعات هو تدعيم الهياكل القاعدية للمدينة بمنشآت الاتصال السلكية واللاسلكية،(المادة04، المرسوم التنفيذي رقم231/06) حيث تعتبر مدينة "بوينان" مدينة إيكولوجية ومركز دولي للأعمال لتطوير شعبة علوم الأحياء والبيو تكنولوجيا، بحيث برمج فيها إنشاء مركز وطني للبيئة والتنمية المستدامة ومخبر جهوي للبيئة.(كتاف كريمة، مرجع سابق، ص53)

4.المدينة الجديدة "حاسي مسعود": لقد استفادت المدن الجديدة في الجنوب من ازدياد وتيرة الرقمنة الحضرية، ومن بينها مدينة "حاسي مسعود" التي تحتوي على معهد تكنولوجي يستهدف التنقيب عن الطاقات الجديدة والمتجددة،(المرسوم التنفيذي رقم321/06، 2006) فمدينة حاسي مسعود تقع في ولاية ورقلة جنوب شرق الجزائر، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء قطب حضري حديث ومستدام يدعم قطاع الطاقة ويعزز التنمية في المنطقة، وتم إطلاق هذا المشروع سنة 2013م بهدف نقل السكان من المدينة الحالية التي تقع ضمن منطقة استغلال نفطي عالية المخاطر إلى مدينة جديدة أكثر أمانا وتخطيطا، وهذه المدينة الجديدة تقع على بعد 75 كلم من المدينة الحالية، وتغطي مساحة إجمالية قدرها: 4482هكتار موزعة على النحو التالي:

- 2053هكتار منطقة عمرانية.
- 965هكتار منطقة نشاط لوجستي ZAL.
- 1152هكتار مخصصة للتوسع المستقبلي.
- 313هكتار كمنطقة حماية.

كما تم عقد قمة المدن الذكية العالمية للاستثمار والتكنولوجيا لعام 2018م تحت رعاية مشروع الجزائر مدينة ذكية الذي أطلقته ولاية الجزائر في الفترة ما بين 27 إلى 28 جوان، وهذا بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، جمعت القمة أكثر من 4آلاف مشترك و150 خبيرا دوليا من بينهم شخصيات عالمية في مجال التكنولوجيا، التمويل، والصناعة، وشهدت القمة حضور العديد من الدول الكبرى مثل: باريس، سيول، كاراكاس، كيغالي، سان فرانسيسكو، فانكوفر، لندن، وممثلين من قبل صانع ي القرار، وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية مثل: ناسا، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي، الأمم المتحدة، المؤسسات الأكاديمية مثل: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة تورنتو، ومراكز تكنولوجية عالمية أخرى، وتعتبر هذه القمة فرصة لتجميع أفضل الخبرات من حيث الابتكار التكنولوجي الساعي إلى تطوير وتنمية المدينة، كما أنها فرصة لجذب الطاقات الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال تسهيل مسار ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيات الحديثة، وتشجيعا لمهارات الشركات المحلية والشركات الناشئة على أعمالهم وجهودهم في الابتكار.

2* الرقمنة في المؤسسات المحلية

المؤسسات المحلية: هي الهيئات أو الكيانات التي تعمل داخل نطاق جغرافي معين (مثل: القرية والبلدية، مدينة أو حي) وتقدم خدمات أو تمارس أنشطة تلبي احتياجات المجتمع المحلي، تنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات محلية عمومية ومؤسسات محلية خاصة.

و تلعب دورا أساسيا في تنمية المجتمع وتحسين حياة الأفراد، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف والخدمات، ومنها:

- توفير البنية التحتية، مثل: الطرق، الإنارة، المياه، الصرف الصحي.
- خدمات الإسعاف والطوارئ المحلية.
- دعم التعليم من خلال بناء المدارس أو المساهمة في تجهيزها.
- تنظيم حملات توعية صحية واجتماعية، مثل: محاربة الأمية والإدمان.
- دعم المشاريع الصغيرة والحرفيين المحليين.
- إحياء التراث المحلي والعادات والتقاليد.

1.2. أنـــواع المؤسسات المحلية

- **المؤسسات المحلية العامة:** تعد من الوسائل المألوفة في إدارة المرفق العام حيث تشهد انتشارا واسعا، فقراراتها التي تصدر عنها تتسم بالطابع الإداري كما أن موظفوها عموميون وأموالها تعتبر أموالا عامة، ولقد اتجه الفقه للإطلاق عليها باللامركزية المرفقية (المصلحية)(عمار بوضياف، دون تاريخ، ص185) وفي هذا الصدد أخذت الجماعات المحلية بهذا الأسلوب في إدارة مرافقها، ويتضح ذلك من خلال المادة 153 من قانون البلدية 10/11 وأيضا المادة 146 من قانون الولاية 07/12، وبناءا على هذا فقد منح للمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي الاختصاص لأحداث وتنظيم مرافق عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية قصد تسيير مصالحها.

وعرفها **عمار عوابدي** كما يلي: "المؤسسات العامة باعتبارها مشروعات عامة أو مرافق عامة، تتمتع بالشخصية المعنوية العامة والاستقلال المالي والإداري مع ارتباطها بالسلطات الإدارية المركزية المختصة بعلاقة التبعية والرقابة الوصائية وذهب إلى القول بأنها الصورة والنوع الثاني من أنواع اللامركزية الإدارية".(عمار عوابدي، 2000، ص303)

وبالرجوع إلى المادة 153 من قانون البلدية: "فإن المؤسسة العمومية البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة، ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسة العمومية الولائية تتمتع بالمقابل أيضا بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".(المادة146، القانون رقم07/12، 2012)

إن تنوع نشاط المؤسسات المحلية العمومية يقتضي وجود أنواع مختلفة للمؤسسات تنشئها قصد مساعدتها على القيام بواجب توفير الخدمات للجمهور، ونذكر منها:

المؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية.

- **المؤسسات المحلية الخاصة:** هي كيانات أو منظمات تعمل داخل نطاق جغرافي معين (مدينة، محافظة، منطقة) ويملكها ويديرها أفراد أو شركات من القطاع الخاص، وتكون مستقلة عن الإدارة والتمويل الحكومي المباشر، تهدف غالبا إلى تحقيق الربح، لكن بعضها قد يكون غير ربحي (مثل: الجمعيات).

وتنقسم وتختلف حسب المجالات المختلفة، ونذكر منها:

- **التعليم:** المدارس الخاصة، الحضانات الخاصة، المعاهد الخاصة لتعليم اللغات أو الحرف.
- **الصحة:** المستشفيات والعيادات الطبية الخاصة، مراكز التجميل الخاصة والصيدليات الخاصة.
- **التجارة والخدمات:** المحلات التجارية، المطاعم والمقاهي، شركات التوصيل، النقل، المقاولات.
- **المجتمع المدني:** الجمعيات الخيرية غير الحكومية (إذا كانت غير ممولة من الدولة)، المبادرات الشبابية الممولة من أفراد أو مؤسسات خاصة.

- **الصناعة والإنتاج:** المصانع المحلية التي تملكها شركات أو أفراد، الورشات الفنية الصغيرة.

2.2. الرقمنة في المؤسسات المحلية

سعت الدولة الجزائرية بشتى الطرق لتحسين الخدمة العمومية خاصة على مستوى المؤسسات المحلية، حيث استفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال، بداية من تأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية ورصدها الأغلفة المالية الخاصة بذلك لتمكين المؤسسات المحلية وتقريبها من المواطن، فاعتماد التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال أصبح ضرورة حتمية لخلق تحول نوعي ليس من الوظائف الحكومية والإدارية فحسب بل التأسيس لمجتمع معلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية، بما يساهم في خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية، وهذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهانا من خلال أخذ الدولة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الالكترونية من مخاطر القرصنة والتجسس الالكتروني، وبناءا على مبررات أساسية أدت إلى أولوية اعتماد الرقمنة منها:

- وقوع المؤسسات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تحسين خدماتها وذلك بسبب كثرة التعقيدات في مجال التعاملات في الإدارات المختلفة.
- تنامي البيروقراطية بصورة يومية، حيث تعاني الأجهزة الحكومية من تدني مستوى الآداء في خدمات المواطنين بسبب الإجراءات الروتينية والأساليب اليدوية.
- زيادة تكلفة آداء الخدمة.
- تعطل الأعمال وتعرض الوثائق للتلف.
- تعدد المكاتب التي يضطر المواطن للذهاب إليها للحصول على خدمات.
- تسارع التقدم التكنولوجي مما أدى إلى ضرورة الاستجابة والتكيف مع المتطلبات البيئية المحيطة، لذلك يعتبر تطبيق أساليب الرقمنة في كثير من المؤسسات سبيلا يحتم على الدول اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية.
- حاجة الموظفين في المؤسسات المحلية إلى التعاملات السريعة ويشكل مضمون عبر قاعدة رقمية.(مختار هشام أمين، 2000، ص81)

ومع بروز الرقمنة كآلية مهمة في تقديم الخدمة العمومية بالمؤسسات، لا بد من تحديد دور الرقمنة فيما يلي:

- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين وهذا الاهتمام يتطلب بخلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيات الحديثة.
- التركيز على النتائج، أي تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، وأن تحقق الفوائد للجمهور والتي تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.
- سهولة الاستعمال والاتاحة للجميع أن تمنح الخدمات وتتاح لكل المواطنين دون تمييز.
- يمكن للرقمنة أن تخفض التكاليف.

وتكمن أهمية رقمنة المؤسسات المحلية فيما يلي:

- **حماية الوثائق الأصلية:** تمثل وسيلة فاعلة للحفاظ على مصادر المعلومات، أو الوثائق التي تكون حالتها المادية هشة وبالتالي لا تسمح للمستفيدين بالاطلاع عليها، وذلك بإتاحة نسخة بديلة في شكل الكتروني.
- **الآنية والسرعة:** تمثل الرقمنة مجالا للتشارك في الملفات الإدارية باستخدام المصدر وهذا ما يتيح فرص الآنية والسرعة في الحصول على المعلومات.

- **أتاحت للمواطن إمكانية متابعة الملفات الإدارية:** تمكن الرقمنة المواطن من متابعة ملفه الإداري وكل المستجدات، كما أتاحت إمكانية تصحيح الأخطاء.

وتكمن كذلك أهمية رقمنة المؤسسات المحلية فيما يلي:

- إزالة الفجوة بين الإدارة والعاملين.
- إعادة بناء الأدوار والوظائف بما يضمن صناعة القرار بشكل استشاري.
- اعتماد المؤسسات على الخدمات الالكترونية يتيح فرصة استخدام أساليب عمل جديدة والابتعاد عن التعقيد في إنجاز العمل الإداري، وتساهم في تبسيط الحياة الإدارية، وتمكن المواطن من الاتصال الدائم بالمرافق العمومية وهي تشكل أحسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة وتطبيق مناهجها.
- التقليل من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية، حيث أن كثرة الوثائق الإدارية تعيق العملية التطويرية للإجراءات الحصول على الخدمة العمومية عن بعد وفي أسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف.
- تساهم الرقمنة في الرفع من جودة الخدمات العمومية والتقليل من مظاهر البيروقراطية، سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العمومية وخدمة مصالح المواطنين بطريقة الكترونية تمتاز بالمرونة والوضوح وتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.

خــلاصة

تمثل رقمنة المؤسسات المحلية رافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز فعالية الإدارة المحلية، فهي لا تقتصر على مجرد اعتماد التكنولوجيا بل تشمل تغييرا عميقا في ثقافة العمل وأساليب التسيير بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي وتطلعات المواطن، وإن تحقيق التنمية المحلية المستدامة اليوم لم يعد ممكنا دون مؤسسات رقمية كفؤة، وعليه فإن رقمنة المؤسسات المحلية ليست خيارا ترفيا، بل هي ضرورة تنموية ملحة من أجل إدارة مؤسسات حديثة تضع المواطن في قلب اهتمامها.

الفصل الثالــث: الإجراءات الميدانية للدراسة

تمهيـــد.

1* مجالات الدراسة.

1.1. المجال المكاني.

2.1. المجال الزمني.

3.1. المجال البشري.

2* منهج الدراســـة.

3* مجتمع البحث وعينة الدراســـة.

1.3. مجتمع البحث.

2.3. عينة الدراســـة.

4* أدوات جمع البيانات.

1.4. المـــلاحظة.

2.4. المـــقابلة.

3.4. الاستبيان.

4.4. السجلات و الوثائق.

5* الأساليب الإحصائية.

6* تحليل الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة.

خـــلاصة.

تمهـــيد

يوصف هذا الفصل على أنه خطوة أساسية لترجمة التصورات النظرية إلى واقع عملي، ففي هذا الفصل يتم عرض المنهجية المعتمدة لجمع البيانات وتحليلها، مع توضيح أدوات البحث وتقنيات العمل الميداني المستخدمة، ويهدف إلى بيان كيفية تنفيذ الدراسة على أرض الواقع، من خلال تحديد طبيعة العينة وتبرير اختيارها، وكذلك شرح طرق تصميم الاستبيان والمقابلة إلى جانب الأساليب الإحصائية والتحليلية المعتمدة في تفسير النتائج، ويكتسي هذا الفصل أهمية بالغة، باعتباره يضفي المصداقية والشفافية العلمية على البحث، ويبين درجة التزامه بالمعايير المنهجية.

1* تعريف مجالات الدراسة

1.1.المجال المكاني

يعتبر المجال المكاني هو الحيز الجغرافي الذي يجري فيه الباحث دراسته الميدانية، وينقسم بدوره إلى مجالين يتمثلان في:

<u>المجال العام (مدينة خنشلــة):</u>

.الموقع الجغرافي: تقع المدينة فلكيا ضمن إقليم ولاية خنشلة المحصور بين خطي طول 730 و630 درجة شرق خط "غرينتش"، وبين خطي عرض 34 و35 درجة شمال خط "الاستواء"(المخطط

التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2004). وتقع في القسم الشرقي من البلاد فهي تتصف بخصوصيات جغرافية متميزة ومتنوعة، إذ تتموضع على مدرج سفوح جبال الأوراس من الناحية الغربية (جبال أولاد يعقوب، جبل رأس سرذون)، والجهة الغربية تتميز بكونها محاطة إلى غاية الجنوب الشرقي بشعاب (شعبة لقوالة، شعبة تمايورت)، كما أنها تعتبر أيضا امتداد للسهول العليا القسنطينية في الشمال الشرقي، أما جنوبها فهو على شكل سهول منبسطة باتجاه سلسلة النمامشة للأطلس الصحراوي، وتقع على ارتفاع 1130م على سطح البحر.

.موضع مدينة خنشلة: يعرف الموضع ب "الأرض" التي تقوم عليها المدينة التي تشغلها فعلا كتلتها المبنية، إذا فهو يعد عاملا فعالا في التعرف على العناصر وأسباب قيام المدينة باعتبارها نقطة هامة في تطورها وتوسعها فتعد أهم عنصر لتكوين خصائصها العمرانية.

.الموقع الإداري: هي مدينة وبلدية وعاصمة ولاية ودائرة بنفس الاسم، تقع المدينة ضمن تراب بلدية خنشلة في منطقة الأوراس، وهي واحدة من بين 21 بلدية التي تضمهم الولاية وتعد إذن مركز إداري قيادي لها، وحدودها(بلدية خنشلة) هي كالآتي:

.شمالا: الشمال الشرقي بغاي، الشمال الغربي الحامة.

.شرقا: امتداد بلدية بغاي وانسيغة.

.غربا: بلدية الحامة.

.جنوبا: بلدية انسيغة.

وتتموضع عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين (88) يربطها بولاية باتنة و(80) يربطها بولاية بسكرة، وتتربع على مساحة قدرها: 32 كلم^2 من مجموع مساحة الولاية، وهي أصغر بلدية مساحة رغم ثقل مسؤولياتها الإدارية، وتبعد على الجزائر العاصمة ب: 550كلم،(مرجع سابق) ويبلغ عدد سكانها حوالي 108580 نمسة في آخر تعداد عام 2008م.kh.mansouri

وتتميز المدينة بحماماتها المعدنية حيث أن الرومان المشهورين بحيهم للحمامات آنذاك، ومن أشهرها "حمام الصالحين"، اليد العاملة ارتفعت بنسبة 40% من عدد السكان الكلي.

-الخريطة رقم(01): تمثل موقع مدينة خنشلـــة بإقليم الولاية-

المصدر: موقع google.

المجال الخاص (ديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة خنشلـــة):

.تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري: يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري أحد أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، وقد عرف على أنه مؤسسة عمومية ذات صيغة إدارية وقد تم إنشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري بموجب المرسوم رقم: 91/147 المؤرخ في: 12 ماي 1991 الذي غير طبيعته القانونية واكتسب تسمية ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) وهي مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي ومستقل ماليا ويعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية، والسكنات الترقوية، والمحلات F.n.p.o.s الاجتماعية التساهمية المدعمة من طرف الجماعات المحلية، الدائرة أو أملاك الدولة وكذلك الوكالات العقارية.(ديوان الترقية والتسيير العقاري)

.تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة خنشلـــة: وأعطى للديوان صفة الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC)، ويقع مقر ديوان الترقية والتسيير العقاري وسط مدينة خنشلة بحي 150 سكن قرب مقر ولاية خنشلة ومقابل البنك المركزي الجزائري بطريق الوزن الثقيل، ويشتغل بها 259 عامل من مختلف الرتب وموزعة على مستوى مختلف فروع الديوان المتواجدة بمختلف الدوائر

والبلديات المتواجدة بإقليم ولاية خنشلــة، فهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وتمتلك شخصية معنوية واستقلال مالي ولها تاريخ ومكانة على المستوى الوطني.

اسم الولاية	اسم المؤسسة	العنوان	رقم الهــاتف
خنشلــة	**مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري**	**طريق الوزن الثقيل مقابل البنك المركزي بلدية خنشلــة**	**هــاتف: 032.72.75.73 فــاكس: 032.72.76.54**

الصورة رقم (*1*): تمثل مدخل لديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة خنشلــة.

المصدر: موقع Google.

الصورة رقم (2): تمثل موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة خنشلــة.

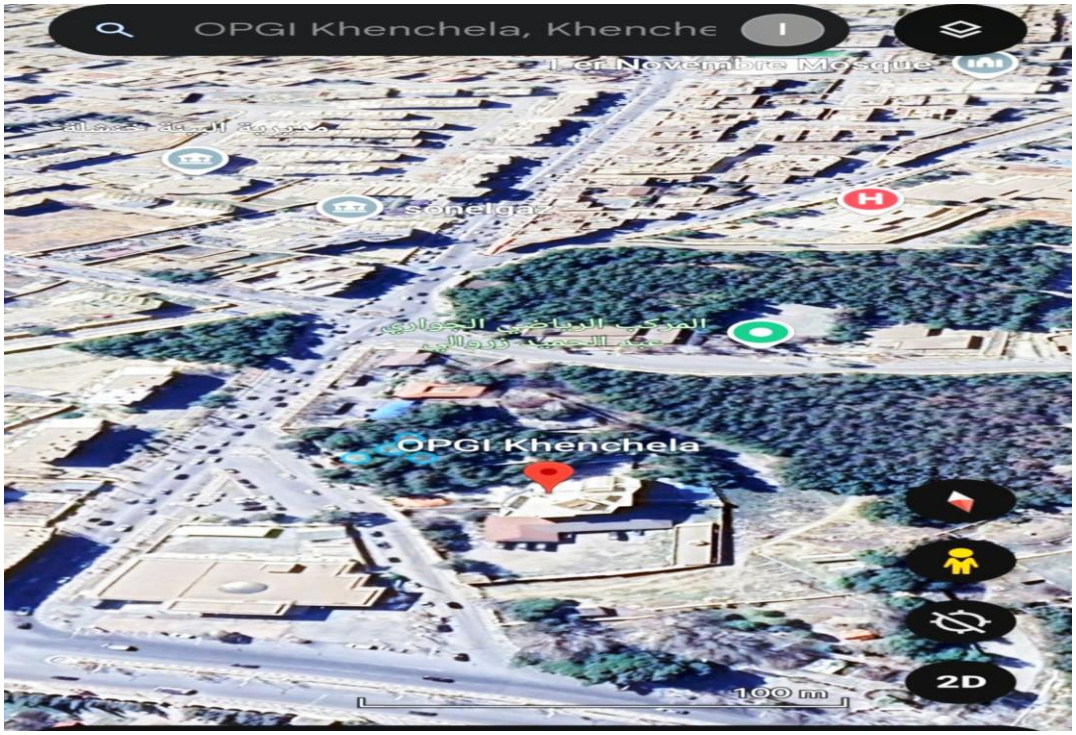

المصدر: موقع Google Earth.

الصورة رقم (3): تمثل موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة خنشلــة.

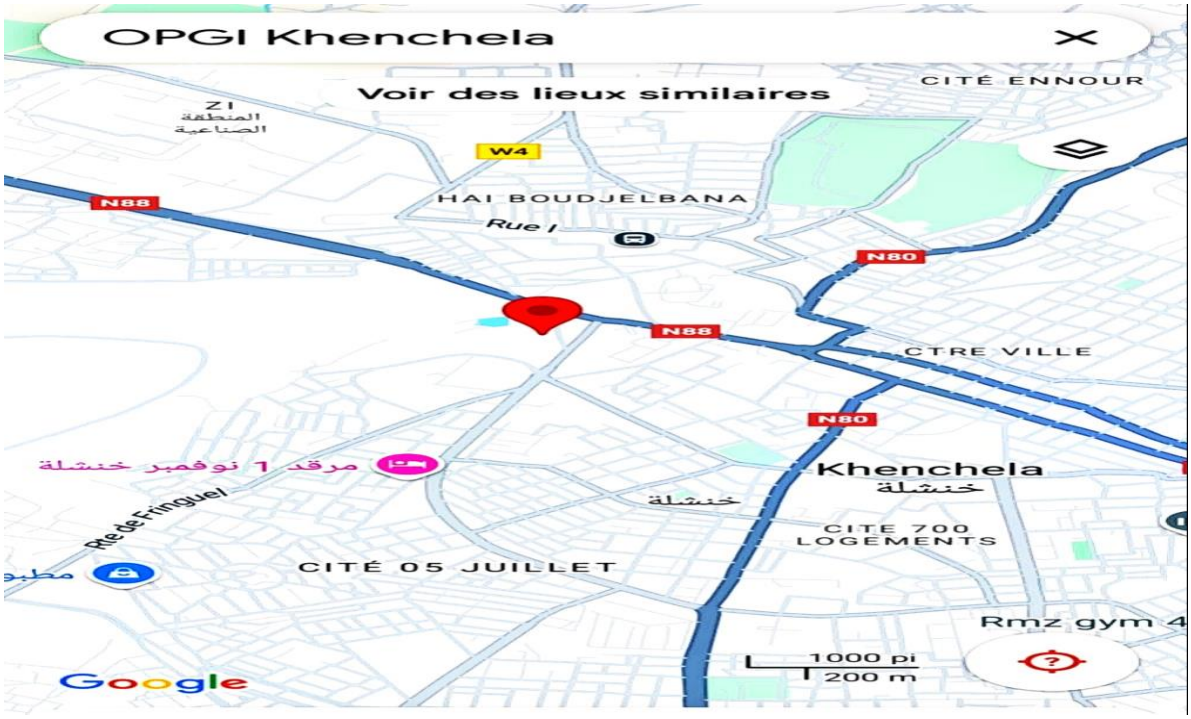

المصدر: موقع Google Maps.

يحتوي ديوان الترقية والتسيير العقاري بخنشلة على (04) خلايا أساسية وهي: المدير العام المساعد، خلية التدقيق الداخلي، خلية الشؤون القانونية، خلية الأمن الداخلي، كما تحتوي على (05) دوائر، نذكرها:

دائرة تنمية الترقية العقارية، دائرة تسيير وصيانة الحظيرة، دائرة التحكم في إنجاز المشاريع، دائرة المالية والمحاسبة، دائرة الموارد البشرية-انظر الملحق رقم(02)-

الصورة رقم (4): تمثل اللوحة التوجيهية داخل ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة-

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة.

ومن أبرز المهام التي تقوم بها المؤسسة هي:

.ترقية البناءات والمحافظة على العمارات وملاحقها قصد الإبقاء عليها صالحة للسكن

.إيجار المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي أو التنازل عليها وترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا

.تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار وكذا التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها وإعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تتولى دواوين الترقية والتسيير العقاري تسييرها، ومراقبة النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة في هذه العمارات

.تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات السكنية العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بتطبيق سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي والترقوي (تعتبر وسيط بين المواطن والدولة في مجال السكن).

.تلبية حاجات السكن في المدينة، إلى خزينة الدولة ولكن بصدور المرسوم التنفيذي رقم: 290/93 تحولت ملكية العقارات التي كانت ملك للدولة إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري.

وبعد صدور نفس المرسوم التنفيذي السابق الذكر أصبحت عائدات البيع تعود إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري، حيث ينص على مايلي:

.يستفيد ديوان الترقية والتسيير العقاري من فائدة قدرها نسبة 20% بالنسبة للمحل ذو طابع سكني

.أما المحل ذو الطابع التجاري والمهني فإنه يساهم في تنمية الاقتصاد لأن هذه الفوائد تدفع الديوان إلى إنجاز المشاريع والبرامج السكنية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

.كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني والتجاري والحرفي.

.تغطية الكراء والأحياء التي تعود عليها والحفاظ على البنايات واستقلاليتها.

.نشاطات ديوان الترقية والتسيير العقاري:

.ترقية الإنابة على كل متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة للترقية العقارية.

.عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها.

.تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها.

.تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار وكذلك مقابل التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها.

.الحفاظ على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة للسكن وإعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسيرها وضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات.

.تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بضمان سير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها أضرار حسب شروط خاصة في إطار حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

2.1. المجال الزماني

يقصد به المدة الزمنية المستغرقة في إجراء الدراسة الميدانية، بدءا من اختيار الموضوع إلى غاية تحرير التقرير النهائي للدراسة، وتنقسم إلى ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

.المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة باختيارنا لموضوع الدراسة وذلك بتاريخ: 22 أكتوبر 2024، ومن ذلك التاريخ ونحن في طور البحث في هذه الدراسة وجمع المادة العلمية والمعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع وذلك لتشكيل خلفية حول الموضوع، وبغية ضبط أساسياته في حين انتظار الإجراءات الرسمية من طرف إدارة كلية الجامعة، وبعد الموافقة على استمارة اختيار الموضوع واسناده لنا وذلك بتاريخ: 13 نوفمبر 2024، بعدها تم تحديد موعد مع الأستاذ المشرف أين تم الاتفاق على العناصر الأساسية والمحورية للدراسة، المتمثلة في خطة الدراسة وأبعاد ومؤشرات الموضوع مع ضبط تساؤل وفرضية الدراسة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم الشروع في الفصول النظرية للدراسة.

.المرحلة الثانية: تمحورت هذه المرحلة حول القيام بزيارة استطلاعية إلى ميدان الدراسة (المجال الخاص) والمتمثل في ديوان الترقية والتسيير العقاري بمدينة خنشلة، حيث كانت أول زيارة لنا يوم: 26 جانفي 2025 حيث تم القيام بجولة استكشافية رفقة رئيس مصلحة الموارد البشرية للديوان، حيث تبين لنا أن هذه المؤسسة هي الميدان الأنسب لإجراء الدراسة، بعدها مباشرة قمنا بطلب مبدئي لإجراء الدراسة

وتلقينا قبول مبدئي من المسؤول عن دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة، وبتاريخ: 20 مارس 2025 تقدمنا للمؤسسة بصفة رسمية وبترخيص من إدارة الكلية -أنظر الملحق رقم(04)-، من ثم تم المصادقة عليه من طرف السيد رئيس دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة.

ومنذ تلك الفترة إلى غاية تاريخ: 22 مــاي 2025 قمنا بإعداد كل من شبكة الملاحظة ودليل المقابلة واستمارة الاستبيان وعرضها على الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين من أجل تعديلها وإعطاء بعض الملاحظات والتصويبات.

.المرحلة الثالثة: هذه المرحلة انطلقت منذ تاريخ: 20 أفريــل 2025 أين تم القيام بمجموعة من المقابلات مع إطارات المؤسسة ومسؤوليها مع تسجيل بعض الملاحظات المتكررة بالميدان زيادة على الملاحظات السابقة. وبعد تلقي العديد من الملاحظات والتعديلات الخاصة باستبيان الدراسة ومن ثم تشكيله في طابعه النهائي، قمنا بتاريخ 22 ماي 2025 بالفترة الصباحية بتوزيع الاستبيان على عمال المؤسسة العقارية وتم استرجاعها بتاريخ: 22 ماي 2025 (في نفس اليوم بالفترة المسائية).

بعدها قمنا بتفريغ البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية SPSS، ومن ثم تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها، أين امتدت هذه المرحلة إلى غاية تاريخ: 25 ماي 2025.

3.1. المجال البشري

إن اختيار مجتمع البحث هو من أهم خطوات البحث في العلوم الاجتماعية، ويعرف على أنه: "جميع المفردات أو الوحدات التي تتوفر فيها الخصائص المطلوبة لدراستها"(حفطاري سمير، 2018/2017، ص164)، يتمثل المجال البشري في هذه الدراسة والتي نبحث فيها عن دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلة والبالغ عددهم 130 موظف وعامل، وذلك بناءا على ما تم التصريح به من طرف مصلحة الموارد البشرية.

2*منهج الدراسة

يعتبر اختيار المنهج المناسب من أهم مراحل البحث العلمي، فيسهل للباحث طريق بحثه والتمكن من الوصول إلى النتائج والأهداف التي تتماشى مع الدراسة، وهو مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.(مجموعة مؤلفين، 2019، ص14)

وعرفه **عامر مصباح** بأنه: "مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي سلكها الباحث في مناقشته أو معالجته ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة".(نفس المرجع، ص14)

وفي هذه الدراسة التي بين أيدينا المعنونة ب: **"دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة -ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة نموذجا-** قمنا باختيار المنهج الوصفي كمنهج أساسي لهذه الدراسة، وذلك بناء على طبيعة الفرضية ونوعية الأهداف، والمنهج الإحصائي لعرض النتائج وتحليلها وتفسيرها.

.المنهج الوصفي: يعرف المنهج الوصفي على أنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".(محمد سرحان علي المحمودي، 2019، ص46)

كما يعرف كذلك على أنه وصف الظاهرة التي يريد دراستها إما كميا أو نوعيا،(نبراس عبد الستار، خانكة المندلاوي، 2016، ص06) ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي نظرا لتقديمه للحقائق عن طريق الظاهرة الحالية، ويساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة، ويقوم بوصف الظاهرة المحل الدراسة وصفا دقيقا والإحاطة بمختلف أبعاد ومؤشرات دراستنا من خلال جمع البيانات بمختلف أدوات جمع البيانات، لأنه يسمح لنا باستخدام أكثر من أداة في الدراسة الواحدة، وكذلك التعبير عن الظاهرة كيفيا وكميا.

.كيفية توظيف المنهج الوصفي في الدراســة: تم توظيف المنهج الوصفي في كل من الإطار النظري والميداني، لأنه كما سبق ذكره يصف الظاهرة المدروسة الحالية "دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلة" والتعمق في تفسير كل متغيراتها، وتم توظيفه من خلال جمع البيانات بواسطة أدوات الملاحظة والمقابلة واستمارة الاستبيان، ومن ثم تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها بناء على فرضية الدراسة والدراسات السابقة وكذا المقاربة النظرية.

الأسلــوب الإحصائي: "هو الوسيلة الوحيدة التي تستخدم في دراسة الظواهر التي لا نستطيع أن نجري عليها تجارب".(مامن فيصل، 2018، ص102)

.كيفية توظيف الأسلــوب الإحصائي في الدراسة:

تم الاعتماد عليه في تفريغ بيانات الاستبيان في شكل جداول باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وما يحمله من مقاييس إحصائية.

وتمت الاستعانة به في تحميل إجابات المبحوثين في أداة الاستبيان وتحويلها على شكل نسب وقيم تحمل معنى كمي.

3* مجتمع البحث وعينة الدراســة

1.3. مجتمع البحث

وهو مجموع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها، وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث الذي يشمل أسماء وعناوين مفردات مجتمع البحث(غربي علي، 2009، ص127)، ويعرف كذلك بأنه: "جميع الافراد أو الأحداث أو أشياء موضوع البحث".(بلال بوترعة، 2022، ص52)

ومجتمع دراستنا يتمثل في جميع العاملين بديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة، والبالغ عددهم 130 موظف.

2.3. عينــة الدراســة

.تعريف العينـــة: هي العنصر المستقل الذي تتكون منه العينة بعد تواجده وتفاعله مع العناصر الأخرى التي تشكل العينة برمتها.(إحسان محمد الحسن، 1994، ص51) وهي إجراء منهجي يعمل على توفير عدد من الوحدات بكيفيات مختلفة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي وبالتالي تنتج هذه العملية ما يسمى بعينة أو عينات المجتمع.(القصاص مهدي محمد، 2007، ص78)

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على **العينة العشوائية البسيطة** وهي أول وأبسط أنواع العينات الاحتمالية، في هذا النوع يتم تشكيل العينة على أساس أن يكون هناك احتمال متساوي أمام جميع العناصر في مجتمع الدراسة لاختيارها وفي نفس الوقت لا يؤثر هذا الاختيار على بقية العناصر، حيث تم اختيار نسبة 30% من مجتمع البحث المتكون من 130 مفردة (مجموع العدد الكلي لموظفي ديوان الترقية والتسيير العقاري).

.استخراج حجم العينة:

نأخذ نسبة 30% من حجم مجتمع البحث الذي يتكون من 130 مفردة.

وعليه فإن عدد مفردات العينة هو:

$$130 \rightarrow X$$

$$100\% \rightarrow 30\ \%$$

$130 \times \frac{30}{100} = 39$، ومنه: عدد مفردات العينة هو: 39 مفردة.

4* أدوات جمع البيانات

1.4. المــلاحظــة

هي إحدى أدوات جمع البيانات، وتعني الانتباه والنظر لشيء ما وهي أداة تجمع بواسطتها المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة عن أسئلة البحث واختبار فروضه،(لحسن عبد الله بشيوة وآخرون، 2009، ص377-378) وتعرف كذلك بأنها: "إحدى التقنيات المنهجية في جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية".(رشيد زرواتي، 1999، ص142)

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على الملاحظة البسيطة التي تعرف على أنها: "هي الملاحظة المستخدمة غالبا في البحوث الاستكشافية، إذ يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات أو الأهداف أو السلوك الذي سيخضعه للملاحظة"(محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص73)، وتم الاعتماد عليها كأداة مساعدة للبحث، وهي الملاحظة المجردة والعرضية وتخلو من كل الوسائل والإجراءات بل الاكتفاء بتسجيل بعض السلوكيات والأحداث العفوية التي يشاهدها الباحث في بحثه، كما اعتمدنا على الملاحظات السابقة كون الباحث متعود على زيارة المؤسسة العقارية لغرض الاستفسار حول ملف الاستفادة من سكن بصيغة الترقوي المدعم بإقليم مدينة خنشلة، حيث كنا حاضرين فعليا بديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلة ومن خلال الزيارات الاستطلاعية المتكررة تم هيكلة شبكة ملاحظات - أنظر الملحق رقم(06)- والتي تضمنت سلوكيات متوقعة من طرف المبحوثين على مستوى المؤسسة

العقارية، والتي تم اختبار وجودها من عدمها وذلك على فترات زمنية مختلفة (صباحية وأخرى مسائية) وتم الحصول على النتائج التالية:

- .يوجد بمختلف مكاتب الديوان أجهزة حاسوب وعتاد الكتروني متطور لحد ما، كما أنها مرتبطة الكترونيا داخليا مع بعضها البعض وتتوفر على شبكة أنترنت مستقرة نوعا ما، لكنه لا زالت هناك الكثير من المعاملات الورقية بالديوان.
- .يتم استخدام تطبيقات للحظيرة السكنية وكذا الدفع الالكتروني عبر منصة "سكني"(خاصية جديدة على مستوى جميع دواوين القطر الوطني).
- .تستعمل صفحة "الفايسبوك" في إعلام المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين بكل ما هو جديد من مشاريع وصفقات.
- .عدم استعمال البريد الالكتروني والرسائل النصية في تبليغ المواطنين أو الاتصال بهم.
- .إنشاء منصة الدفع الالكتروني "سكني" لتسهيل الاطلاع على مختلف المعلومات الخاصة بالمستأجرين، مثل: متابعة المستحقات العالقة، دفع الإيجار الشهري، الاطلاع على الفواتير، إيداع الشكاوى.
- .عملية رقمنة الملفات والعقود (سواء الموظفين أو المستفيدين أو المتعاملين الاقتصاديين) لازالت في بداياتها وجارية إنجازها.
- .رغم نقص الدورات التكوينية للموظفين إلا أنه هناك قدرة لاستعمال الأنظمة الرقمية من طرف الموظفين.
- .يتم التجاوب مع استفسارات المواطنين في صفحة الفايسبوك فقط، وكذا المعلومات المتوفرة حول الخدمات الالكترونية.
- .تسجيل صعوبات يواجهها المواطنون في استخدام الرقمنة نظرا لنقص الشبكة ونظرا لحداثة رقمنة المؤسسة العقارية.
- .تم تسجيل ربح الوقت في معالجة الملفات والتقليص من الأخطاء والتقليل من استهلاك الورق، رغم ذلك لازالت هناك نقائص عديدة.
- .زيادة رضا المواطنين حول الخدمات الرقمية المتوفرة بالمؤسسة، مثل: الدفع الالكتروني لمستحقات الإيجار.

➢ الملاحظــات السابقة:

في إطار سعي الباحث للاستفادة من سكن بصيغة الترقوي المدعم، وهذا بعد القيام بعملية التسجيل الأولي ودفع الملف الخاص بالاستفادة، وأثناء مرحلة دراسة الملفات قام الباحث بعدة زيارات لديوان الترقية والتسيير العقاري-خنشلـــة- قصد الاستفسار والتعرف على وضعية الملف من قبوله أو عدمه، أين تم تسجيل مجموعة من المــلاحظات على مستوى المؤسسة العقارية والمتمثلة في:

- .استمارة التسجيل الأولي تستخرج من الموقع الرسمي لوزارة السكن (صيغة السكن الترقوي المدعم).
- .الملف يجهز ورقيا ويدفع يدويا.
- .دراسة الملفات وترتيبها يكون يدويا.
- .وصل إيداع الملفات يسلم ورقيا.

- .صفحة فايسبوك رسمية تحت اسم: "ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة" تضم 45K متابع.
- .تبليغ المواطنين والمكتتبين المسجلين والمستفيدين بأي مستجدات في إطار تسليم السكنات أو سير المشاريع أو أي جديد على مستوى المؤسسة يكون عبر صفحة فايسبوك.
- .دفع مستحقات السكن والإيجار عن طريق الدفع الالكتروني عبر منصة **"سكني"** على مستوى وحدات الديوان.
- .المعاملات بين مختلف المكاتب والأقسام تكون ورقية وكذلك الكترونية عن طريق ربط أجهزة الحاسوب داخليا بالديوان.
- .عملية الإفراج عن قائمة المستفيدين من مختلف المشاريع السكنية تكون عبر وسائل التواصل الاجتماعي (صفحة الفايسبوك).
- .سرعة وصول المعلومات للمواطن عن طريق النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- .ربح الوقت والجهد ونقص التكاليف بسبب استعمال المنصات الرقمية.

2.4. المقــابلة

هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص أخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية،(رجاء وحيد دويدري، 1999، ص324) ويعرفها **انجلس وانجلس** على أنها: "المقابلة محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج".

وخلال هذه الدراسة تم استخدام المقابلة الاستطلاعية النصف موجهة مع ستة (06) إطارات من المؤسسة العقارية، أين تم الاعتماد عليها كأداة مساهمة في دعم موضوع الدراسة وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات والمعارف من المبحوثين من خلال كشف آرائهم حول موضوع الدراسة، خاصة وأنهم يمثلون أصحاب القرار داخل المؤسسة كونهم إطارات (06 إطارات)، وهذا ما يدعم نتائج دراستنا.

وقد تشكل دليل المقابلة النصف موجهة من سبعة (07) أسئلة بالإضافة إلى محور البيانات الشخصية - كما هو موضح في الملحق رقم(03)-

جدول رقم (*1*): يوضح المقابلات المنجزة مع المبحوثين-

رقم المقابلة	المبحوث	تاريخ المقابلة	الساعة	مدة المقابلة	مكان المقابلة
01	رئيس مصلحة الموارد البشرية	02 أفريل 2025	13:45	45دقيقة	المكتب
02	رئيس دائرة المالية والمحاسبة	06 أفريل 2025	10:20	35دقيقة	المكتب
03	رئيس دائرة تنمية الترقية العقارية والعقار	17 أفريل 2025	09:40	40دقيقة	المكتب

04	رئيس دائرة التسيير وصيانة الحظيرة	20 أفريل 2025	14:15	30دقيقة	المكتب
05	رئيس دائرة التحكم في الإنجازات	22 أفريل 2025	08:55	25دقيقة	المكتب
06	المكلف بخلية الإعلام والاتصال والإشهار	27 أفريل 2025	15:00	30دقيقة	المكتب

3.4. الاستبيــان

يعرف **جمال زكي والسيد ياسين** الاستبيان بأنه: "طريقة جمع البيانات تعتمد بشكل أساسي على استمارة مكونة من مجموعة من الأسئلة يتم إرسالها أو إعطائها للأشخاص الذين تم اختيارهم كموضوع للدراسة حتى يتمكنوا من تسجيل إجاباتهم على الأسئلة الواردة، وكل هذا يتم دون مساعدة من الباحث إلى الأفراد"،(علي معمر عبد المومن، 2008، ص205)ويعرف كذلك بأنه: أداة مهمة في جمع البيانات واختيار فروض الدراسة، بحيث أن كل محور من محاورها يقيس فرضية أو مؤشر بشكل منظم يحقق أهداف البحث.(فضيل دليو، 1999، ص142)

وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية وبدرجة أولى لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين، حيث تم توزيعها على المبحوثين المتمثلين في الموظفين بمختلف الرتب والمناصب داخل المؤسسة العقارية الذين معنيون برقمنة المؤسسة وخاصة مصلحة الإعلام الآلي وخلية الإعلام والاتصال والإشهار أين تم توزيع الحصة الأكبر من الاستبيان على هذه الفئة، وتم ذلك أثناء أوقات الدوام وتم الاعتماد عليها نظرا لضيق الوقت، لأن فترة إنجاز هذه الدراســة محددة بفترة زمنية معينة وكذلك حجم العينة الذي لا يسمح للباحث بإجراء مقابلات مع كل المبحوثين. وتم تقسيم الاستبيان إلى أربعة محاور-أنظر الملحق رقم(01)- ما يعادل ثلاثون (23) سؤالا، منها (21) سؤالا مغلقا وسؤال نصف مفتوح (السؤال رقم19) وسؤال مفتوح (السؤال رقم 14)، بالإضافة إلى البيانات السوسيوديمغرافية وهي كالتالي:

- **.البيانات السوسيوديمغرافية:** تضمنت البيانات الشخصية للمبحوثين وتحتوي على 07 أسئلة.
- **.المحور الأول:** محور خاص بالبنية التحتية المتاحة وكفاءة الموظف لتبني الرقمنة ويحتوي على 07 أسئلة.
- **.المحور الثاني:** محور خاص بمدى الفعالية والرضا الوظيفي بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة ويحتوي على 09 أسئلة.
- **.المحور الثالث:** محور خاص بتأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين ويحتوي على 03 أسئلة.
- **.المحور الرابع:** محور خاص بتأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية ويحتوي على 04 أسئلة.

وبناء على هذا التقسيم تمت صياغة محاور استمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

4.4. السجلات والوثائق

من خلال الزيارات الميدانية المتكررة للمؤسسة العقارية قمنا بجمع مجموعة من الوثائق والاطلاع على السجلات القيمة، التي أطلعتنا على نبذة لتأسيس دواوين الترقية والتسيير العقاري وكذا مؤسسة خنشلــة محل الدراسة، وكذا مخططات للهيكل التنظيمي للمؤسسة، بالإضافة إلى الاحصائيات لعدد الموظفين والخصائص المهنية ومختلف الرتب المتاحة بالديوان، وقد تم الاستعانة والاستفادة من هذه الوثائق في كل من الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

.نسبة الاسترجاع: قدرت نسبة استرجاع الاستبيانات هي: 100%، حيث تم توزيع 39 استمارة وتم استرجاعها جميعها.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تفريغه ومعالجته للبيانات على مجموعة من الأساليب الإحصائية مستخدما برنامج الحزم الإحصائية SPSS وهي كالتالي:

التكرارات: هي عدد تكرار إجابة المبحوثين في كل عبارة.

النسبة المئوية: معرفة نسبة تكرار إجابات المبحوثين حسب كل عبارة من عبارات الاستبيان، وتحسب كالآتي:

$$\frac{\text{التكرار} \times 100}{\text{مجموع التكرارات}}$$

سادسا: تحليل الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة

.الصــدق: بعد انجاز الاستبيان تم عرضه على أساتذة محكمين في تخصص علم الاجتماع كما هو موضح في -الملحق رقم(05)- من أجل تقويم وتحكيم الاستبيان، أين تم تقديم تعديلات واقتراحات، مثل: استبدال بعض الأسئلة وحذف أخرى وإضافة أسئلة.

وبعد تطبيق التعديلات والملاحظات تم ضبط الاستبيان في صورته النهائية-أنظر الملحق رقم(01)-

خــلاصة

في هذا الفصل تم توضيح الخطوات والإجراءات الميدانية التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، بدءا من اختيار المنهج المناسب، وتصميم أدوات جمع البيانات، مرورا بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وانتهاء بكيفية تطبيق الأدوات وتحليل البيانات، وقد حرص الباحث على الالتزام بالمعايير العلمية والمنهجية في جميع مراحل العمل الميداني، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها، وتشكل هذه الإجراءات أساسا متينا للانتقال إلى الفصل التالي، حيث سيتم عرض النتائج وتحليلها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها والدراسات السابقة.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية

تمهـــيد.

1* عرض البيانات إحصائيا و تحليلها و تفسيرها.

1.1.عرض و تحليل و تفسير بيانات أداة الاستبيان.

2* مناقشة نتائج الدراسة:

1.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية.

2.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

3.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية.

3* النتائج العامة للدراسة.

خـــلاصة.

تمهـــيد

بعد الانتهاء من جمع البيانات من الميدان باستخدام الأداة المعتمدة، يأتي هذا الفصل لعرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها في ضوء اهداف الدراسة وتساؤلاتها، ويهدف إلى تقديم قراءة دقيقة ومنهجية للبيانات التي تم الحصول عليها، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تساعد في الكشف عن العلاقات والأنماط والاتجاهات، كما يسعى إلى ربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة والمقاربة النظرية، مما يسهم في بناء فهم أعمق للمشكلة محل الدراسة، واستخلاص الدلالات العلمية والعملية ذات صلة.

1*عرض البيانات إحصائيا وتحليلها وتفسيرها

1.1. عرض وتحليل وتفسير بيانات أداة الاستبيان

أ. عرض وتحليل البيانات السوسيوديمغرافية لأفراد عينة الدراســة: من خلال معالجة بيانات الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية **SPSS** تحصلنا على بيانات أفراد عينة الدراسة مترجمة كميا وبيانيا كالآتي:

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراســة حسب متغير الجنس:

جدول رقم (2): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس-

الجنس	التــكرارات	النسبة المئوية
ذكــر	**17**	**%43.59**
أنثــى	**22**	**%56.41**
المجــموع	**39**	**%100**

المصدر: من إنجاز الطالب بالاستعانة على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (2): دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس-

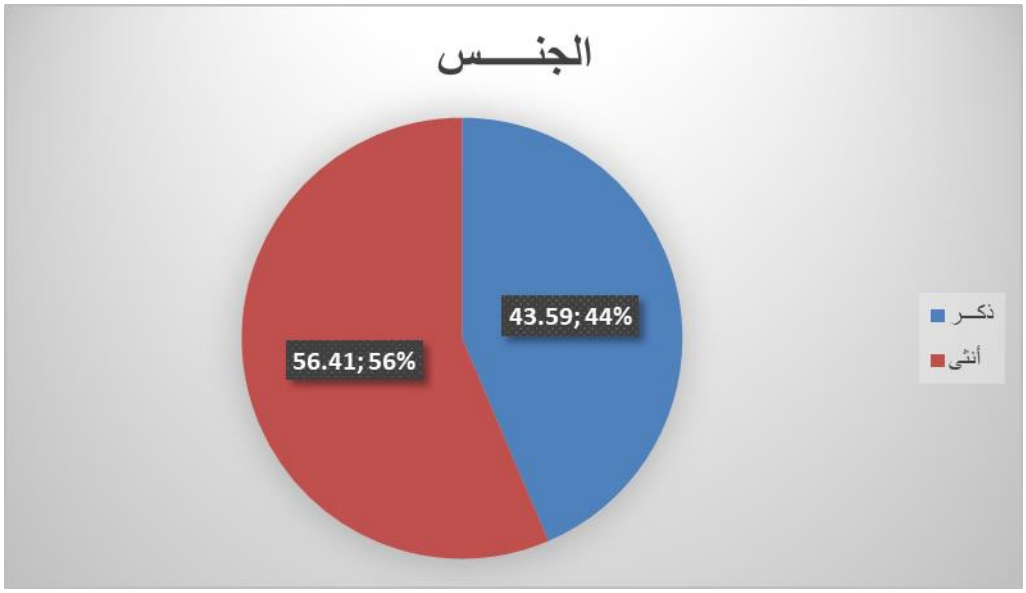

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(02).

من خلال الجدول رقم(02) والشكل رقم(02) نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة موزعون حسب متغير الجنس أن الإناث قدرت نسبتهم ب: 56.41% أي ما يعادل 22 أنثى، وقدرت نسبة الذكور ب: 43.59% ما يعادل 17 ذكرا، ويمكن تفسير هذا التفاوت في أن الإناث تفضل العمل في المؤسسات الإدارية والخدماتية وكذلك المؤهل العلمي الذي يسمح لهن بالانخراط في هذه المناصب، وأن الذكور معظمهم مهندسين معماريين وهذا ما يجعل مهامهم خارج المؤسسة.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول رقم (3): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر-

العـــمر	التـــكرارات	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	1	%2.56
40-25 سنة	22	%56.42
56-41 سنة	13	%33.33
أكبر من 56 سنة	3	%7.69
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (3): دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر-

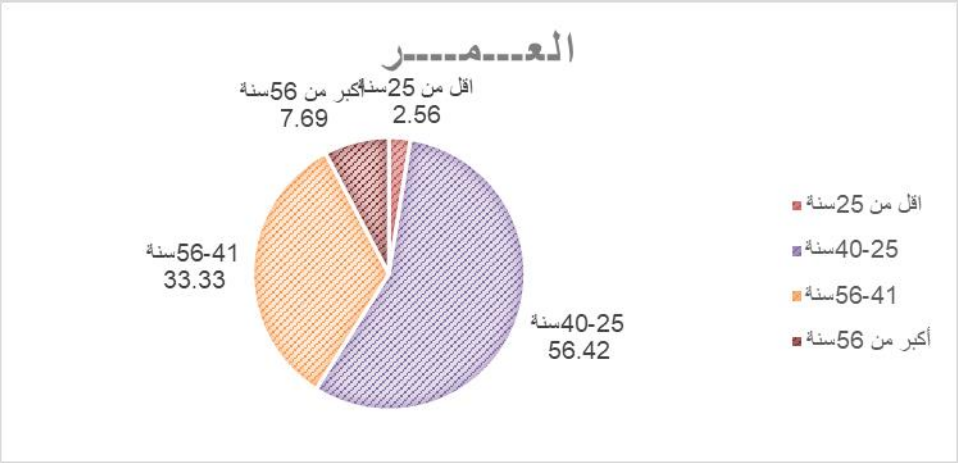

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(03).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) والشكل رقم(03) أن أفراد عينة الدراسة موزعين حسب متغير العمر كمايلي: احتلت الفئة العمرية (40-25سنة) المرتبة الأولى بنسبة 56.42% (22مفردة)، والفئة العمرية (56-41سنة) جاءت في المرتبة الثانية بنسبة تقدر ب: 33.33% (13مفردة)، ثم تأتي الفئة العمرية (أكبر من 56سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة 7.69% (3مفردات)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفئة العمرية (أقل من 25سنة) بنسبة 2.56% (مفردة واحدة)، ومن هذا التفاوت نستنتج أن معظم موظفي وعمال المؤسسة العقارية هم من فئة الشباب (40-25سنة) و(56-41سنة) أعمار الفئتين ناضجتين فكريا وبدنيا لما لديهم من طاقة وكفاءة ورغبة في العمل وكذا القدرة على التحكم في التقنيات الرقمية والقدرة على الإبداع والإنتاج.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (4): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية-

الحـــالة الاجتماعية	التـــكرارات	النسبة المئوية
أعـــزب	11	%28.21
متزوج	23	%58.97

مطلق	3	%7.69
أرمل	2	%5.13
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (4): دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(04).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) والشكل رقم(04) أن أغلبية أفراد العينة متزوجين حيث قدرت نسبتهم ب: 58.97% (23مفردة) من العدد الإجمالي للمبحوثين، وهذا راجع إلى ارتفاع السن بالنسبة لهذه الفئة الذي هو سن الزواج وتكوين أسرة وتحمل المسؤولية، ثم تليها فئة العزاب بنسبة 28.21% (11مفردة)، وفي الأخير فئة المطلقين والأرامل بنسبة 7.69% (3مفردات) و5.13% (مفردتين) على التوالي.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (5): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي-

المســتوى التعليمي	التــكرارات	النسبة المئوية
متوسط	0	%0
ثانوي	11	%28.21
جـــامعي	28	%71.79
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (5): دائرة نسبية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي-

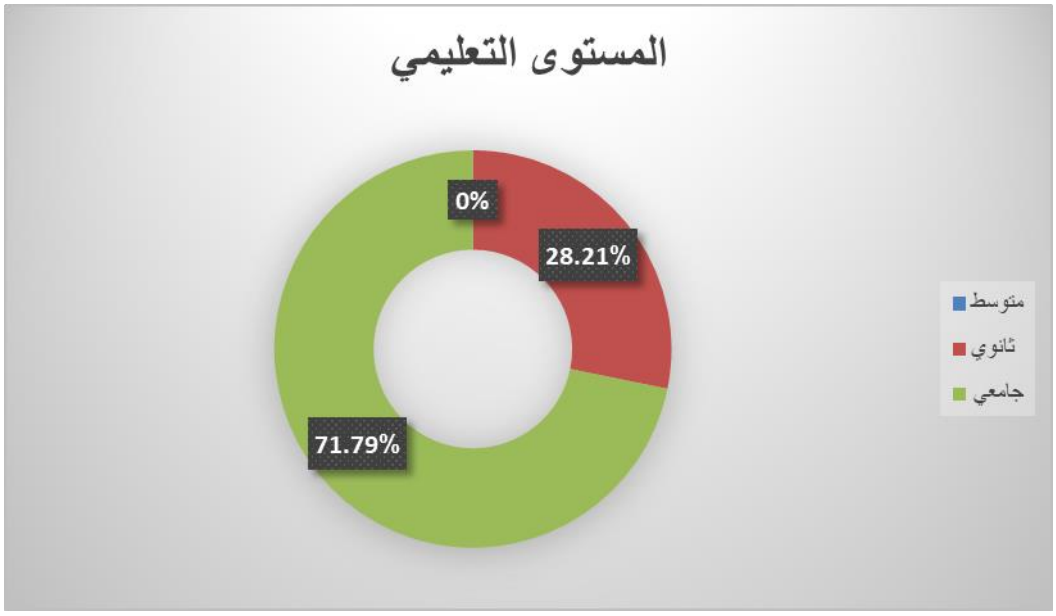

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(05).

الجدول رقم(05) والشكل رقم(05) يوضحان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي، فمثلت فئة الجامعيين الأغلبية بنسبة 71.79% (28مفردة) وهذا دليل على أن المؤسسة تسعى لتوظيف أصحاب المؤهلات العلمية والكفاءات، وتأتي الفئة الثانية أصحاب مستوى التعليم الثانوي بنسبة تقدر ب: 28.21% (11مفردة) وتمثل هذه الفئة أصحاب الخبرة الطويلة في المؤسسة الذين زاولوا دراستهم منذ مدة زمنية طويلة.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية:

جدول رقم (6): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية.

الحـــالة المهنية	التـــكرارات	النسبة المئوية
إطار	26	%66.67
عون تحكم	6	%15.38
عون تنفيذ	2	%5.13
إطار سامي	5	%12.82
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (6): أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة المهنية.

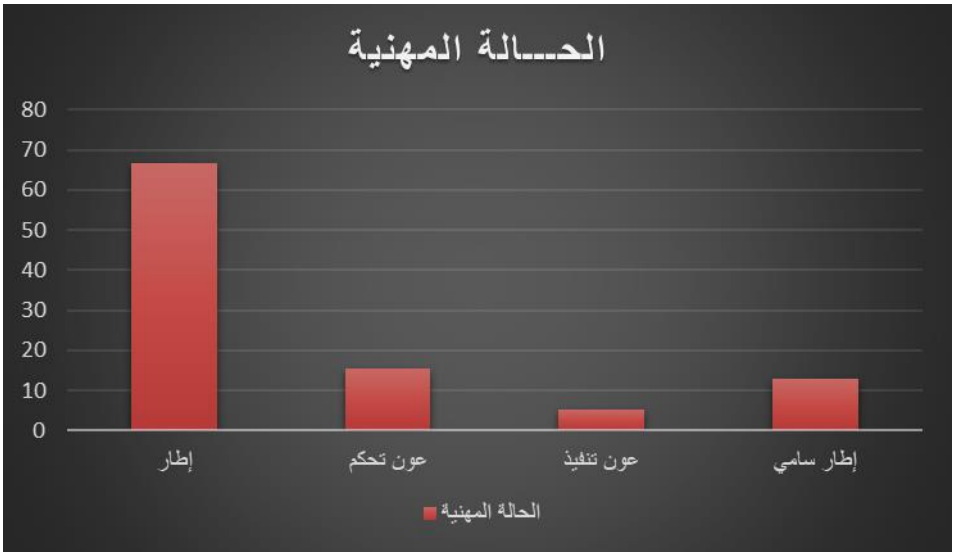

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(06).

يوضح الجدول رقم(06) والشكل رقم(06) أن معظم الموظفين هم إطارات حيث قدرت نسبتهم ب: 66.67% (26مفردة) وهذا نظرا لطبيعة المهام داخل الديوان الذي في حاجة للكفاءات لتسيير العمل وكذا القدرة على التحكم في التقنيات الرقمية والالكترونية، فالإطارات أكثر فئة ذات قدرة علمية وعملية وقادرة على مسايرة هذا التطور بالمؤسسة (التحول الرقمي)، في حين قدرت نسبة عون التحكم ب: 15.38% (6مفردات) ونسبة عون التنفيذ 5.13% (مفردتين) وأما الإطار السامي قدرت نسبتهم ب: 82.12% (5مفردات)، وهذا نظرا لطبيعة مهام كل فئة، وتعتبر قلة فئتي أعوان التحكم والتنفيذ أحد العراقيل التي يتخبط فيها الديوان لرقمنته.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية:

جدول رقم (7): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التـــكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	4	%10.26
من 05 إلى 10 سنوات	11	%28.21
من 11 إلى 16 سنة	10	%25.64
من 16 إلى 21 سنة	8	%20.51
أكثر من 21 سنة	6	%15.38
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (7): أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

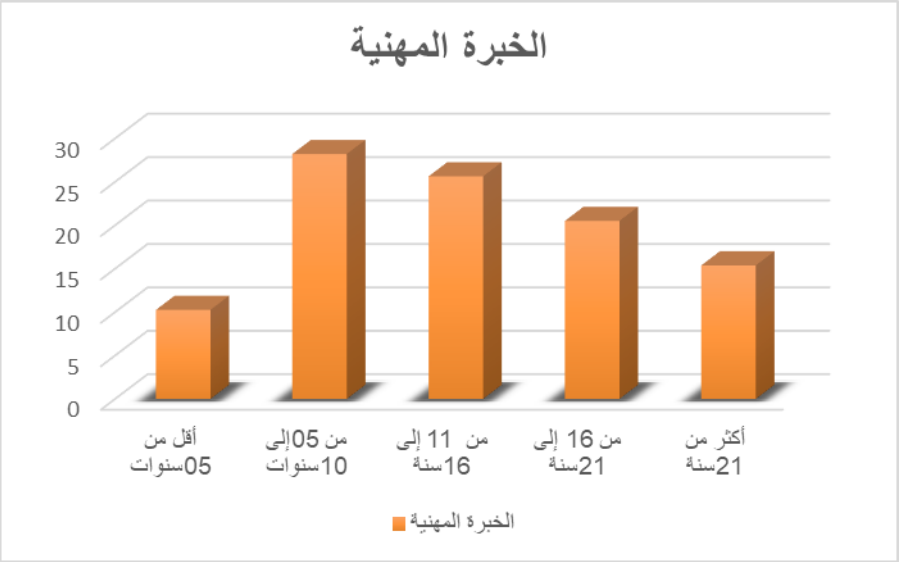

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(07).

تعتبر الخبرة المهنية من خصائص أفراد عينة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) والشكل رقم(07) أن هناك تقارب بين الفئات، فالفئة(10-05سنوات) المقدرة ب: 28.21% (11مفردة) وفئة(16-11سنة) نسبتها 25.64% (10مفردات) وكذا الفئة(21-16سنة) التي قدرت ب: 20.51% (8مفردات)، وهذا راجع إلى كثرة فئة الشباب داخل المؤسسة وهذه الفئة تتمتع بخبرة مهنية لا بأس بها، وهي الأكثر تفاعلا مع التغيرات الحاصلة في المؤسسة (رقمنة المؤسسة) ولها القدرة والقابلية على التحكم في التقنيات الرقمية الحديثة.

عرض وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي:

جدول رقم (8): يمثل توزيع خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي-

الـــدخل الفـــردي	التـــكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20000 دج	0	%0
من 20000 إلى 30000 دج	0	%0
من 30000 إلى 40000 دج	3	%7.69
من 40000 إلى 50000 دج	13	%33.34
أكثر من 50000 دج	23	%58.97
المجـــموع	39	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (8): أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي-

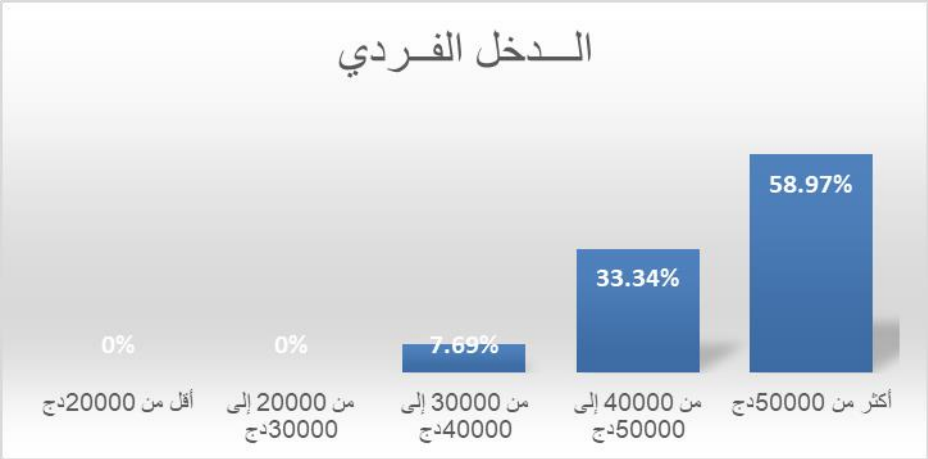

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(08).

يلاحظ من خلال الجدول رقم(08) والشكل رقم(08) اللذان يوضحان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الفردي، فمعظم الموظفين والمقدرة نسبتهم ب: 58.97% يتقاضون أجرا أكثر من 50000دج، وتأتي بعدها الفئة الثانية بنسبة 33.34% حيث يتقاضون أجرا يتراوح ما بين 40000-50000دج، وفي المرتبة الثالثة الموظفين الذين يتقاضون أجر ما بين 30000-40000دج، ولم يتم اختيار الفئتين الأولى والثانية (أقل من 20000دج) و(من 20000 إلى 30000دج)، وهذا إن دل يدل على أن المؤسسة تقوم بدفع أجور موظفيها كل حسب منصبه وكذا سنوات الخدمة وتعتبر هذه الأجور جيدة، وهذا راجع إلى أن المؤسسة هي مؤسسة صناعية تجارية فهي تكسب الكثير من الأموال.

ب. عرض وتحليل بيانات المحور الأول لأفراد عينة الدراسة: يتضمن المحور الأول (البنية التحتية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظفين لتبني الرقمنة) على سبعة(07) أسئلة:

جدول رقم (9): يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (البنية التحتية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظفين لتبني الرقمنة).

المحور الأول: البنية التحتية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظفين لتبني الرقمنة				
	البدائل	التكرارات	النسبة المئوية	المجموع
س08: هل تهتم مؤسستكم بمسايرة التقدم التكنولوجي؟	نعـم	38	%97.44	%100
	لا	01	%2.56	
س09: كيف تقيمون البدايات الأولى للتعامل الرقمي الإداري في مؤسستكم؟	ضعيفة	02	%5.13	%100
	متوسطة	15	%38.46	
	حسنة	21	%53.85	
	ممتازة	01	%2.56	
س10: هل نقص الإمكانيات والتجهيزات يؤثر سلبا على آدائكم؟	نـــعم	35	%89.74	%100
	لا	4	%10.26	
س11: ما هي العراقيل التي تواجه مؤسستكم في تطبيق الرقمنة؟	خلل النظام الرقمي	12	%30.77	
	عدم كفاءة الموظف	06	%15.38	

	ضعف إمكانيات المواطن في التعامل الالكتروني	21	%53.85	%100
	أخرى:	0	%0	
س12: هل الوسائل والإمكانيات الرقمية التي تم توفيرها بالمؤسسة لتبني الرقمنة؟	كـــافية	22	%56.41	%100
	غير كـــافية	17	%43.59	
س13: هل تلقيت دورات تكوينية لزيادة الكفاءة المهنية في استعمال الرقمنة؟	نـــعم	15	%38.46	%100
	لا	24	%61.54	
س14: ما هي التطبيقات والبرامج الرقمية المستخدمة بالمؤسسة؟	صفحة الفايسبوك، منصة سكني، gesteimmo، تطبيق سير الحظيرة السكنية، erp progiciel.	26	%66.67	%66.67

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS.

اتضح لنا من خلال الجدول رقم(09) الذي يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول (البنية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظفين لتبني الرقمنة)، فمن خلال إجابات المبحوثين حول استمارة الاستبيان في السؤال رقم(08) نجد أن نسبة 97.44% من الموظفين يؤكدون أن ديوان الترقية والتسيير العقاري يهتم بمسايرة التقدم التكنولوجي، وهذا لمواكبة التطور والتحول الرقمي الحاصل بالمؤسسات المحلية الجزائرية، بينما في السؤال رقم(09) فتقييم بدايات التعامل الإداري الرقمي بالمؤسسة كان بنسبة أكبر "حسنة" 53.85% وبنسبة أقل "متوسطة" 38.46% مما يؤكد أن المؤسسة تتخبط في مجموعة من العراقيل التي تجعلها تساير عملية التحول الرقمي بحالة جيدة أو ممتازة، أما في السؤال رقم(10) ورقم(12) يثبت لنا أغلبية الموظفين أن نقص الإمكانيات والتجهيزات يؤثر سلبا على آداء الموظف وأن المؤسسة وفرت وسائل وإمكانيات لا بأس بها لتحقيق التحول الرقمي بالمؤسسة، وفي السؤال رقم(11) الذي يوضح لنا العراقيل التي واجهتها المؤسسة في تبني الرقمنة فنسبة 53.85% صرحوا بأن "ضعف إمكانيات المواطن في التعامل الالكتروني" هو من أهم العراقيل، ويأتي في المرتبة الثانية "خلل في النظام الرقمي" بنسبة 30.77% وفي الأخير وبنسبة 15.38% "عدم كفاءة الموظف"، فهذه جملة العراقيل التي تواجهها المؤسسة في تبنيها للرقمنة وهي تسعى جاهدة لتدارك هذه النقائص والتقليل من هذه العراقيل، وتبين لنا في إجابات المبحوثين في السؤال رقم(13) أن نسبة 61.54% لم يتلقوا دورات تكوينية لزيادة الكفاءة في المهنية في استعمال الرقمنة مقابل نسبة قدرها 38.46% وهذا راجع لحداثة رقمنة المؤسسة العقارية، أما في السؤال رقم(14) فقد تبين أن التطبيقات والبرامج الرقمية التي تستخدم في المؤسسة تمثلت في:

*صفحة الفايسبوك.

-الصورة رقم(05): تمثل الصفحة الفايسبوك الرسمية لديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة-

الجمهورية الجزائرية الديمقر
وزارة السكن و العمران و ال
ديوان الترقية و التسي
وزارة السكن والعمران والمدينة
ديوان الترقية والتسيير العقاري
OPGI - خنشلة
ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة
33 K J'aime • 44 K followers
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي، تتولى تجسيد السياسة الإجتماعية للدولة من أجل ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن.
J'aime déjà
Message
Publications
À propos
Reels
Plus

المصدر: تطبيق الفايسبوك.

*منصة سكني.

-الصورة رقم(06): تمثل منصة الدفع الالكتروني "سكني" الخاصة بالديوان-

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلة.

Gesteimmo و ERP progiciel.

*تطبيق سير الحظيرة السكنية.

ج.عرض وتحليل بيانات المحور الثاني لأفراد عينة الدراسة: يتضمن المحور الثاني (مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة) على تسعة(09) أسئلة:

جدول رقم (10): يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني (مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة)-

المحور الثاني: مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة				
	البـــدائل	التـــكرارات	النسبة المئوية	المجموع
س15: ما هي جوانب الاستفادة من استخدام الرقمنة في مؤسستكم؟	الـرقابة	06	%15.38	%100
	تقليل التعاملات البيروقراطية	05	%12.82	
	اتخاذ القرار	03	%7.69	
	سهولة الحصول على الخدمة	13	%33.34	
	تقليل الملفات الورقية	05	%12.82	
	تقريب الإدارة من المواطن	07	%17.95	
	أخرى:	00	%00	
س16: هل تنعكس الرقمنة إجابا على الآداء الوظيفي للموظفين في مؤسستكم؟	نـــعم	37	%94.87	%100
	لا	02	%5.13	
س17: ما هي نسبة تبني الرقمنة في المؤسسة العقارية؟	%25	13	%33.34	%100
	%50	23	%58.97	
	%75	03	%7.69	
	%100	00	%00	
س18: هل أنتم راضون على آدائكم الرقمي؟	نـــعم	24	%61.54	%100
	لا	15	%38.46	
س19: هل زادت سرعة وفعالية إنجاز الخدمات المقدمة للمواطنين بعد استخدام الرقمنة؟	نـــعم	31	%79.49	%100
	لا	08	%20.51	
في حالة "لا" لماذا؟	أغلبهم صرح أنه بسبب أن المؤسسة في بدايات رقمنتها وأنه لم يتم رقمنة كل الخدمات التي يحتاجها المواطنون			
س20: كيف تقيم آدائك الوظيفي بعد رقمنة المؤسسة؟	ضعيف	04	%10.26	%100
	متوسط	11	%28.21	
	جيد	22	%56.41	
	ممتاز	02	%5.12	

س21: ما هي أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة بعد تطبيق الرقمنة؟	عراقيل تنظيمية	13	%33.34	%100
	عراقيل تقنية	18	%46.15	
	عراقيل بشرية	08	%20.51	
س22: هل تطبيق الرقمنة له آثار سلبية فيما يتعلق باختراق نظام الأمان المعلوماتي وسرية الملفات(القرصنة الالكترونية)؟	نـــعم	20	%51.28	%100
	لا	19	%48.72	
س23: في حالة "نعم" (السؤال22)، هل حدث ذلك مع مؤسستكم؟	نـــعم	00	%00	%100
	لا	20	%100	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS.

يمثل الجدول رقم(10) نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني(مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة) من استمارة الاستبيان، والتي تبين لنا في السؤال رقم(15) أن للرقمنة عدة جوانب للاستفادة منها في تسيير المؤسسة وهذا نظرا للنسب المتقاربة لإجابات المبحوثين حول فوائد الرقمنة ونقدمها مرتبة حسب النسب من الأكبر إلى الأصغر وهي: سهولة الحصول على الخدمة، تقريب الإدارة من المواطن الرقابة، تقليل التعاملات البيروقراطية، تقليل الملفات الورقية، اتخاذ القرار، وهذا يدل على الفوائد التي تقدمها لنا الرقمنة أثناء استخدامها بالمؤسسة العقارية، كما وضح المبحوثين في السؤال رقم(16) بنسبة مقدرة ب: 94.87% أن الرقمنة تنعكس إيجابا على الآداء الوظيفي للموظفين في المؤسسة وهذا ما أكده الموظفون في إجاباتهم على السؤال رقم(08) ورقم(09)، وتوضح إجابات السؤال رقم(17) أن المؤسسة حققت نسبة 50% بنسبة إجابات تقدر ب: 58.97% وهي النسبة الأكبر وبعدها حققت نسبة 25% نسبة إجابات 33.34% في تبني الرقمنة على مستوى المؤسسة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة لا زالت في بداياتها للتحول الرقمي، وفي السؤال رقم(18) قد أبدت نسبة تقدر ب: 61.54% مقابل 38.46% من المبحوثين رضاهم عن آدائهم الرقمي نظرا للكفاءات المتوفرة بالمؤسسة التي أغلبهم إطارات، ومن خلال إجابات المبحوثين في السؤال رقم(19) تأكد لنا أن رقمنة المؤسسة يزيد من سرعة وفعالية إنجاز المعاملات والخدمات المقدمة للمواطنين وكذا المتعاملين الاقتصاديين وهذا يعتبر من فوائد الرقمنة، أم في السؤال رقم(20) فأغلبية الموظفين وبنسبة تقدر ب: 56.41% يقيمون آدائهم الوظيفي بعد رقمن المؤسسة بأنه "جيد" وهذا نظرا للكفاءات المتوفرة في المؤسسة، وقد تبين في السؤال رقم(21) أن المؤسسة تعاني من عدة مشاكل وعراقيل منها عراقيل تقنية بنسبة 46.15% وعراقيل تنظيمية بنسبة 33.34% وعراقيل بشرية بنسبة 20.51% والمؤسسة تسعى جاهدة لإيجاد حلول لهذه العراقيل، وحسب إجابات المبحوثين في السؤال رقم(22) فهناك تقارب كبير في النسب حول القرصنة الالكترونية للملفات بنسبة 51.28% أجابوا ب "نعم" مقابل 48.72% أجابوا ب "لا" وقد أكدوا بنسبة 100% في السؤال رقم(23) أن المؤسسة لم تتعرض للقرصنة وهذا بسبب أن الرقمنة لا زالت جديدة العهد ولم تطبق في المؤسسة كليا فهي في بداياتها.

ج.عرض وتحليل بيانات المحور الثالث لأفراد عينة الدراسة: يتضمن المحور الثالث (تأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين) على ثلاثة(03) أسئلة:

جدول رقم (11): يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث (تأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين)-

المحور الثالث: تاثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين				
	البدائل	التكرارات	النسبة المئوية	المجموع
س24: هل يشارك المواطنون في اتخاذ القرار عبر المنصات الرقمية المتوفرة؟	نعم	08	%20.51	%100
	لا	31	%79.49	
س25: هل أثرت رقمنة المؤسسة على تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية في توزيع السكن؟	نعم	32	%82.05	%100
	لا	07	%17.95	
س26: هل ترى أن هناك فجوة رقمية في استعمال الرقمنة بين الفئات العمرية وكذا المناطق الحضرية والريفية؟	نعم	28	%71.79	%100
	لا	11	%28.21	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS.

ويتبين من خلال الجدول رقم(11) الذي يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث (تأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين) أن المواطنين لا يشاركون في اتخاذ القرار عبر المنصات الرقمية المتوفرة بنسبة 79.49% وهذا راجع لعدم الوعي ونقص في استخدام المنصات الرقمية، ويظهر لنا في السؤال رقم(25) أن رقمن المؤسسة أثر بنسبة 82.05% على تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية في توزيع السكن ويظهر ذلك من خلال الكشف عن هوية كل مستفيد من سكن بأي صيغة من الصيغ عبر الوسائل والمنصات المتاحة، وفي السؤال رقم(26) يرى أغلب المبحوثين بنسبة 71.79% من العدد الإجمالي أن هناك فجوة رقمية بين الفئات العمرية وكذا المناطق الحضرية والريفية، وهذا بسبب التعاملات الرقمية بين الأجيال ومدى توفر الوسائل والإمكانيات لدى كل فئة وفي كل منطقة.

د.عرض وتحليل بيانات المحور الرابع لأفراد عينة الدراسة: يتضمن المحور الرابع (تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية) على أربعة(04) أسئلة:

جدول رقم (12): يمثل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع (تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية)-

المحور الرابع: تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية				
	البدائل	التكرارات	النسبة المئوية	المجموع
س27: هل أثرت الرقمنة على تقليل استهلاك الورق والطاقة؟	نعم	22	%56.41	%100
	لا	17	%43.59	
س28: هل تم التحكم في التطبيقات الرقمية المستعملة في توزيع السكن	نعم	22	%56.41	

والعقار؟	لا	17	%43.59	%100
س29: هل الرقمنة لها دور في دعم المشاريع السكنية؟	نـــعم	30	%76.92	%100
	لا	09	%23.08	
س30: هل الطاقم الإداري يتفاعل بايجابية مع التطور الرقمي؟	نـــعم	32	%82.05	%100
	لا	07	%17.95	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS.

ويمثل الجدول رقم(12) نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع (تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية)، فتشير في السؤال رقم(27) إلى أن أكثر من نصف المبحوثين (56.41%) يرون أن الرقمنة ساهمت في التقليل من استهلاك الورق والطاقة داحل المؤسسة العقارية وهذا ما يعكس بداية التحول الإيجابي للرقمنة، وأما النسبة المتبقية (43.59%) فيرون أن رقمنة المؤسسة لم يقلل من استهلاك الورق والطاقة وهذا راجع لعدم رقمنة المؤسسة بنسبة 100% وأنه لازالت هناك تعاملات ورقية كثير، وتظهر النتائج في إجابات السؤال رقم(28) أن نسبة 56.41% من المبحوثين ان هناك تحكم في التطبيقات الرقمية المستعملة في توزيع السكن والعقار وهو ما يشير إلى أن هناك منصات يتم استخدامها في هذا الشأن، وأما نسبة 43.59% ممن أجابوا ب "لا" فيرون أنه لم يتم التحكم في هذه التطبيقات لأنها لا ترقى لهذه الخدمات نظرا لقصور التحكم فيها وعدم اكتمال استخدامها ما يسبب ثغرة في فعاليتها، فهي في حاجة لكفاءة التحكم والرقابة الرقمية لضمان عدالة التوزيع والتقليل من الأخطاء والتلاعبات، وفي السؤال رقم(29) تشير النتائج إلى أن أغلبية ساحقة (76.92%) من أفراد العينة يرون أن الرقمنة لها دور في دعم المشاريع السكنية وهذا يعكس الاستفادة من الرقمنة في تخطيط وإنجاز المشاريع وتسريع الإجراءات الإدارية والتقنية المرتبطة بهذه المشاريع وبينما ترى نسبة 23.08% أن الرقمنة ليس لها دور في دعم المشاريع وهو ما بسبب التحديات والعراقيل في تطبيق أدوات الرقمنة على أرض الواقع وتأخر في تعميم الرقمنة بالمؤسسة العقارية، نسبة كبيرة من المبحوثين تقدر ب: 82.05% يرون أن الطاقم الإداري يتفاعل بإيجابية مع التحول الرقمي، فيعتبر هذا الامر مشجع لأنه يشير إلى وجود ثقافة تنظيمية داعمة للتحول الرقمي.

2* مناقشة نتائج الدراســة

1.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

.رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري له دور في تسيير مدينة خنشلــة.

تبين لنا من خلال ما تم الحصول عليه من إجابات المبحوثين الخاصة باستمارة الاستبيان وما تم التحصل عليه من معلومات أثناء المقابلات المجراة مع مجموعة من المسؤولين على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة والبيانات المتحصل عليها من شبكة الملاحظة التي تم إنجازها خلال الزيارات الميدانية المتكررة للمؤسسة، فإن ديوان الترقية والتسيير العقاري يواجه تحديات تحول دون إمكانية رقمنته بنسبة 100% وهذا ما يؤدي به على التأثير في تسيير مدينة خنشلــة، وقد اتضح ذلك في عدة النقاط نذكرها في:

.عدم شمولية الرقمنة بنسبة 100% (حيث بلغت نسبة 50%) رغم التقدم الملحوظ بالمؤسسة العقارية إلا أنها عملية الرقمنة لا زالت في بداياتها ولم تشمل جميع الجوانب الإدارية والعملية داخل الديوان، مما يستدعي تعزيز وتكثيف الجهود نحو التحول الرقمي الكامل.

.تقليص نسبة الأخطاء الإدارية حيث مكنت المنصات الرقمية المعتمدة بالديوان من الحد من الأخطاء المرتبطة بالمعالجة اليدوية للملفات، وهو ما انعكس إيجابا على موثوقية البيانات وسرعة اتخاذ القرار، كما قلل من المعاملات الورقية واستهلاك الطاقة والجهد وكذا ربح الوقت.

.تعزيز فعالية جمع المعلومات إذ ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية جمع المعطيات المتعلقة بالطلبات السكنية بمختلف الصيغ، مما أتاح للديوان الاستجابة بشكل أكثر دقة وفعالية لاحتياجات المواطنين وتسيير الطلب على السكن بشكل أكثر تنظيما، مع العلم أنه من خلال هذه الدراسة تبين أن الديوان يقوم بعملية تسليم السكنات بعد اكتمال جاهزيتها وليس منح السكن، فهذه العملية تقوم بها لجنة مشتركة (الولاية والبلدية والدائرة) على مستوى الدائرة المعنية ويقرر فيها المستفيدين من هذه السكنات.

.التكيف مع التحديات الحضرية أين ساعدت الرقمنة الديوان على مواكبة التحولات السريعة التي تعرفها المدينة (باقي المؤسسات المحلية)، خاصة في ظل الطلب المتزايد على السكن في مدينة خنشلـــة من خلال أدوات رقمية أكثر مرونة وشفافية وساعد المسؤولين على تتبع الملفات والطلبات بمرونة.

.دعم عمليات التخطيط الحضري حيث لعبت الرقمنة دورا حيويا في توفير قاعدة بيانات دقيقة ومحينة تسمح بتحليل الأوضاع الحضرية واتخاذ قرارات صحيحة وعادلة.

2.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراســات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة **فوزية صادقي** تحت عنوان **" دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر-دراسة تحليلية للجماعات المحلية-"** حيث تتشابه نتائج هذه الدراسة التي اعتمدناها في خلال رحلتنا البحثية مع دراستنا من خلال أن غياب الرقمنة يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة العمومية وكذلك تفعيل البنية التحتية الرقمية يساهم في مواجهة عراقيل تحسين الخدمة العمومية باعتبار أن ديوان الترقية والتسيير العقاري يقدم خدمات عمومية للمواطنين.

الدراسة الثانية: دراسة **مشنف أحمد**، مقال تحت عنوان **"رقمنة إدارة مسح الأراضي والحفظ العقاري: أي دور في تشجيع الإستثمار"** جاءت هذه الدراسة منسجمة مع ما توصلنا إليه في الدراسة الحالية في أن الرقمنة تعمل على تحقيق مبدأ الشفافية والمساواة بين المستثمرين، وتعمل الرقمنة على تخفيف الضغط على الإدارة.

الدراسة الثالثة: دراسة **كحلي فاطمة وإغيل غيطون نورة**، بعنوان **"دور الرقمنة في تحسين آداء الخدمة العمومية -دراسة حالة المحافظة العقارية فرع دلس"** تقاطعت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المتغير المستقل وهو "دور الرقمنة"، وتبقى مساهمة الرقمنة في المؤسسة العقارية خنشلـــة ضعيفة ولم ترقى للمستوى المطلوب.

.الدراسة الرابعة: دراسة **عينة نعيم، عروسي محمد وقزيم عبد الحق**، بعنوان **"دور الرقمنة في تعزيز الإتصال الداخلي-دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري بالجلفة-"** وهذه الدراسة تشابهت مع دراستنا من حيث المتغير المستقل "دور الرقمنة" وكذا ميدان الذي أجريت فيه الدراسة ألا وهو "ديوان

الترقية والتسيير العقاري"، وأن المؤسسة تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتبني الرقمنة على الرغم من أنه لا زالت هناك تعاملات ورقية.

2.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية

اعتمدنا في دراستنا هذه على نظرية **"المجتمع الشبكي"** لصاحبها **"مانويل كاستلز"** لما تتضمنه وتحتويه من أفكار وتصورات تنطبق مع دراستنا تحت عنوان **"دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة-دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة-** بحيث أن نظرية "كاستلز" تنطبق وبشكل كبير مع نتائج هذه الدراسة التي بين أيدينا خاصة فيما يتعلق الانتقال إلى نظام التقنيات الدقيقة والعالية في مجتمع المعرفة (رقمنة الديوان) ومن خلال تحويل الحوكمة الحضرية إلى نموذج قائم على البيانات والشبكات الرقمية، وإعادة هيكلة الفضاء الحضري حيث تصبح العلاقات داخل المدينة غير مقيدة بالموقع الجغرافي بفضل الرقمنة، ويتضح ذلك من خلال إجابات المبحوثين سواء في الاستمارة أو المقابلات التي تمت مع مسؤولي الديوان، وأظهر هذا الأخير أنه بدأ يشكل بنية شبكية حيوية لإنجاز مهام الديوان مما يتماشى مع منظور "كاستلز"، فقد ساهمت الرقمنة في تسهيل المعاملات الإدارية وتقريب المواطن منها، وكذا المحافظة على الأرشيف من خلال رقمنته، رغم ذلك تبقى العملية جزئية في ظل افتقار موظفي الديوان للتدريب الشامل ومحدودية التطبيقات الرقمية المستخدمة بين جميع الفاعلين.

ومنه يمكن القول أننا وفقنا في دراستنا هذه باتخاذنا لنظرية **"المجتمع الشبكي"** ل "كاستلز" كمقاربة نظرية.

3* النتائج العامة للدراسة

- رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري له دور إيجابي في تسيير مدينة خنشلـــة، بالرغم من أن رقمنة المؤسسة لا زالت في بداياتها حيث بلغت نسبة 50% فقط.
- تعمل رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة على تقريب المواطن من الإدارة والتقليل من المعاملات الورقية التقليدية وكذلك تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية في توزيع وتسليم السكنات.
- التقليل من فرص التلاعب وسوء التسيير والمساهمة في تحسين النزاهة داخل المؤسسة ونيل رضا وثقة المواطن.
- تبين أن رقمنة خدمات الديوان أدت إلى تقليص وقت معالجة الملفات والطلبات (بالنسبة للمواطنين المستفيدين أو المتعاملين الاقتصاديين) وتحسين التواصل معهم.
- وفرت المنصات والأدوات الرقمية المستخدمة بالمؤسسة تنظيم أفضل للملفات والوثائق، ومكنت الموظفين من آداء مهامهم بكفاءة وسرعة أكبر.
- نقص تكوين الموظفين خلق صعوبة نسبية في التأقلم بينهم وبين العمليات الرقمية، وكذا نقص في المنصات والتطبيقات المستخدمة في هذه العملية (بسبب أن عملية الرقمنة لا زالت في بداياتها).
- مقاومة التغيير من بعض الموظفين للنمط الرقمي الذين تعودوا على العمل بالطريقة التقليدية الروتينية.
- بفضل رقمنة الديوان أصبحت العلاقة بين المواطن والمؤسسة مباشرة وأكثر شفافية بفضل الخدمات الالكترونية المتوفرة (مثل: صفحة الفايسبوك، ودفع الإيجار الشهري عبر المنصة الالكترونية "سكني"، تقديم شكاوي، متابعة المستحقات العالقة، الاطلاع على الفواتير).

خـــلاصة

في هذا الفصل تم عرض وتحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها ميدانيا باستخدام الأداة المعتمدة، وذلك بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من فروضها، وقد أظهرت النتائج مجموعة من المؤشرات والمعطيات المهمة التي تسهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة، كما تم ربط النتائج بالسياق النظري والدراسات السابقة والمقاربة النظرية، مما أتاح تفسيرا علميا واضحا لما توصلت إليه الدراسة، وتمثل هذه النتائج قاعدة أساسية للانتقال إلى الفصل التالي، الذي سيتم فيه مناقشة النتائج بشكل موسع واستخلاص التوصيات والمقترحات المناسبة في ضوء ما تم التوصل إليه.

الخـــــــاتمة

خـــاتمـة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة-دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة- وبإحاطتنا بجانبه النظري والموضوعي له اتضح لنا أن الرقمنة أصبحت أداة واستراتيجية أساسية في تعزيز فعالية الآداء الإداري وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن الجزائري، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تبني الرقمنة على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري ساهم في تحسين عمليات التسيير والرفع من مستوى الشفافية، وتبسيط الإجراءات وتقريب الإدارة من المواطن، بالرغم من التحديات التي تعترض المؤسسة والتي تجلت من خلال الدراسة في نقص الكفاءات الرقمية والدورات التكوينية اللازمة وكذا العراقيل التنظيمية والتقنية.

وعليه فإن عملية رقمنة المؤسسات المحلية، ومنها دواوين الترقية والتسيير العقاري، لا تقتصر فقط على تحسين الخدمات، بل تتعدى ذلك إلى كونها خطوة مهمة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة وتسيير عصري للمدينة، مما يضمن استجابة فعالة وسريعة لاحتياجات المواطنين، ويعزز الحوكمة المحلية للمدينة.

ومما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي تتعلق بميدان الدراسة والتي من شأنها أن تقدم حلولا يمكن الاعتماد عليها مستقبلا لحل بعض العراقيل والتحديات التي يواجهها الديوان، وهي كالآتي:

- تعميم رقمنة المؤسسة لتبلغ نسبة 100% والتسريع في هذه العملية.
- تعزيز وتطوير البنية التحتية الرقمية بالمؤسسة.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة لجميع الموظفين، واستغلال المهارات الشبانية في المجال الرقمي.
- تحسين وتوفير منصات وتطبيقات الكترونية أكثر سهولة ووضوحا وتوسيع استعمالها لتشمل كل فئات المجتمع وكل مناطق المدينة.
- وضع خطة محكمة طويلة المدى وكذا تجنيد كل الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لرقمنة كل عمليات الديوان.
- القيام بحملات توعية للمواطنين المستفيدين من السكن بمختلف الصيغ والمتعاملين الاقتصاديين لغرض التعليم والتدريب على استعمال المنصات والتطبيقات الرقمية المتوفرة بالديوان.

قـــائمة المـصادر والمـراجع

قــائمة المـصادر والمـراجع:

1*المـــراجع:

1.المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-231، المؤرخ في: 09 جويلية 2006، **المتضمن التصريح بالمنفعة العامة للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت ومشاريع وهياكل المدينة الجديدة بوينان،** ج ر ج ج العدد 45، الصادر في: 09 جويلية 2006.
2.المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 275/04.
3.**المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، 2004.
4.المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 04-97، المؤرخ في: 01 أفريل 2004، **المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول،** ج ر ج ج العدد 20، الصادرة بتاريخ: 04 أفريل 2004.
5.القانون رقم: 01-20، المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001، **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،** ج ر ج ج العدد 77، الصادر في: 15 ديسمبر 2001، تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم: 10-02، المؤرخ في: 29 جوان 2010، ج ر ج ج العدد 11، الصادر في: 21 أكتوبر 2010.
6.القانون 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، **المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،** الجريدة الرسمية العدد 15، المؤرخة في: 12 مارس 2006.
7.المرسوم التنفيذي رقم: 06-321، المؤرخ في: 18 سبتمبر 2006، **المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لحاسي مسعود وتنظيمها وكيفية سيرها،** ج ر ج ج العدد 58، الصادر بتاريخ: 20 سبتمبر 2006.
8.المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم: 275/04 المؤرخ في: 05 سبتمبر 2004، **المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله،** الجريدة الرسمية العدد 56، الصادرة بتاريخ: 05 سبتمبر 2004، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم: 215/16، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ: 14 غشت 2004، والقانون رقم: 296/20، المؤرخ في: 12 أكتوبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 62، الصادرة بتاريخ: 14 أكتوبر 2020م.
9.القانون رقم: 10-02 **يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.**
10.المادة 146 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.
11.المادة 146 من القانون رقم: 07/12، المؤرخ في: 21فيفري2012، **المتضمن قانون الولاية،** الجريدة الرسمية العدد12، المؤرخة في: 29فيفري2012.
12.القانون رقم: 08/02 المؤرخ في: 08 ماي 2002، **يتعلق بشروط إنشاء المدن الجدد وتهيئتها،** الجريدة الرسمية العدد 34، الصادرة في: 14 ماي 2002.
13.المادة 48 من القانون رقم 88-01، المادة 153 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

2*المصـــادر:

الكـتب:

14.ابن منظور، **لسان العرب،** دار صادر، بيروت، 2008.
15.السيد علي شتا، **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع،** المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
16.إحسان محمد الحسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي،** دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 03، 1994.
17.القصاص مهدي محمد، **مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي،** جامعة المنصورة، مصر، 2007.
18.محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي،** دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2019.
19.مجموعة مؤلفين، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية،** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ولاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.

20.رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي-أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، ط 01، 1999.
21.لحسن عبد الله باشيوة وآخرون، **البحث العلمي-مفاهيم-أساليب-تطبيقات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
22.رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، زاعباش للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 1999.
23.محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي-القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للطباعة والنشر، ط 02، عمان، 1999.
24.غربي علي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مخبر علم اجتماع الاتصال، ط 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.
25.بلال بوترعة، **الدليل المنهجي للطالب في مسابقة دكتوراه**، سامي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
26.نيكولا تماشيف، **نظرية علم الاجتماع-طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمد عودة وآخرون، دار المعارف، ط 08، القاهرة، 1983.
27.محمد السيد غلاب، **البيئة والمجتمع**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط 07، مصر، 1997.
28.عبد علي الخفاف، **الجغرافيا البشرية: أسس عامة وتطبيقات**، ط 01، دار الفكر العربي للنشر، الأردن، 2001.
29.أحمد كمال وكرم حبيب، **علم الاجتماع الحضري، دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري**، دار الحيل للطباعة، القاهرة، 1987.
30.جمال حمدان، **جغرافيا المدن**، ط 2، عالم الكتب، (د ت).
31.محمد عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، ط 02، القاهرة، 1996.
32.جورج زيمل، **مقال بعنوان: "المتروبوليس والحياة الذهنية"،بريدج ج وواتسون س، قارئ بلاكويل للمدينة**، بلاكويل للنشر، 1903.
33.إميل دوركهايم، **تقسيم العمل الاجتماعي**، مطبعة فري برس، 1893.
34.مانويل كاستلز، **السؤال الحضري: مقاربة ماركسية**، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.
35.ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع: مخطط لعلم اجتماع تفسيري**، مطبعة جامعة كاليفورنيا،1921،نشر باللغة الإنجليزية عام 1978.
36.ويليام فلاناغان، **علم الاجتماع الحضري**، مطبعة جامعة كامبريدج، 1993.
37.فؤاد محمد الصفار، محمد رشيد الفيل، **أصول الجغرافية البشرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.
38.علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**: منشورات في الأساسيات والمناهج والتقنيات، ليبيا، 2008.
39.السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، الجزء 01، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
40.محمد حافظ، **النمو الحضري في المجتمع الحضري**، دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار سعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987.
41.مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.
42.رالف لانتون، **شجرة الحضارة**، تقديم محمد سويدي، الجزء 01، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
43.عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، دار ريحانة، الجزائر، دون سنة النشر.
44.فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية المدن-دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعارف، مصر، 1995.
45.وحيد حلمي حبيب، **تخطيط المدن الجديدة**، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة، 1991.
46.عبد الفتاح محمد وهيبة، **جغرافيا الإنسان**، دار النهضة العربية، بيروت.

47.مانويل كاستلز، **عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة**، ط 01.
48.راضية بوزيان، **التربية والمواطنة، الواقع والمشكلات**، ط 01، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2015.
49.مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الجزء 02، دار الدعوة، بيروت، 2004.

المـجلات العـلمية:

50.لطرش سميرة، لحماري آمنة، **المدن الذكية بين الواقع والتحديات: بإمارة دبي الذكية نموذجا**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر، 2021.
51.ثابت دينا، أحمد إيمان، **تجربة المدن الذكية المستدامة في دولة الإمارات العربية**، مجلة التعمير والبناء، المجلد 04، العدد 01، العدد التسلسلي 13، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020.
52.نزالي سامية، عمروش الشريف، **دور المدن الذكية بيئيا في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2019.
53.برحماني محفوظ، **المدينة الذكية بين الحتمية الإدارية والضرورة البيئية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 02، ج 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 20174.
54.فلاق صليحة، فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **استراتيجيات دعم التحول للمدن الذكية في العالم العربي- بالإشارة إلى تجربة الإمارات العربية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020.
55.عباس زهرة، **التوجه نحو المدن الذكية كوجهة لتعزيز التنمية المستدامة بين الضرورة البيئية وتحديات التحول-تجربة مدينة بورتو**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،2021.
56.لويس ويرث، **مقال بعنوان: "التحضر كأسلوب حياة"**، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، العدد 44، 1938.
57.نبراس عبد الستار خانكة المندلاوي، **استخدام مناهج البحث العلمي في الرسائل الجامعية**، مجلة آداب المستنصرية(73)،العدد 06، العراق، 2016.
58.سمير شلغوم، **الرقمنة كآلية لضمان جودة العملية التعليمية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 57، العدد خاص، 2020.
59.حمودي حسن حاتم، **المدن الذكية ودورها في حل المشكلات المجتمعية في المدن (مدينة بغداد نموذجا)**، مجلة مداد للآداب، كلية الآداب بالجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات، 18 فيفري 2019.
60.قاضي أحمد نجيب عبد الحكيم، العراقي محمد إبراهيم، **خصائص المدن الذكية ودورها في التحول إلى استدامة المدينة المصرية**، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، المجلد 01، العدد 01، 2018.
61.أ.مسريدي سيد أحمد، أ.سعيدي خديجة، **مشروع الجزائر الإلكترونية واقع وتحديات**، جامعة تلمسان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، دون تاريخ.
62.هاني إلياس خضر الحديثي، **العراق ومحيطه العربي (دور العراق كموازن إقليمي)**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 06، 1999.
63.بضياف زهير، **دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية- الرهانات والتحديات تطبيق- خدمتي في قطاع الموارد المائية**، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص بالملتقى الإفتراضي الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021.

المـلتقيات والمـحاضرات:

64.منشورات قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الأغواط، العدد 03، الجزائر.
65.عذراء صليوا رفو، **محاضرات في مادة علم الاجتماع الحضري**، كلية الآداب (قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع)، الجامعة المستنصرية، العراق، 1963.

66.عبد الحليم ديلمي، **الواقع والظواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، (د ت).
67.فضيل دليو، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.
68.بن عمر الأخضر، عقبة ريمي، **المدن الذكية من المقاربة النظرية إلى التجارب العربية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة (الواقع والآفاق)**، يومي 29-30 مارس، جامعة البليدة 02، المركز الديمقراطي العربي-برلين، ألمانيا، 2019.
ب69.نين بغداد، شتحونة حسيبة، **ضرورة التوجه نحو إقامة المدن الذكية في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة (الواقع والآفاق)**، يومي 29-30 مارس، جامعة البليدة 02، المركز الديمقراطي العربي-برلين، ـألمانيا، 2019.
70.زعيتر فاطمة، بن لباد سالم، **المدن الذكية وجه جديد للتنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي "المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة (الواقع والآفاق)"**، يومي 29-30 مارس، جامعة البليدة 02، المركز الديمقراطي العربي-برلين، ألمانيا، 2019.
71.جاكلين بوجو قارين، **الجغرافية الحضرية**، ترجمة عبد القادر حلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دت).
72.زواغي محمد، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس تسيير المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2018/2017.
73.عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
74.حميد حسين فرحان، محاضرة 02، **تعريف المدينة وأسس التمييز بين المدينة والقرية**، مقياس جغرافية المدن، جامعة الأنبار، العراق.
75.عمار عوابدي، **القانون الإداري**، الجزء 01، النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

الأطروحات والمـذكرات:

76.رياض صادق خلود، **مناهج تخطيط المدن الذكية-حالة دراسية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة**، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
77.مامن فيصل، **دور الجامعة في التنمية الإقليمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018.
78.**الرقمنة وتأثيرها على فعالية آداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية**، دراسة ميدانية ببلدية خنشلة، إعداد الطالب: حفطاري سمير، إشراف الدكتورة: حمزاوي سهى، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث**، تخصص تنظيم العمل وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2018/2017.
79.أعياد عبد الرضا آل عبدال، **دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية**، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.
80.مختار هشام أمين، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر**، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
81.كتاف كريمة، **مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08**، مذكرة ماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الأقاليم، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر 01، 2013.

المـقالات الالكترونية:

82.خطاب الهروشي، فطيمة نسمن، عبد الله مقران، **الطاقات المتجددة كدعامة استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**، (بلا تاريخ)، من: https://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle, consulte le : 22/03/2025.

83.وكالة الأنباء الجزائرية، تدوير النفايات: الإمكانات المستغلة في السوق الوطني لا تتجاوز 5%، 2017، من: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/49205-5,consulte le : 22/03/2025.

84.نادية سليماني، **المدن الذكية بالجزائر...مشروع جاد أم مجرد شعار**، 2018، من: https://www.echoroukonline.com ,consulte le: 22/03/2025.

الملاحق

الملحق رقم(01): استمارة الاستبيان.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور ـخنشـلةـ
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص: علم الاجتماع الحضري.

استمارة استبيان لإعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري.

دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة

ـدراسة حالة لديوان الترقية و التسيير العقاري خنشـلةـ

من إعداد الطالب:
ختـال ربـيـع.

الأستاذة المشرفة:
د.رحامنية سعيدة.

ملاحظة:

نحيطكم علما أن كل المعلومات المتحصل عليها من هذا الاستبيان سرية، ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، لهذا نرجو منكم قراءة الأسئلة والإجابة عليها بكل موضوعية وصراحة، وذلك بوضع العلامة (×) التي تعبر عن رأيكم مع تقبل فائق التقدير والشكر.

ـالسنة الجامعية 2025/2024-

البيانات الشخصية:

1الجنس: ذكر أنثى

2العمر: **أقل من 25سنة** **25-40 سنة**

41-56 سنة **أكبر من 56 سنة**

3الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج(ة) مطلق(ة)

أرمل (ة)

4المستوى التعليمي:

متوسط ثانوي جامعي

5الحالة المهنية:

إطار عون تحكم عون تنفيذ إطار سامي

منصب آخر : .....

6الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات

من 11 إلى 16 سنة

من 16 إلى 21 سنة

أكثر من 21 سنة

7الدخل الفردي:

أقل من 20000 دج

من 20000 دج إلى 30000 دج

من 30000 دج إلى 40000 دج

من 40000 دج إلى 500000 دج

-أكثر من 50000 دج

المحـــور الأول: البنية التحتية الرقمية المتاحة وكفاءة الموظف لتبني الرقمنة

8هل تهتم مؤسستكم بمسايرة التقدم التكنولوجي؟ **نعم** **لا**

9كيف تقيمون البدايات الأولى للتعامل الرقمي الإداري في مؤسستكم؟

ضعيفة **متوسطة** **حسنة** **ممتازة**

10هل نقص الإمكانيات والتجهيزات يؤثر سلبا على أدائكم؟ **نعم** **لا**

11ما هي العراقيل التي تواجه مؤسستكم في تطبيق الرقمنة؟

خلل النظام الرقمي
عدم كفاءة الموظف
ضعف إمكانيات المواطن في التعامل الالكتروني
أخرى تذكر:.....

12هل الوسائل والإمكانيات الرقمية التي تم توفيرها بالمؤسسة لتبني الرقمنة؟

كافية **غير كافية**

13هل تلقيت برامج تكوينية لزيادة الكفاءة المهنية في استعمال الرقمنة؟

نعـــم **لا**

14ما هي التطبيقات والبرامج الرقمية المستخدمة بالمؤسسة؟

.....
.....

<u>المحـــور الثاني: مدى الفعالية والرضا بعد استخدام الرقمنة في تسيير المؤسسة:</u>

15ما هي جوانب الاستفادة من استخدام الرقمنة في مؤسستكم؟

الرقابة
تقليل التعاملات البيروقراطية
اتخاذ القرار
سهولة الحصول على الخدمة
تقليل الملفات الورقية
تقريب الإدارة من المواطن
أخرى تذكر:.....

16هل تنعكس الرقمنة اجابا على الأداء الوظيفي للموظفين في مؤسستكم؟

نعم **لا**

17ما هي نسبة تبني الرقمنة في المؤسسة العقارية؟

%25 **%50**
% 75 **%100**

18هل أنتم راضون عن أدائكم الرقمي؟ **نعم** **لا**

19هل زادت سرعة وفعالية إنجاز الخدمات المقدمة للمواطنين بعد استخدام الرقمنة؟

نعـــم **لا**

في حالة **"لا"** لماذا؟

.....

20كيف تقيم آدائك الوظيفي بعد رقمنة المؤسسة؟

ضعيف **متوسط**

جيد **ممتاز**

21أهم العراقيل التي توجه مؤسستكم بعد تطبيق الرقمنة؟

عراقيل تنظيمية **عراقيل تقنية**

عراقيل بشرية

22تطبيق الرقمنة له أثار سلبية فيما يتعلق باختراق نظام الأمان المعلوماتي وسرية الملفات الإدارية (القرصنة الالكترونية)؟

نعم **لا**

23في حالة نعم هل حدث ذلك مع مؤسستكم؟ **نعم** **لا**

المحـــور الثالث: تأثير رقمنة المؤسسة العقارية على المواطنين:

24هل يشارك المواطنون في اتخاذ القرار عبر المنصات الرقمية المتوفرة؟

نعـــم **لا**

25هل أثرت رقمنة المؤسسة على تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية في توزيع السكن؟

نعم **لا**

26هل نرى هناك فجوة رقمية في استعمال الرقمنة بين الفئات العمرية وكذا المناطق الحضرية والريفية؟

نعـــم **لا**

المحـــور الرابع: تأثير الرقمنة على المؤسسة العقارية:

27هل أثرت الرقمنة على تقليل استهلاك الورق والطاقة؟

نعـــم **لا**

28هل تم التحكم في التطبيقات الرقمية المستعملة في توزيع السكن والعقار؟

نعم **لا**

29هل الرقمنة لها دور في دعم المشاريع السكنية؟

نعم **لا**

30هل الطاقم الإداري يتفاعل بإيجابية مع التطور الرقمي؟

نعم **لا**

الملحق رقم(02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العقارية

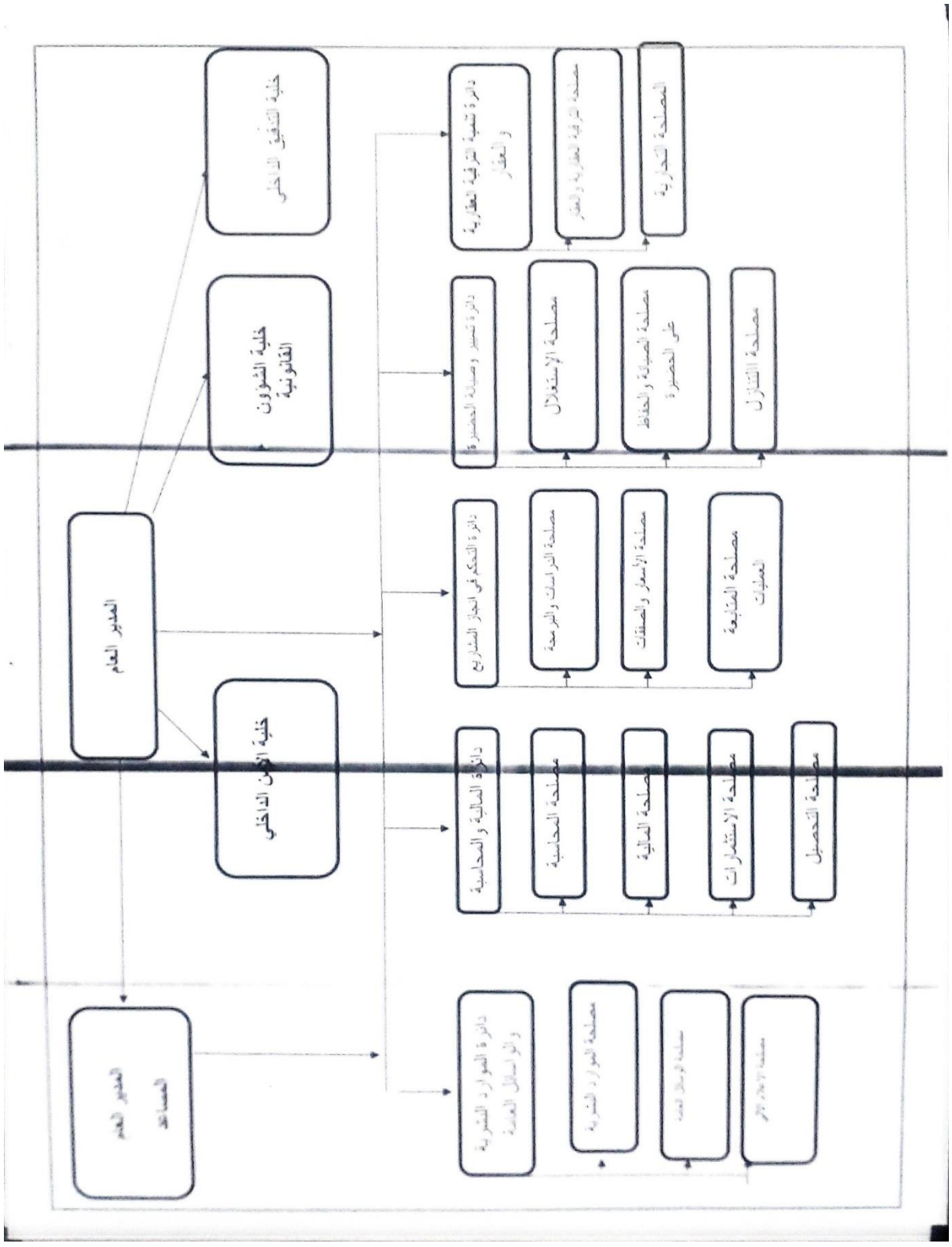
المدير العام
خلية التدقيق الداخلي
خلية الشؤون القانونية
خلية الأمن الداخلي
المدير العام المساعد
دائرة تنمية الترقية العقارية و العقار
مصلحة ترقية العقار و العقار
المصلحة التجارية
دائرة تسيير وصيانة الحضيرة
مصلحة الاستغلال
مصلحة الصيانة والحفاظ على الحضيرة
مصلحة التنازل
دائرة التحكم في انجاز المشاريع
مصلحة الدراسات والمرسمة
مصلحة الأسعار والصفقات
مصلحة المتابعة العمليات
دائرة المالية و المحاسبة
مصلحة المحاسبة
مصلحة المالية
مصلحة الاستثمارات
مصلحة التحصيل
دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الأرشيف

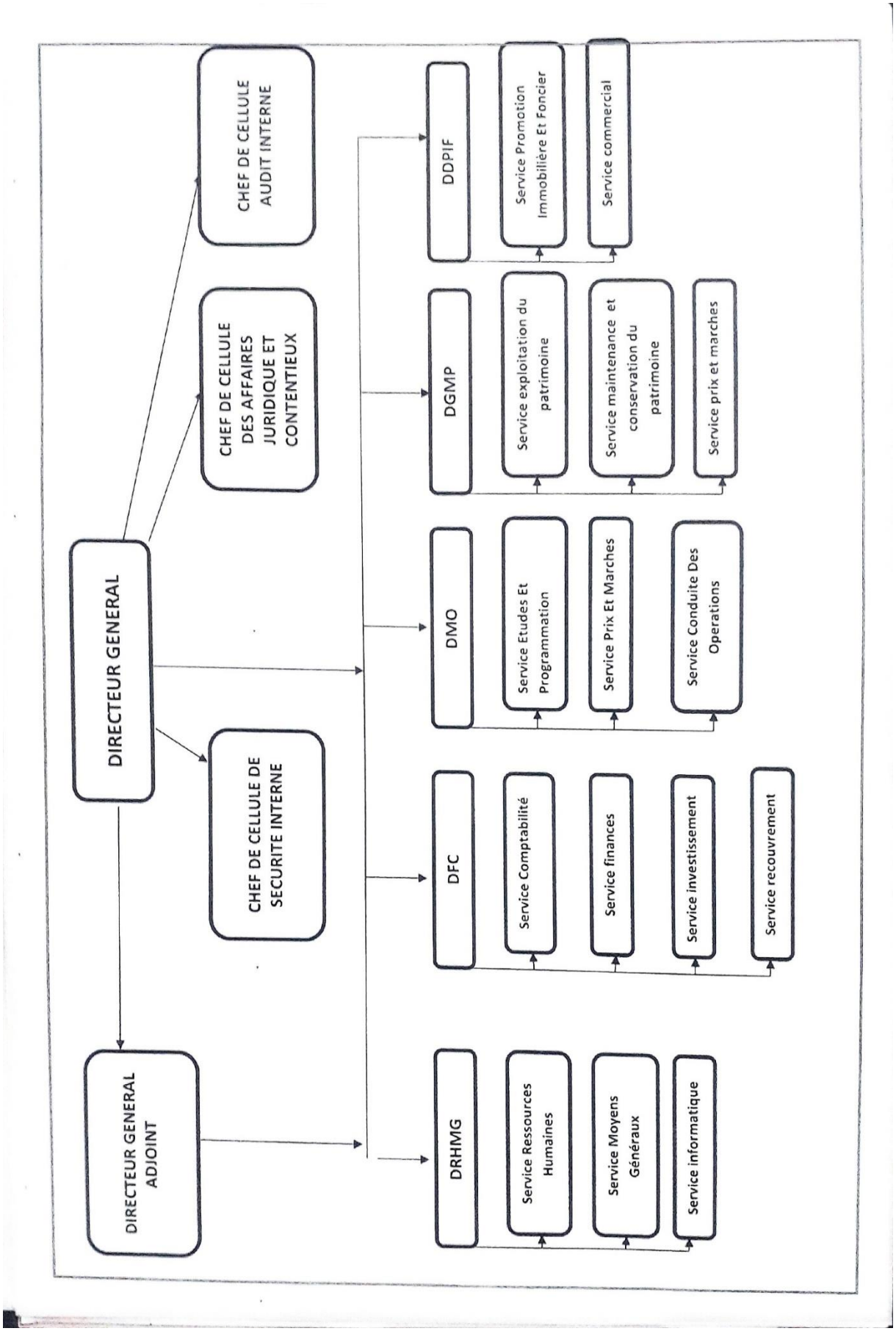
DIRECTEUR GENERAL
DIRECTEUR GENERAL ADJOINT
CHEF DE CELLULE AUDIT INTERNE
CHEF DE CELLULE DES AFFAIRES JURIDIQUE ET CONTENTIEUX
CHEF DE CELLULE DE SECURITE INTERNE
DRHMG
Service Ressources Humaines
Service Moyens Généraux
Service informatique
DFC
Service Comptabilité
Service finances
Service investissement
Service recouvrement
DMO
Service Etudes Et Programmation
Service Prix Et Marches
Service Conduite Des Operations
DGMP
Service exploitation du patrimoine
Service maintenance et conservation du patrimoine
Service prix et marches
DDPIF
Service Promotion Immobilière Et Foncier
Service commercial

الملحق رقم(03): دليل المقابلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة عباس لغرور -خنشـلة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قـسم العلوم الاجتماعية
تخصص: علم الاجتماع الحضري

دليل مقابلة لإعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري.

دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة

-دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري خنشلة-

نحيطكم علما أن جميع المعلومات المتحصل عليها من هذه المقابلة تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

-السنة الجامعية 2025/2024-

أولا: البيانات الشخصية

-الجنس.

-السن.

-الحالة الاجتماعية.

-المستوى التعليمي.

-الأقدمية في العمل.

ثانيا: أسئلة المقابلة

1-ما هي أهم العمليات التي تم رقمنتها في ديوان الترقية والتسيير العقاري بخنشلة؟

2-كيف ساهمت الرقمنة في تسهيل إجراءات منح السكنات الاجتماعية والبيع بالإيجار؟

3-كيف أثرت الرقمنة على مستوى الشفافية في إدارة العقارات والسكنات؟ وهل ساهمت في التقليل من البيروقراطية وسرعة معالجة الملفات؟

4-هل هناك منصات رقمية تسمح للمواطنين بمتابعة طلباتهم ودفع مستحقاتهم عبر الانترنت؟ وكيف أثرت على رضا المواطنين؟

5-ما هي أبرز الصعوبات التي واجهها الديوان في عملية الرقمنة؟ وكيف تم التعامل معها؟

6-ما هي المشاريع المستقبلية للديوان في مجال الرقمنة؟

7-حسب رأيكم، كيف يمكن تطوير النظام الرقمي الحالي ليكون أكثر كفاءة في تسيير مدينة خنشلة؟

الملحق رقم(04): تسهيل مهمة.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University of khenchela
Social and Human sciences faculty

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة عباس لغرور خنشلة

قسم العلوم الاجتماعية — السنة الجامعية: 2025/2024

المرجع: ك ع اج ان/ق ع اج /2025 — خنشلة في: 16 FEV 2025

الى السيد: مدير المؤسسة العقابية خنشلة

الموضوع :تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا ان نتقدم الي سيادتكم بهذا الطلب والمتمثل في تقديم التسهيلات الممكنة للطلبة الاتية اسماؤهم:

الرقم	الاسم واللقب	التخصص	رقم بطاقة الطالب
01	سنال ربيع	علم الاجتماع الحضري	1219360012540
02			
03			
04			

بغرض جمع المعلومات الضرورية في انجاز بحث (ها)المـــــوسوم بـ:.....

.....

.....

واجراء تربص ميداني بمؤسستكم من اجل تكملة اعداد بحث ميداني

تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

رئيس القسم

FAVORABLE

الملحق رقم(05): قـائمة الأساتذة المحكمين.

الرقم	الاسم واللقــب	الرتبة العلميــة	مؤسسة الانتماء
01	كتــفي ياسمينة	أستاذة التعليم العالي	جــامعة المسيلة
02	رحــامنيــة سعيــدة	أستاذة التعليم العالي	جــامعة خنشلــة

الملحق رقم(06): شبكة الملاحظة.

اسم الملاحظ: ختال ربيع.

صفة المبحوث: مجموعة العمال والموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري -خنشلة-

المكان المجرى فيه الملاحظة: مكاتب وأقسام ديوان الترقية والتسيير العقاري -خنشلة-

الرقم	السلوك	التقييم							
		الفترة الصباحية 10:30-09:30		الفترة المسائية 15:30-14:30		المجموع		النسبة	
		موجود	غير موجود	موجود	غير موجود	موجود	غير موجود	موجود	غير موجود
01	وجود أجهزة حاسوب حديثة	X		X		02	/	%100	/
02	توفر شبكة أنترنت مستقرة	X		X		02	/	%100	/
03	استخدام برمجيات أو أنظمة عقارية	X		X		02	/	%100	/
04	ربط المكاتب الكترونيا داخليا	X		X		02	/	100 %	/
05	منصات الكترونية للتواصل مع المواطنين	X		X		02	/	%100	/
06	رقمنة الملفات والعقود	X		X		02	/	%100	/
07	استعمال البريد الالكتروني أو الرسائل النصية في الاشعارات		X		X	/	02	/	100 %

08	الدفع الالكتروني لمستحقات السكن أو الإيجار	X		X		02	/	%100	/
09	قدرة الموظفين على استخدام الأنظمة الرقمية	X		X		02	/	%100	/
10	تكوينات ودورات تدريبية في مجال الرقمنة	X		X		02	/	%100	/
11	تجاوب الموظفين مع الاستفسارات الالكترونية	X		X		02	/	%100	/
12	توفر معلومات واضحة للمواطنين حول الخدمات الرقمية	X		X		02	/	%100	/
13	صعوبات يواجهها المواطنون في استعمال النظام الرقمي	X		X		02	/	%100	/
14	تقليص الوقت في معالجة الملفات	X		X		02	/	%100	/
15	انخفاض نسبة الأخطاء الورقية	X		X		02	/	%100	/
16	تسهيل الوصول إلى المعلومات	X		X		02	/	%100	/
17	تحسن في رضا المواطنين	X		X		02	/	%100	/

الملحق رقم(07): الوثائق المقدمة من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة.

I. ديوان الترقية والتسيير العقاري.

1- تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري :

فيما يخص الطبيعة القانونية لديوان الترقية والتسيير العقاري فنجد الديوان قد عرف على أنه مؤسسة عمومية ذات صيغة إدارية، ولكن تغيرت طبيعته القانونية وأصبح يتمتع بشخصية معنوية و opgi مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي الاستقلال المالي ويعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية، والسكنات الترقوية، والمحلات f.n.p.o.s الاجتماعية التساهمية المدعمة من طرف التجارية من الجماعات المحلية الدائرة او مديرية أملاك الدولة وكذلك الوكالات العقارية.

1-2- تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة :

يعد ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة إحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر قد تشغل على 259 عامل كونها ذات طابع صناعي وتجاري تمتلك شخصية معنوية وإستقلال مالي ولها تاريخ ومكانة على المستوى الوطني.

- صورة رقم I المظهر الخارجي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة.

1-3- نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة :

قد تم إنشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري بموجب المرسوم 91/147 المؤرخ في 12 ماي 1991 الذي غير طبيعته القانونية فاكتسب تسمية ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI واعطى للديوان صفة الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري Epic ويخضع هذا الأخير الى القوانين والتنظيمات المعمول بها .

إسم الولاية	إسم المؤسسة	العنوان	رقم الهاتف
خنشلة	مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري	طريق الوزن الثقيل مقابل البنك المركزي	هاتف: 032.72.75.73 فاكس : 032.72.76.54

1- 4 - موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة :

يقع مقر المديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري في وسط مدينة خنشلة حي 150 سكن قرب مقر ولاية خنشلة ومقابل البنك المركزي الجزائر طريق الوزن الثقيل.

صورة رقم 2 – تمثل خريطة موقع جغرافي ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

صورة رقم 3- موقع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية خنشلة.

2- مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.

- لديوان الترقية و التسيير العقاري مهام سامية ونشاطات متعددة نذكر منها:

- ترقية البناءات و المحافظة على العمارات و ملاحقها قصد الإبقاء عليها صالحة للسكن .
- إيجار المساكن و المحلات ذات الاستعمال المهني و التجاري و الحرفي أو التنازل عنها و ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.
- تحصيل مبالغ الإيجار و الأعباء المرتبطة بالإيجار وكذا ريوع التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها و إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تتولى دواوين الترقية و التسيير العقاري تسييرها و مراقبة النظام القانوني لشاغلي الشقق و المحلات الكائنة هذه العمارات .
- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات السكنية العقارية التي تسيرها و تنسيق ذلك و تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي و الترقوي(تعتبر وسيط بين المواطن و الدولة في مجال السكن).

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة.

- تلبية حاجات السكن للولاية، إلى جريمة الدولة ولكن بصدور المرسوم التنفيذي 290/93 تحولت ملكية العقارات التي كانت ملك الدولة إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري.

وبعد صدور المرسوم 290/93 أصبحت عائدات البيع تعود إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري، حيث ينص على مايلي :

- ✓ يستفيد ديوان الترقية والتسيير العقاري من فائدة قدرها 20% بالنسبة للمحل ذو طابع سكني.
- ✓ أما المحل ذو الطابع التجاري والمهني فإنه يساهم في تنمية الاقتصاد لأن هذه الفوائد تدفع الديوان إلى إنجاز المشاريع والبرامج السكنية تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري و الحرفي .
- ✓ تغطية الكراء و الأحياء التي تعود عليها و الحفاظ على البينايات و استقلاليتها.

II. <u>نشاطات ديوان ترقية التسيير العقاري:</u>

- ✓ ترقية الإنابة على كل متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة للترقية العقارية.
- ✓ عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها.
- ✓ تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها.
- ✓ تحصيل مبالغ الايجار والأعباء المرتبطة بالإيجار وكذلك مقابل التنازل عن الاملاك العقارية التي تسيرها.
- ✓ الحفاظ على العمارات و ملحقاتها قصد الابقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة للسكن و اعداد جرد للعمارات المكونة للحضيرة العقارية التي تسيرها وضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات .

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة.

- ✓ تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجتمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بضمان سير جميع الاملاك التي الحقت بها او سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في اطار حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية .

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلـــة.

ملخص الدراسة

ملخـص الدراســة

باللــغة العربيــة:

تحظى الرقمنة في يومنا هذا باهتمام كبير من قبل المؤسسات المحلية في مختلف القطاعات، باعتبارها من أهم مواضيع الساعة، ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع الدراسة، فتناولت هذه الدراسة موضوع **"دور رقمنة المؤسسات المحلية في تسيير المدينة-دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة خنشلــة-** حيث هدفت إلى إبراز دور الرقمنة في تسيير المدينة من خلال تحسين الآداء الإداري وجودة الخدمات العمومية المقدمة، وتم صياغة الإشكالية كالتالي:

ما هو دور رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري في تسيير مدينة خنشلــة؟

وعلى هذا الأساس تم وضع الفرضية العامة التالية:

رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري له دور في تسيير مدينة خنشلــة.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، كما تم استخدام كلا من أداة(الملاحظة والمقابلة، واستمارة الاستبيان) لجمع البيانات، وتم انتقاء العينة العشوائية البسيطة التي تمثلت في 39 مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

نسبة رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري خنشلــة بلغت 50%(لا زالت في بداياتها).

تعمل رقمنة الديوان على تقريب المواطن من الإدارة وتسريع الإجراءات والتقليل من المعاملات الورقية التقليدية وكذلك تقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية والتقليل من فرص التلاعب في توزيع وتسليم السكنات.

وجود تحديات، مثل: ضعف التكوين وعراقيل تقنية وبشرية وتنظيمية.

وعليه فإن رقمنة ديوان الترقية والتسيير العقاري له دور إيجابي في تسيير مدينة خنشلــة.

الكلــمات المفتاحية: المدينة، الرقمنة، الدور، المؤسسات المحلية، التسيير.

باللــغة الإنجليزيــة:

Digitization has recently garnered significant attention from local institutions across various sectors, as it is considered one of the most pressing and relevant topics today. Based on this premise, the present study was conducted under the title: **"The Role of Digitizing Local Institutions in City Management – A Case Study of the Housing Promotion and Real Estate Management Office (OPGI) of Khenchela City."**

The study aimed to highlight the role of digitization in urban management through enhancing administrative performance and the quality of public services provided. The central research question was formulated as follows:

What is the role of digitizing the Housing Promotion and Real Estate Management Office in managing the city of Khenchela?

Accordingly, the following general hypothesis was proposed:

"The digitization of the Housing Promotion and Real Estate Management Office plays a role in managing the city of Khenchela."

To achieve the objectives of the study, the **descriptive method** was adopted due to its suitability for the nature of the research. Various data collection tools were used, including **observation, interviews, and a questionnaire**. A **simple random sample** of **39 participants** was selected.

Key Findings:

1. The digitization of the Housing Promotion and Real Estate Management Office has a **positive role** in the management of Khenchela city.
2. The level of digitization has reached **50%**, indicating that the process is still in its early stages.
3. Digitization contributes to:
    - **Bringing the administration closer to citizens**.
    - **Accelerating administrative procedures**.
    - **Reducing traditional paper-based transactions**.
    - **Minimizing bureaucracy and enhancing transparency**.
    - **Reducing opportunities for manipulation in the allocation and delivery of housing units**.
4. Several **challenges** remain, including:
    - Weak training.
    - Technical, human, and organizational obstacles.

SOW The digitization of the Housing Promotion and Real Estate Management Office has a positive role in the management of Khenchela city.

Keywords: city, digitalization, role, local institutions, management.